سلسلة حلقات نقاشية إقليمية (2)

The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org

رصد وتوثيق تجارب التعليم وإنتاج المعرفة حول المجتمع المدني في الجامعات العربية ومراكز أبحاثها

رصد وتوثيق تجارب التعليم وإنتاج المعرفة حول المجتمع المدني في الجامعات العربية ومراكز أبحاثها

حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمتين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لاستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة الى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطًا جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلًا عن المدوّنة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفري شريكًا فاعلًا بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حاليًا بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامجه البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة كمقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

+961-1-350 000-1 ext 4469
asfariinst@aub.edu.lb
ActiveArabVoices.org
AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism

قائمة المحتويات

2 **حول معهد الأصفري في الجامعة الأميركية في بيروت**

7 **ورقة مفاهمية**

12 **مقدّمة –** د. دينا الخواجة

17 **تعليم المجتمع المدني وبحث شؤونه في الجامعات العربية**

د. عدنان الأمين

21 **مراهقة وفرص بلوغ المؤسسات غير الحكومية:** الإنتاج المعرفي في حقبة النظام العالمي الجديد

د. مضر قسيس

32 **تجربتي مع المجتمع المدني:** بين الأكاديميا والممارسة

د. مصطفى كامل السيد

41 **التعلم المستمر:** التدريس وإنتاج المعرفة حول المجتمع المدني

د. كارمن جحا

45 **آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المدني في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية:** بعض التأملات من مصر

د. عمرو عادلي

51 **المجتمع المدني كموضوع تعليم في الجامعات:** حول التجربة التونسية
د. أسماء نويرة

57 **إنتاج المعرفة حول المجتمع المدني:** حالة الدراسات العليا بالجامعات المصرية
د. أمل حمادة

62 **المجتمع المدني في الجامعات السودانية:** التدريس وإنتاج المعرفة
د. منزول عسل

69 **رصد وتوثيق آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المجتمع المدني في جامعة صنعاء**
د. فيصل حسن محمد محبوب

82 **تدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية**
د. أسماء جميل رشيد

92 **رصد قوّة حضور المجتمع المدني في الجامعات العربية**
د. غادة جوني

101 **إشكالية المدني والتنموي في منظمات المجتمع المدني اللبنانية**
د. ماريز يونس

ندوة بعنوان

رصد وتوثيق آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المجتمع المدني في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية

16 و17 آذار/ مارس 2020, في الجامعة الأميركية في بيروت

ورقة مفاهمية

في إطار أنشطة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت السنوية, ينظم برنامج «المجتمع المدني والقانون والحوكمة» في المعهد الندوة البحثية الثانية عن آليات تدريس وإنتاج المعرفة في الجامعات والمراكز البحثية العربية في إطار خطته البحثية حتى 2020. وتأتي ندوة هذا العام بالتعاون مع الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وقسم العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت, وتتويجاً لنجاح ندوة العام الماضي عن «رصد وتوثيق تجارب الدراسات الجندرية في الجامعات والمراكز البحثية العربية» حيث تم استكتاب ودعوة 16 أكاديمية من 11 دولة عربية للحديث عن أحوال تدريس وإنتاج المعرفة في مجال دراسات الجندر في بلادهن. ويهتمّ المعهد هذا العام بدعوة سيادتكم/ن باعتباركم/ن من الفاعلين/الفاعلات المؤثرين/ات في المجال الأكاديمي العربي فيما يتعلق بتدريس ومأسسة والإشراف على البحوث وإنتاج المعرفة المتعلقة بالمجتمع المدني في المنطقة.

المجتمع المدني: سجال التعريفات

لم تخمد حماسة السجال السياسي حول مفهوم المجتمع المدني والأدوار المنوط به القيام بها منذ ثلاثين عاماً. وعلى الرغم من صدور العديد من الدراسات والكتب، وعقد العديد من المؤتمرات والندوات حول ماهية المجتمع المدني وماهية أدواره في علاقة المواطنين بالدولة، لا يمكن أن ندعي بوجود تعريف - ولو إجرائي - متفق عليه بين الأكاديميين العرب سواء في كتاباتهم أو في أدائهم العام حول ترسيم المجتمع المدني من حيث المضمون والرسالة والأطراف الفاعلة.

وقد يكون من المفيد التركيز على السرديات المتنافسة في هذا السياق كمحاولة أولية لتأطير مفردات السجال في المنطقة العربية. هنا، تبدو كتابات كل من إصلاح جاد (2004(ومها عبد الرحمن (2004) عن «الأنجزة» كسردية مركزية ربطت منذ مطلع التسعينات بين بروز المجتمع المدني كمفهوم تطرحه الجهات الدولية قبيل توقيع اتفاقيات أوسلو لتشذيب الثورة الفلسطينية وإنهاء حرب التحرير خصوصاً ولتمييع الحراك المناهض للاستعمار وبين النيو-ليبرالية بشكل أعم. وقد طرح هذا المنظور النقدي من قبل عدد من الأكاديميين والمراكز البحثية العربية وبشكل خاص القومية واليسارية منها.

نجد بالتوازي، أطروحة مختلفة تربط بين تبلور المجتمع المدني كفاعل تحليلي وبين إمكانيات المحاسبة والمساءلة وتدعيم مسارات التحول الديموقراطي، خاصةً في السياقات السلطوية (مصطفى كامل السيد 1995، هدى الصدة 2019، دينا الخواجة 2003). وتزداد التنويعات المرتبطة بهذا الطرح منذ اندلاع الانتفاضات العربية في 2011 لنجد تياراً كاملاً يُرجع فضل اندلاع ثورات الربيع العربي بالأساس لحراك المجتمع المدني في مصر وتونس وقدرته على حشد المحتجين سواء ضمن الأطر النقابية أو التنظيمات الحقوقية (شكري حماد 2013، عمرو إسماعيل مرزوق 2018).

ثمة سردية ثالثة تقع في المنتصف بين السرديتين السابقين. وتتجلى هذه النظرة في بلدان دون غيرها مثل لبنان والمملكة المغربية ومصر ما بعد 2013. تقلص هذه القراءة المجتمع المدني إلى أحد أشكال تنظيمه دون غيرها، والمقصود هنا المنظمات غير الحكومية سواء تلك العاملة في مجال التنمية الاجتماعية أو المناصرة أو المساعدة القانونية، أي دون الالتفات للنقابات والجمعيات والتعاونيات والحركات الاجتماعية كجزء أصيل من مكونات المجتمع المدني. ويترتب على هذه النظرة بروز اتهامين أساسيين يتم توجيههما للمنظمات غير الحكومية: الأول أنها مهادنة للسلطة وتتفادى المواجهات الثورية مع السلطة السياسية؛ والثاني أنها تخصم من فرص الحشد الثوري عبر استقطابها لعدد كبير من الشباب الحضري المتعلم في قضايا إصلاحية مطلبية لا تكسر ميزان السيطرة الاجتماعية للنخب الفاسدة لصالح الجماهير. وقد وجدت هذه النظرة صدى كبير في تفسيرات تعثر حراك النفايات في لبنان عام 2015 (كارول كرباج 2017)، أو في التحليلات الخاصة بحراك الريف في المغرب (أحمد شابي 2018) وفي التحليلات المصرية الرسمية التي تنظر إلى منظمات المجتمع المدني في مصر بعد 2013 باعتبارها طابوراً خامساً للنفوذ الغربي وأداة للنيل من السيادة القومية التي يجب تجريمها ووصمها وفضحها عبر وسائل إعلام السلطة السياسية.

ثمة تباين حول مفهوم المجتمع المدني ونطاقه, وهناك تباين في الموقف منه حتى التناقض أحيانا. وهناك فروق في الوقائع أيضا, ما بين البلدان العربية, في أحوال المجتمع المدني وعلاقته بالدولة, التي تصل السلطة في بعضها الى تقييده, بعد أن قيدت الأحزاب السياسية والنقابات واستتبعتها. وهي أمور متصلة, ربما تفسر التباين في أحوال الربيع العربي بين البلدان التي انخرطت فيه. وهذه كلها أمور ما زالت الأسئلة تدور حولها, بحثا عن تفسيرات وتوضيحات مقنعة وقابلة للمقارنة والتعميم.

المجتمع المدني كموضوع للتعليم في الجامعات

يقوم التعليم عادة بنقل «نواة» المعرفة, أي تلك المتفق عليها بين أفراد المجتمع العلمي، والمقبولة اجتماعيا وسياسيا. وإذا فتش المرء عن تعليم «المجتمع العلمي» يبدو له وكأنه موضوع قليل الحضور في الجامعات, كمقرر أو كدبلوم, رغم كل ما ذكرناه أعلاه من السجالات السياسية والأكاديمية وتشعبها وعنفها حوله. نلاحظ أن عددا قليلا جدا من الجامعات العربية, سواء الحكومية أو الخاصة, الوطنية أو الدولية, تدرس مقررا أو جزءا من مقرر دراسي عن مفهوم المجتمع المدني، ولو في الأدبيات الغربية. كذلك يبدو كأنه يغيب كسجال أو كشق هام في العملية التدريسية لمواد مثل القانون والعلوم السياسية وعلمي الاجتماع والفلسفة. هذا الموضوع يحتاج الى رصد ويحتاج الى تفسير.

المجتمع المدني كموضوع أو مجال بحثي في الجامعات العربية

يترافق الإحجام في تدريس المجتمع المدني مع إحجام عن جعله مجالا بحثيا في المنطقة العربية, يظهر ذلك في التوجس من مأسسة دبلومات أو درجات علمية متخصصة في المجال, وذلك على الرغم من توسع التشغيل في هذا القطاع وازدياد الدراسات والأبحاث المنشورة عن تعثرات وانتصارات المجتمع المدني العربي.

أما على مستوى الرسائل والأطروحات الجامعية, فتفيد المعلومات الأولية عن زيادة عدد الأطروحات المقدمة للماجستير والدكتوراه من باحثين وباحثات عرب مهتمين برصد علاقة المجتمع المدني بالحراك الشعبي وبالثورات وبالتنظيمات القاعدية, أو تأثير منظمات المجتمع المدني على تنامي سياسات الشارع ومطالب استرجاع الحق في المجال العام وتأسيس النقابات المستقلة, سواء تمت هذه الأطروحات في الجامعات الغربية أو في الجامعات العربية. وتسجل هنا أمثلة مثل دبلوم المجتمع المدني في جامعة القاهرة ومركز الأبحاث في الجامعة الأردنية وكذلك التخصص الفرعي الذي يشارك معهد الأصفري في تأسيسه بالشراكة مع قسم العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت. بمعنى آخر, يبدو وكأن هناك تفاوت بين التعليم والبحث في هذا الموضوع. هذه واقعة تحتاج أيضا الى رصد وتحقق وتفسير.

الندوة

أسئلة تعليم المجتمع المدني والبحث فيه في الجامعات العربية هي أسئلة معرفية، تتعلق بما يوجد في «النواة» وبما يوجد في «المحيط» من أبحاث ماجستير ودكتوراه، وعلى مستوى الدراسات والمراكز البحثية والنقاش العام، من أجل الكشف عن الوقائع وتفسيرها.

في هذا السياق، يقوم معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، بالتعاون مع الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية وقسم العلوم السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت، بتنظيم ندوة حول الموضوع بعنوان: «رصد وتوثيق آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المجتمع المدني في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية». الغرض من الندوة الإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال أوراق عامة ودراسات حالات عن جامعات عربية مختارة. كما تسعى الندوة الى فتح باب النقاش حول تفسير استمرار استعار هذا السجال حول المفهوم وتجلياته في المنطقة العربية؛ وشرح أسباب الغياب النسبي للموضوع في المقررات الدراسية في كليات الحقوق والعلوم الاجتماعية في جامعات المنطقة على تنوعها، وفهم دوافع الاهتمام المتزايد بين الباحثين الشباب لإنتاج معرفة جديدة ومغايرة عن مفهوم المجتمع المدني ومكوناته وأدواره خصوصاً في السياقات السلطوية أو لحظات تغول الثورات المضادة بعد انكساد الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي.

وإذ نوجه إليكم هذه الدعوة، نأمل في تعاونكم في المشاركة في الندوة المذكورة المزمع عقدها في 16-17 أذار/ مارس 2020 والتي تجمع بين عشرين باحثة وباحث عربي للتباحث في هذه المحاور الثلاث: التعليم والدراسات الجامعية والنقاش العام، ولطرح إشكاليات إضافية عن تُهم التمويل الأجنبي وإصلاحية مناصري المجتمع المدني في ظل تواتر الثورات العربية. كما يأمل المعهد بالتداول في إمكانية تجميع المواد التدريسية والبحوث والأطروحات الأكاديمية في بوابة إلكترونية موحدة يمكن للأكاديميين تغذية محتوياتها والاستفادة منها في أنشطتهم التعليمية والبحثية.

ويسعدنا طلب ورقة من ألفين كلمة تسجلون عبرها تجربتكم الشخصية في تدريس أو مأسسة أو إنتاج معرفة عن المجتمع المدني في إطار أي جامعة أو مركز بحثي جامعي في المنطقة العربية في موعد أقصاه ٢٥ فبراير ٢٠٢٠، آملين بذلك سد فجوة معرفية هامة عن واقع مؤسسات التعليم العالي في المنطقة، وبناء شبكة فعالة من الاكاديميين المهتمين بتنمية وتوسيع فرص التعلم وإنتاج المعرفة للأجيال الجديدة

مـن الطـلاب العـرب سـواء الدارسـين للمجتمـع المدنــي أو المنخرطيــن بالفعــل فــي أشــكال ناشــطية تنتظــر مــن يوثقهــا لتصبــح جــزءا مــن المعرفــة التــي تتداولهــا وتفتخــر بهــا الجامعــات ومعاهــد البحــوث الأكاديميــة فــي بلــدان المنطقــة.

لجنة تنسيق الندوة:

د. عدنان الأمين و د. كارمن حجا و د. دينا الخواجة

مقدّمة

د. دينا الخواجة[1]

في إطار جهود معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة بالجامعة الأمريكية ببيروت لدعم إنتاج المعرفة عن واقع وتطور المجتمعات المدنية العربية، يأتي هذا التقرير ليرصد واقع تعليم والبحث في «مفهوم المجتمع المدني» في الجامعات العربية الخاصة منها والحكومية، الوطنية منها والدولية. وذلك سعيًا لتشبيك الجماعة الأكاديمية المعنية بتوثيق وتحليل أداء المجتمعات المدنية في المنطقة فيما بينها من ناحية، وربطها من ناحية أخرى بشكل أكثر ديناميكية مع فاعلي المجتمع المدني والَّذِينَ يُنتجون بدورهم معارف شتى عن أدوار ومبادرات وتحديات منظمات المجتمع المدني في المنطقة.[1]

ويأتي هذا التقرير بعد إصدار سابق أعده معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة في صيف ٢٠١٩ بالتعاون مع تجمع الباحثات اللبنانيات للوقوف على حالة تدريس وبحث قضايا الجندر (النوع الاجتماعي) في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية العربية، وذلك لخلق شبكة من الأكاديميات المتعاونات لتطوير مناهج تدريس الجندر في الجامعات العربية رغم تفاوت مواردها المالية والعلمية، وكذلك لبناء جسور للتشاور لإنتاج معرفة معبرة عن ما هو جديد في هذا المضمار لتحسين محتوى المقررات التعليمية ومضمون الأبحاث العلمية عن الجندر في المنطقة.

وإذ يهدف المعهد عبر استمرار هذه السلسلة من المشاورات الإقليمية إلى بناء الكتلة الحرجة من الأكاديميين العرب المعنيين بغربلة مناهج البحث لانتاج معارف أكثر جدة وتعبيرًا عن الواقع المعاش من تلك الموروثة من ستينات وسبعينات القرن الماضي، والتي ارتبطت في نشوءها بمهام تثبيت أركان نظم ما بعد الاستقلال. وقد بدأت هذه المشاورة الإقليمية الثانية طموحة عبر الاتصال بعشرين أكاديميًا عربيًا توزعوا على اثنتي عشرة دولة عربية من الجزائر وحتي اليمن.

ولكن ظهور جائحة الكوفيد 19 في منتصف شهر مارس/آزار حال دون عقد الندوة المزمع إقامتها في بيروت والاكتفاء بإحدى عشرة مداخلة مكتوبة رأى فيها الفريق المنظم لهذا الإصدار أنها تُعبر -عبر تنوعها- عن التحديات الأساسية والاختلافات الرئيسية التي يتسم بها تناول مفهوم المجتمع المدني في الجامعات العربية. وقد تكون الفريق المشرف على هذا المشروع من ثلاث أكاديميين عرب من المنغمسين بشكل أو بآخر في العمل العام بمعناه غير المتحزب، أي المدني، وهم د. عدنان الأمين، أحد أعمدة بحوث التربية بالمنطقة العربية ود. كارمن جحا الأستاذ المساعد بالجامعة الأمريكية والناشطة السياسية، ود. دينا الخواجة مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة.

[1] مديرة معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة

في هذا الإطار تم تقسيم مهام الفريق ليتولى د. عدنان الأمين تتبع سؤال التعلم والبحث في الإحدى عشرة ورقة المقدمة, وتتعقب كاتبة هذه المقدمة السجال الخاص بالتعريفات وبالأحكام المعيارية المتعلقة بالمجتمع المدني في المنطقة العربية من حيث الأثر المحفز أو المثبط للتغيير الاجتماعي والسياسي؛ ولترصد د. كارمن جحا الفروق في تناول هذا المفهوم بين تخصصات العلوم الاجتماعية المختلفة بدءًا من الفلسفة والقانون وانتهاءًا بالأنثروبولوجيا الحضرية في مقال علمي باللغة الانجليزية في دورية محكمة.

وقد جاءت الأوراق الإحدى عشرة المختارة من أحد عشر أكاديمياً وأكاديمية من الوطن العربي قبلوا أن يطرحوا شهاداتهم الشخصية عن تجارب تعليم ومأسسة إنتاج معارف عن المجتمع المدني في كلٍ من فلسطين ومصر ولبنان وتونس والسودان والعراق واليمن. هكذا تم بناء كل ورقة على أساس التموضع الشخصي إزاء الظاهرة محل البحث والسيرة الذاتية لكل كاتب أو كاتبة دون إدعاء تغطية الحالات الوطنية والإقليمية أو قابلية هذه التجارب لإصدار تعميمات قاطعة.

بناءًا على الإحدى عشرة تجربة المرصودة، تسعى هذه المقدمة إلى مناقشة أربع أسئلة أساسية. يهتم السؤال الأول بكيفية توصيف المجتمع المدني كمفهوم سواء في الفكر الغربي أو من خلال الخبرات المعاشة لأكاديميين عرب بعينهم يعملون في تونس ومصر ولبنان وفلسطين واليمن والسودان والعراق، في حين يهتم السؤال الثاني بالاختلافات في طرح مفهوم المجتمع المدني وعلاقاته بتطور السياقات الوطنية في مسارات متباينة. ويرصد السؤال الثالث آليات إنتاج المعرفة «عن» المجتمعات المدنية ومن يتصدى لهذه المهمة في المؤسسات الأكاديمية العربية أو المنظمات الحقوقية والسياساتية بأنواعها بناءًا على ما تم توصيفه في الاوراق المقدمة, كما يهتم بتوثيق من ينتجها ومن ينشر هذه المعرفة وفي أي مجالات يتم تداول المعرفة المنتجة, ويركز السؤال الرابع على تفسير ذيوع الثنائيات المستخدمة من كاتبي الأوراق الإحدى عشر في تحليلهم لخبرة تدريس المجتمع المدني في جامعاتهم عبر مداخل معيارية تضع المجتمع المدني في مقابلة بين خياري الثورة والإصلاح تارة وبين خياري المدخل الحقوقي والمدخل التنموي تارة أخرى أو تطرحه كأداة لتمكين المواطنين من تطويق ومن محاسبة ومنع تغول الدولة في مقابل رؤيته كمساحة لتطويق وإجهاض الفعل الثوري.

1- المجتمع المدني كمفهوم

تتباين الأوراق البحثية في هذا التقرير في توصيفها للمجتمع المدني كمفهوم. على حين يؤكد البعض منها على «غربية» منشأ المجتمع المدني كمفهوم وارتباطه بنشأة الدولة القومية كشكل للسلطة السياسية في العالم الغربي, تذهب بعض الأوراق إلى اعتبار المفهوم «كونيًا» أكثر منه غربيًا, لترد نشأته إلى حاجة المجتمعات الإنسانية, على تنوعها شمالًا وجنوبًا, إلى كبح تغول الدولة على حريات الأفراد والجماعات, سواء كانت عضوية أو منظمة على أساس طوعي. ولا يتوقف التباين على نشأة المفهوم وخارجيته عن المنطقة, بل وينعكس فيما تدمجه كل من الأوراق كمكوناتٍ للمجتمع المدني، وذلك وفقًا للتعريف الذي تتبناه.

يذهب الدكتور مصطفى كامل السيد إلى اعتبار النقابات واتحادات العمال والحركات الاجتماعية والتنظيمات المواطنية مكونات أساسية للمجتمع المدني تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع وتضع حدودًا تسمح بالمساءلة والشفافية والفصل بين السلطات, وترى الدكتورة كارمن جحا في المنظمات غير الحكومية المكون الأساسي إن لم يكن الوحيد لما يسمى بالمجتمع المدني في التجربة اللبنانية, وتعتبره أداة تهدف لإخضاع مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لسلطة القانون وتمنعهم من مسائلة شرعية الدولة اللبنانية بمؤسساتها القائمة مهما فسدت الأخيرة أو عجزت عن القيام بوظائفها.

ويُزيد دكتور مضر قسيس على ما سبق أن مفهوم المجتمع المدني قد جاء في سياق تاريخي محدد لتدجين صانعي التغيير في الأحزاب والجبهات الثورية والنقابات والتجمعات المهنية الفلسطينية وتحويلهم إلى تروس في عجلة التنمية السياسية والاقتصادية التي يروج لها العالم الغربي ومؤسساته المانحة, كما يؤكد على أن شيوع ظاهرة المنظمات غير الحكومية تزامن منذ مطلع التسعينات مع تعاظم التدخل الغربي في سياسات المنطقة وفي إيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي, مما فكك مفهوم الأمن القومي العربي, واستبدله بالحوكمة كمعيار لكفاءة الأنظمة السياسية.

على صعيدٍ آخر تكتفي الدكتورة أسماء نويرة بالتذكرة بمكونات المجتمع المدني الفاعلة في السياق التونسي, وتؤكد على دورها الرائد في التنظيم الذاتي للمجتمع مستشهدةً باتحاد الشغل التونسي والمنظمات النسوية هناك, وعلى الرغم من اتفاق الدكتور منزول عسل مع هذا التثمين لمكونات المجتمع المدني ودورها في ترسيخ خطط التنمية في سياق دول ما بعد الاستقلال في الحالة السودانية, فإنه يميز بين هذه التنظيمات الطوعية وبين ما يسميه بمنظمات «المجتمع الأهلي», والتي يعتبرها إرثًا لا يمكن تجاهل مساهماته في بناء الجماعة الوطنية عند التدريس وبحث المجتمعات المدنية العربية, وذلك على الرغم من انتفاء معيار الانخراط الإرادي في هذه التنظيمات الأهلية التي يشير إليها.

وبغض النظر عن هذه الاختلافات, نجد إجماع مُتضمن بين الأوراق حول دور المجتمع المدني في دعم مبادرات التنظيم بين المواطنين وفي استبعاد كلًا من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ذات النفوذ المالي أو السياسي كمكونات للمجتمع المدني من حيث كونه حلقة وصل بين مطالب المواطنين وإجراءات السلطات السياسية للضبط والمراقبة واحتكار العنف المشروع.

2- أثر السياقات الوطنية في أنماط تناول المفهوم

عكست الأوراق المُنتجة في هذا المشروع عمق أثر السياق الوطني على بلورة سرديات مهيمنة عن المجتمع المدني وفقًا لما يمكن تسميته بالتجارب الوطنية المختلفة. و على عكس المتوقع بدى أن التوجس من منظمات المجتمع المدني وتصويرها على أنها أداة لإنهاء السياسة أو إجهاض التغيير الراديكالي قد أتى بالأساس من المجتمعات ذات السلطة السياسية «الرخوة» أو المجزئة إذا جاز التعبير والتي ما زالت تستمد شرعية وجودها من وجود عدو خارجي يستهدف الأمن القومي والسيادة الوطنية. في حين جاءت تصورات الأوراق المنتجة في ظل دول محكمة القبضة

مثل مصر واليمن وتونس بن على أكثر احتفاءًا بمنظمات المجتمع المدني وقدرتها علي جذب الأفراد إلى المشاركة في الحشد والمساءلة والاحتجاج بعد عقود من البطش وبالتالي من التخوف والمنع الذاتي من أي عمل جماعي.

ظهر هذا الاختلاف جليًا في الأوراق المقدمة من فلسطين ولبنان والعراق، حيث يغلب التوجس من المجتمع المدني كسردية مؤسسة لمعظم الفاعلين السياسيين المعارضين للسلطة المناوئة للاحتلال في فلسطين أو العراق، أو تلك المحاربة لرموز الطائفية المكونة من أمراء الحرب السابقين في لبنان. وعلى العكس من ذلك تجلى لنا موقف مؤيد لمساهمة منظمات المجتمع المدني في توسيع مساحات المشاركة السياسية وفي إتاحة العمل الجماعي لقطاعات أوسع من المواطنين المتخوفين من بطش السلطة.

كذلك انقسمت الأوراق في تناولها لمنظمات المجتمع المدني فيما بين قطبين: الأول يرى فيها نموذجًا تم استيراده من الغرب وساهم في إفساد ذمة العديد من النشطاء السياسيين وتحويلهم لمرتزقة للجهات المانحة والثاني يرى فيها «مساحات» بديلة للنقابات العمالية والمهنية والأحزاب اليسارية الوطنية، التي تم احتوائها من قبل الدول السلطوية تحت دعاوى مصلحة الدولة وسردية ضرورة بناء دولة ما بعد الاستقلال.

3- من ينتج المعرفة عن المجتمعات المدنية في الجامعات العربية؟ محاولات للتوثيق

تعكس الأوراق المقدمة اهتمامًا بالأدبيات الخاصة بالمجتمع المدني في سياق تطوره الغربي وذلك على حساب مساراته في المنطقة العربية منذ التسعينات. يتضح ذلك في الأوراق التي تناولت مقررات تدريس المجتمع المدني مثل أوراق د. أسماء نويرة في تونس، و د. منزول عسل في السودان، و د. فيصل محجوب في اليمن، واللذين أجمعوا على غياب مقررات دراسية معبرة عن التنامي الملحوظ لأدوار المجتمع المدني في البلدان العربية. كما تشهد الأوراق المهتمة برصد أطروحات الماجستير والدكتوراه غياب الرؤية الفلسفية وفهم السجال المفاهيمي سواء في الأكاديمية الغربية أو فيما بين باحثي العلوم الاجتماعية العربية. يتضح ذلك من ورقتي د. أمل كمال حمادة عن خفة محتوى رسائل الماجستير الدارسة لمنظمات المجتمع المدني وميلها إلى التعامل مع المفهوم من منظور ميداني وتنموي تسود فيه مقترب دراسة الحالة. على مستوى ثالث نجد الخطاب الرسمي للجامعات خاليًا من أي فهم رصين للمجتمع المدني وذلك على الرغم من كون الجامعات ولو نظريًا جزءًا لا يتجزء من المجال العام الذي ينشط فيه فاعلو المجتمع المدني. يتجلى هذا الفراغ عند قراءتنا ورقة غادة جوني عند تناولها لخطاب الجامعة اللبنانية عن المجتمع المدني، وإنشائية المنظور الذي تتبناه في المحافل الدولية.

وعلى النقيض الآخر يذهب كلًا من د. عمرو عادلي والدكتورة أسماء نويرة إلى تذكرتنا بالمساهمات الثرية التي أضافها نشطاء المجتمع المدني عند استجلابهم إلى الجامعات المصرية والتونسية للمشاركة في التدريس والتدريب إبان ثورات الربيع العربي في 2011. ويذهب د. مصطفى كامل السيد إلى أبعد من ذلك حين يذكرنا بالمعارف التي تم إنتاجها من الأكاديميين المنخرطين في العمل الحقوقي مثل إنتاجه مدنيًا من حركة كفاية وإضرابات عمال المحلة وحركة 6 أبريل

ومجموعة كلنا خالد سعيد, كمعارف جديدة أثرت في حقل الاجتماع السياسي المصري وجعلته مستقلًا وذلك على عكس باحثي التنمية السياسية اللذين انكفئوا على ظاهرة منظمات المجتمع المدني وأدوارها التكميلية لمعالجة انسحاب الدولة من مهام دولة الرفاه بدءًا من عام 1979.

نرى هنا اختلافًا يستحق التوقف بين فريقين, الأول يرى أن المعرفة المتاحة عن المجتمع المدني تنشأ بالأساس في طياته ومن نشطائه في حين يذهب الفريق الثاني إلى أهمية دور الأكاديميين الناشطين في إنتاج ونشر معارف جديدة في فروع المعرفة بدايةً من علوم الاجتماع والعلوم السياسية مرورًا بالأنثروبولوجيا والتاريخ وانتهاءًا بالقانون.

4- المجتمعات المدنية العربية: خيرًا أم شرًا مطلق؟

كان من الملفت في العديد من الأوراق المقدمة في هذا التقرير غلبة الأحكام المعيارية في تصوير المجتمع المدني كمساحة منقذة لأزمة المشاركة السياسية في المجتمعات العربية مثلما ذهب كلًا من مصطفى كمال السيد وأسماء نويرة وعمرو عادلي ومنزول عسل. في حين تبنت ورقتي مضر قسيس وكارمن جحا نظرة متوجسة لما يمكن أن يقدمه المجتمع المدني من فرص للتغيير السياسي ولتوسيع رقعة المشاركة السياسية. كنتيجة لهذه النظرة ظهرت مصطلحات قيمية قاسية مثل المجتمع المدني الخاضع في ورقة قسيس, أو منظمات المجتمع المدني الممولة والمفسدة والمعطلة لفرص التغيير الجذري في ورقة جحا.

وسواء تم التوجس من منظمات المجتمع المدني من منظور الأمن القومي والسيادة الوطنية مثلما جاء في ورقة الحالة الفلسطينية أو تم كيل الاتهامات إلى منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية وهبات المواطنين كأدوات تعرقل التحول الثوري كما جاء في أحد الأوراق عن الحالة اللبنانية, فمما لا شك فيه أن ثنائية السيادة والحقوق الكونية من جانب والإصلاح الديمقراطي والتغيير الثوري من جانب آخر مازالت تسيطر على أنماط توصيف المجتمعات المدنية العربية في جامعات المنطقة ومراكز بحثها الأكاديمية.

نخلص من هذا الاستعراض إلى أهمية تبادل الخبرات الوطنية بين الأكاديميين العرب لتوسيع أثر الخبرة المعاشة في المنطقة ككل على رؤاهم لفوائد أو لمخاطر المجتمع المدني كمساحة ترسخ الديمقراطية التمثيلية وتوسع من فرص الديمقراطية التشاركية. نستنتج كذلك أهمية إنتاج معرفة عربية عن المجتمعات المدنية لا تكتفي بالرصد الميداني ولا بالمنطق التجزيئي بل وتشتبك مع السجال المفهومي الموجود حاليًا سواء في جامعات الجنوب المعولم أو في مؤسسات التعليم العالي الغربية.

لذا نأمل أن يتيح هذا التقرير فرصة لمناقشة كيف يمكن أن ننتج و ننشر معارف أكاديمية مختلفة تعبر عن توق المواطنين للمشاركة والمسائلة, وترصد تجاربهم في التنظيم الذاتي ونتسائل كيف يمكن لنا بالتبعية أن ندمج هذه التجارب في مقرراتنا التدريسية وأطروحاتنا الأكاديمية وخطاب جامعاتنا العربية لبناء ترسانة معرفية توثق لواقعنا وتبني أجيالًا جديدة تهتم بالمشاركة والتغيير ودعم مبادئ المواطنة الفاعلة.

تعليم المجتمع المدني وبحث شؤونه في الجامعات العربية

د. عدنان الأمين[1]

طرحتْ أسماء جميل رشيد السؤال التالي في بداية ورقتها: «هل هناك ضرورة لتدريس المجتمع المدني في الجامعات؟». هو سؤال جدي، والإجابة عليه بالإيجاب ليست بديهية.

ولو طرحتْ سؤالًا حول ما إذا كان موضوع «المجتمع المدني» يستحق أن يكون موضوعًا للأبحاث، داخل الجامعات وخارجها، لقلت إن الجواب عندي بديهي، «نَعَمْ». والنَعَمْ هنا، في الأبحاث، لا تفرض بالضرورة نَعَماً هناك، في التعليم. لأن نضجًا كافيًا في البحث لا بد منه لكي تكون لمقرر ما قيمته في التعليم.

تعليم «المجتمع المدني»

تُشير وقائع الجامعات العربية إلى هامشية وجود «المجتمع المدني» فيها، إما بصورة مقرر، وإما بصورة موضوع من ضمن مقرر، أو بصورة برنامج دراسي. هذه النتيجة الأبرز التي سيصل إليها من يقرأ الأوراق الواردة في الكتاب الذي بين أيدينا.

تُشير ورقة غادة جوني إلى أن مصطلح «المجتمع المدني» قليل بل نادر الوجود في خطاب القيادات الجامعية العربية، استنادًا إلى نتائج استقصاء أُجري على المواقع الإلكترونية لـ 36 جامعة عربية في العام 2014. أي أنه ليس مُدركًا لدى هذه القيادات باعتباره موضوعًا معرفيًا، ومَحمَلا لقيم معينة، يجدر الاهتمام به في الجامعة. هو مهمش في إدراكها للشأن العام.

وتُشير ورقة فيصل محبوب إلى أنه لم تفرد المقررات الدراسية بجامعة صنعاء أي مقرر دراسي له، لا في اختصاص العلوم السياسية ولا في الحقوق ولا في علم الاجتماع، وأن الأمر اقتصر على فصول في بعض المقررات الدراسية. ويقول منزول عسل في ورقته أن المجتمع المدني «يكاد يكون غير موجود في الجامعات السودانية». وكذلك تُظهر أسماء نويرة غياب تدريس المجتمع المدني كمادة مستقلة في اختصاصات مثل الفلسفة والحقوق والعلوم السياسية في تونس. بل إن مادة «المنظمات الاقتصادية والاجتماعية» تم التخلي عنها مع إقرار إصلاح نظام الدراسة في العام 2018، بناء على رغبة من القائمين على البرنامج بتكثيف المواد القانونية والاستغناء عن المواد «الجانبية». لكن نويرة تلاحظ أن المفهوم يرد ضمن عدد من مواد العلوم السياسية في إطار قضايا أوسع مثل الديمقراطية والانتخابات النيابية والرقابة على هذه الانتخابات والتنشئة السياسية وتكوين المواطنين.

هذه المشكلة التي يثيرها أهل الاختصاص عادة، خوفًا على الاختصاص من المواد التي يعتبرونها «غير ضرورية»، أظهرتها رشيد أيضًا في التجربة العراقية، حيث «لا توجد مقررات دراسية تحت مسميات المجتمع المدني» في

[1] أستاذ العلوم التربوية في الجامعة اللبنانية

معظم الجامعات العراقية. يجب التنقيب عن المصطلح في مفردات بعض المقررات كمقرر حقوق الإنسان الإجباري لجميع التخصصات الذي يُعطى في مدة ساعة ونصف الساعة في السنة الدراسية. صحيح أنه أُنشِئت شهادة بكالوريوس في المجتمع المدني في جامعة الكوفة (في العام 2007-2008)، لكن اسم هذه الشهادة غير محتواها الذي هو أقرب لعلم الاجتماع، ثم لاحقًا للعلوم السياسية. ثم أن خريجي هذا القسم واجهوا عند التخرج أزمة بطالة، الأمر الذي أدى إلى تراجع قوي في عدد الملتحقين بالقسم (18 طالبًا في العام 2018-2019). ورغم ذلك تم استحداث ماجستير في قسم المجتمع المدني في العام 2019-2020.

وبالمثل أنشأت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في العام 2000 برنامج دبلوم في المجتمع المدني. ويروي مصطفى كامل السيد تجربته مع هذا الدبلوم الذي أشرف عليه شخصيًا. ويقول إنه تخرج من هذا البرنامج «عدد من الطلاب صاروا من أبرز نشطاء المجتمع الحقوقي في مصر»، وأن الدراسة في هذا البرنامج استمرت «قرابة عقدين من الزمن». وتفسر أمل حمادة توقف هذا البرنامج «إما لعدم وجود اهتمام وسط أعضاء هيئة التدريس لتدريس مواده وإما عدم وجود طلب عليه من جانب الطلاب أو كلا السببين».

لكأن الجامعات العربية تقول هي نفسها أن تعليم المجتمع المدني «غير ضروري».

البحث في «المجتمع المدني»

في جامعة صنعاء يفيد محبوب أنه من أصل 1247 رسالة جامعية متاحة في المركز الوطني للمعلومات في ثلاثة تخصصات (العلوم السياسية، علم اجتماع، قانون) هناك تسع رسائل فقط تناولت المجتمع المدني (4 في العلوم السياسية، 4 في علم الاجتماع وواحدة في القانون). أما في مصر فتفيد حمادة بنتيجة استقصائها لموقع اتحاد الجامعات المصرية حول رسائل الماجستير والدكتوراه، أنها وجدت 251 مشروع رسالة تتناول في عناوينها المجتمع المدني بشكلٍ أو بآخر، و350 رسالة مُنجزة. وهي لاحظت أن «معظم عناوين هذه الرسائل تكشف عن توجه لدراسة المجتمع المدني باعتباره قاطرة للتحول الديمقراطي، خاصة بعد الموجة الأولى لثورات الربيع العربي». كما تقول إن المفهوم المسيطر في هذه الدراسات هو المفهوم الرسمي أي «باعتباره منظمات غير حكومية ومنظمات أهلية».

يُظهر عمرو عادلي في ورقته هذا المعنى أيضًا في التعليم. أما على مستوى الرسائل الجامعية فتجربته الشخصية تُشير إلى أن «الطلاب الذين ينصب اهتمامهم على المجتمع المدني عادة ما يأتون من تجارب عمل أهلي في مجالات كالتنمية ومكافحة الفقر أو من تجارب العمل الحقوقي، خاصة المتعلق بالنساء أو بالعمال، وهذا يندرج تحت توصيف المجتمع المدني بمفهومه الواسع». لكنه يلاحظ أيضًا، كما لاحظت حمادة، أن عددًا من باحثي الماجستير الذين يعملون على فاعلي المجتمع المدني المصري، عادة من يتناولونه من «زاوية تقليدية تُركز على البعد

المنظماتي والجمعياتي أكثر مما هو مساحة أو مجال عام».

رصد البحوث الجامعية, في موضوع المجتمع المدني، أمرٌ أصعب بكثير من رصد البرامج والمقررات. والمعلومات القليلة التي تمكنت الأوراق التي بين أيدينا من إظهارها تشي أيضًا بهامشية البحث في المجتمع المدني على مستوى الماجستير والدكتوراه في الجامعات العربية.

قد يعزو البعض السبب إلى النظام السياسي القائم على الاستبداد, وقد يُعيد البعض الآخر السبب إلى تقصير أصحاب القرار الجامعي, أو غياب إرادة التطوير لديهم, أو لغياب مختصون بالمجتمع المدني بين الكادر التدريسي, أو إلى نظام إل إم دي (LMD) المستورد من أوروبا, أو إلى ضغوط المتطلبات المهنية للاختصاص, أو غيرها مما ورد أو لم يرد في الأوراق التي بين يدينا. ولا شك أن هذه عوامل جدية أو مساعدة, تبعًا للزاوية المطروحة أو البلد المعني. أما أنا, وهنا, فأميَلُ إلى نقل إشكالية تعليم المجتمع المدني والبحث فيه جامعيًا إلى إطار آخر, هو الإطار المعرفي. وفكرتي باختصار هي أن هذا المفهوم لم يُجهز بُعدًا معرفيًا بما يكفي لدى المجتمع العلمي في العلوم الاجتماعية لكي ينضم إلى قاموس المعارف الجامعية الراسخة.

إدراك «المجتمع المدني»

بما هو مفهوم فلسفي يمكن الرجوع فيه عشرين قرنًا, إلى الفكر اليوناني, أو ثلاثة قرون إلى عصر الأنوار, أو أقل من ذلك إلى ماركس وهيغل وتوكفيل وغرامشي وغيرهم.

لكن بما هو واقعة اجتماعية (social fact) مُدركة فإن المفهوم حديث جدًا. لم يكن شائعًا في الخطاب الرسمي للحكومات والمنظمات الدولية قبل تسعينات القرن الماضي. وقد ارتبطت سردية المجتمع المدني الحديثة هذه بسقوط الأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الشرقية, وكمدخل يمكن المراهنة عليه من أجل التحول نحو النموذج الديمقراطي العزيز على الغرب. كما زاد الاهتمام به داخليًا في أوروبا والولايات المتحدة في سياق مواجهة تراجع الناخبين عن المشاركة في العملية السياسية, الذي عُدّ تعبيرًا عن غربة المواطنين عن الدولة, فيما اعتُبر المجتمع المدني مسارًا لإحياء الالتزام المدني في القضايا ذات العلاقة بالشأن العام.

في هذا السياق نفهم قول رشيد في ورقتها أن عمر المفهوم هو 16 عامًا, في العراق, باعتبار أن السجال حول المجتمع المدني في الفضاء السياسي والفكري في هذا البلد بدأ بعد سقوط صدام حسين.

عمليًا تغذى الإدراك العربي للمجتمع المدني من الإدراك العالمي, في الفترة نفسها. ثم جاء «الربيع العربي» ليعطي لهذه السردية دُفعة إضافية. وعندما حل «الخريف العربي» تفاقمت في نقاشه استقطابات وسجالات فكرية اتسمت بحرارة أيديولوجية عالية.

في ظل هذا الاستقطاب نفهم مسعى مضر قسيس إلى التمييز بين منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت راية هيمنة النيوليبرالية العالمية وتلك المناهضة لها. ونفهم تضارب الآراء في العراق في الفضاء الأكاديمي حول سُبل إدماج المجتمع المدني

في التعليم العالي. ونفهم الخلاصة التي وصلت إليها ماريز يونس بعد دراسة حالة ثلاث منظمات مدنية في لبنان من أن هذه المنظمات «تُمثل نموذجًا يعيش عمق أزماته وصعوباته». ونفهم «تجربة التعلم والخيبة»، التي تعرضها كارمن جحا مع المجتمع المدني في رحلتها الطويلة معه كأكاديمية وناشطة. وهي تجربة فتحت لها آفاقًا جديدة، متفائلة، تجعل من الجامعة منصة للتفكير النقدي وللقاء الآخر.

غِنى الأوراق المعروضة في هذا الكتاب يكمن في تباينها، أو عرضها للتباين في مقاربة موضوع المجتمع المدني، من جميع الزوايا: معناه، والموقف منه، ونطاقه (ماذا يشمل؟)، ومكانته (بين المكونات الأخرى كالدولة والمجتمع والسوق والأحزاب والمؤسسات الدينية)، ووظيفته، وعوامله (التمويل، القيادة، المواقف والأجندة، إلخ). هي أوراق سجالية، تعكس جوًا سجاليًا، تُغْني بدورها ما ورد في الورقة المفهومية التي دُعيَ على أساسها الكتاب لكي يكتبوا.

هذا السجال هو الذي يعنيني، باعتبار أنه جزء حي من التفكير في موضوع المجتمع المدني. والأوراق، من هذه الناحية، تُمثل جزءًا، ولو محدودًا، من جملة البحث الأكاديمي الواسع في الموضوع. هذا البحث، علينا أن نعترف أنه تأخر في الدخول جديًا إلى الأبحاث الجامعية (رسائل الماجستير والدكتوراه) رغم التفاوت بين البلدان وتقدم مصر على غيرها في هذا المضمار. وسبب التأخر، كما ذكرت سابقًا، هو سبب معرفي. هنا أعود إلى ملاحظة عسل عندما يقول: «قد يكون للسجال المعرفي حول مفهوم المجتمع المدني دور في غياب برامج علمية أو تدريسية عن المجتمع المدني». وهنا أختم هذه المداخلة.

أظن أن مفهوم المجتمع المدني في البلدان العربية ما زال في حالة من التشوش المعرفي. من جهة لأن الواقعة الاجتماعية (المجتمع المدني نفسه) ملتبسة ومشتتة، كما تفيدنا الأوراق نفسها عن أحواله، ومن جهة ثانية لأن المعرفة المتداولة (الأبحاث والكتابات) عن الموضوع تخترقها استقطابات تتداخل فيها بقوة المعرفة بالأيديولوجيا. والأمر مفهوم بقدر ما للحكومات والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والمصالح الدولية من سلطة على الواقعتين الاجتماعية والمعرفية في هذا الموضوع معًا. وهذا يُسهّل الانزلاق من النقاش بين النظريات إلى نزاع بين الأيديولوجيات.

لم يكن لي أن أصل إلى هذا الاستنتاج إلا بفضل أوراق هذا الكتاب. وما نقوم به جميعًا ليس إلا مساهمة في توسيع الحيز المعرفي في إدراك موضوع المجتمع المدني في البلدان العربية، مجتمعةً وكلًا على حدة. وهذا معنى أن بحث موضوع المجتمع المدني، في الجامعة وخارجها، أمر ضروري.

مراهقة وفرص بلوغ المؤسسات غير الحكومية: الإنتاج المعرفي في حقبة النظام العالمي الجديد

د. مضر قسيس[1]

حين عدت إلى فلسطين في بداية التسعينات من القرن الماضي سألت صديقًا عن المستجدات، فأخبرني عن وجود جيش جديد من جامعي المعلومات ومعدي التقارير عن المجتمع الفلسطيني لصالح جهات غربية. لكنه استطرد أنه لا يمكننا اتهامهم بالعمالة وملاحقتهم لأنهم منظمين في جمعيات ومؤسسات شبيهة بالمؤسسات النقابية والشعبية التي أتوا منها، والتي طالما كانت عمادًا وإطارًا لنضالنا الوطني التحرري.

سألت نفسي ما إذا كان هناك خطر في وصول المعلومات والتحليلات إلى الجهات الأجنبية، وتبادر لي أن من الصعب أن يكون في حياتنا أسرار والجيش الإسرائيلي لم يترك بيتا أو مؤسسة دون اقتحام أو تفتيش. كما أدركت أن المصيبة لا تكمن في جمع المعلومات بل في عدم إتاحتها للجمهور، وفي نخبويتها. وعلى مستوى آخر تكمن المخاطر في آليات اختيارها وتشكلها، وفي انتقائية تحويلها إلى معرفة، أو في التقاعس عن القيام بهذا التحويل. وإلى جانب هذا وذاك يجثم السؤال حول نطاقات الاهتمام المعرفي: ما الذي يبحث عنه وفيه جيش جمع وتصنيف وتحليل المعلومات؟ ولأي أغراض؟

سأستخدم في هذا النص مصطلح «المؤسسات غير الحكومية» للإشارة إلى المؤسسات غير الربحية التي ترى في نفسها مؤسسات مهنية، وتعتمد في عملها على التمويل، وتمارس نشاطاتها من خلال «المشاريع». وأميز هذه المؤسسات عن «المؤسسات الأهلية» التي تشمل، إضافة إلى المؤسسات غير الحكومية بالتعريف الوارد أعلاه، مؤسسات تعتمد على العمل الطوعي، والخيري، مثل النقابات والنوادي. أما «مؤسسات المجتمع المدني»، فتشمل، بالإضافة إلى المؤسسات الأهلية، مؤسسات مثل الجامعات والمراكز الثقافية والمتاحف وما شابه، طالما أنها غير حكومية وغير ربحية. وتستثني هذه التعريفات جميعها المؤسسات السياسية كالأحزاب والفصائل والائتلافات الحزبية، وكل تجمع يسعى إلى، أو يُحتمل أن يكون في السلطة، وتستثني كذلك أية مؤسسات يكون من ضمن شروط الانتماء إليها معايير غير طوعية، أو تلك التي تمتلك بنية هرمية صارمة (مثل المؤسسات الدينية).

وأشير أيضًا إلى أن موضوع هذه الورقة ليس هذه المؤسسات بشكل عام، بل إنتاجها المعرفي، والإنتاج المعرفي حولها في سياق العقود الثلاثة المنصرمة، التي شكلت حقبة غنية بالتحولات، وهي حقبة نضجت ولم تعد في طور التكوين، بل باتت في طور الأفول، وبات في الإمكان دراستها منهجيًا. ازدحمت بدايات هذه الحقبة بالكتابات والندوات حول المجتمع المدني، ولكنها كانت كتابات وندوات تروج لمشروع ما يزال في صيرورته، ولم تكن قادرة على دراسة وتقييم تجربة لم تنضج بعد. ولأن هذه الحقبة كانت قصيرة، وباتت في طور

[1] أستاذ مشارك بجامعة بيرزيت ومدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان

الأفول، فتجدر دراستها بهدف التفكير في التخفيف من آلام مخاض الحقبة التالية. ويجدر بالتالي السؤال حول دور الإنتاج المعرفي في إحداث الانقلاب الحقبوي الضروري مع تبلور معالم انهيار النظام النيوليبرالي المعولم، وحتمية نشوء نظام جديد قادر على تنظيم مواجهة الفيروسات بخلاف ما شهدناه في الأشهر الماضية. أشير إلى أنه على الرغم من أن خبرتي تتركز في فلسطين (أو في جزء منها على وجه الدقة)، إلا أني سأناقش الأمور من منظار لا يقتصر عليها، ولا يعتد بخصوصيتها (رغم أن هذه الخصوصية موجودة بالفعل).

تزامنت طفرة نشوء المؤسسات غير الحكومية ونموها، مع التحولات التي طرأت على المنظمات الأهلية مثل انحسار العمل النقابي، وتراجع دور الأحزاب السياسية، واضمحلال العمل الخيري. وتزامن هذا كله مع صيرورة النظام العالمي الجديد، وهو في جوهره العالم الذي عكس نشوة انتصار التحولات النيوليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن الماضي، وكانت فاتحة الحقبة التي نشهد اليوم أزمتها المرعبة. لا متسع هنا للخوض في النقاش حول وجود روابط سببية بين هذه الظواهر، وهي في الغالب تمظهرات متنوعة لأثر موحد.

جلي أن طبيعة مؤسسات المجتمع المدني وتحولاتها في العقود الثلاثة المنصرمة كانت نتاجًا لحقبتها، وأن هذه المؤسسات ساهمت في تشكل وتطور هذه الحقبة، وفي ترسيخ مقوماتها، وأنها تعاني اليوم، مع غيرها، من أزمة هذه الحقبة. ولذلك، فإني سأناقش ماهيّة المعرفة التي أنتجها المجتمع المدني في العقود الثلاثة الماضية، وماهيّة المعرفة التي يمكن أن ينتجها المجتمع المدني عن نفسه. وسأحاول الإجابة عن السؤال حول قدرة هذه المعرفة على تشكيل أداة ناقدة لحقبتها ولمنتِجِها وشروط ذلك، وحول المتطلبات لتكون مؤسسات المجتمع المدني فاعلة في تغيير هذا العالم، ومُساهِمة في الانتقال إلى حقبة تاريخية تالية.

هناك وجهان لعمل مؤسسات المجتمع المدني. فتشكل هذه المؤسسات وسيطًا، أو حاجبًا، بين السلطة وموضوعها، ويكمن دورها الأبعد والأهم في الحفاظ على توازن واستقرار القوى (أو، بتعبير غرامشي، الحفاظ على الهيمنة). هناك طريقان لاستقرار الهيمنة بوجود قوتين أو أكثر: إما المساهمة في إخضاع الطرف التابع للطرف الذي يمتلك وسائل القمع؛ أو العمل على رفع شأن مصالح الطرف الذي لا يمتلك وسائل القمع وجر صاحب(ة) وسائل القمع إلى الأخذ بمصالح التابع بدرجة تضمن الرضى النسبي من قبل التابعين. هذان الطريقان لعمل مؤسسات المجتمع المدني، وكلاهما قائم، متناقضان، ولكنهما متعايشان. ولا يخفى على أحد أن الواقع، بالضرورة، غني بالطريقين، وأن واقع مؤسسات المجتمع المدني يشكل خليطًا، وصراعًا بينهما.

سأناقش تمظهرات كل من الطريقين في عمل مؤسسات المجتمع المدني، مفترضًا أن هذا المجتمع ينشأ قاصرًا محكومًا ببيئته، ورهينًا بظروفه، ويترعرع، ويستقر في مكان ما في الطيف المتراوح بين نقيضين: أحدهما هو طريق إخضاع التابع المحافظ؛ وثانيهما هو الطريق الثوري المناهض للهيمنة والمستعد لتجاوز ذاتيته وصولًا إلى تجاوز ذاته في سعيه إلى تغيير بيئته في خضم عملية إعادة إنتاج الذات. وهناك بين النقيضين متسع

للطرق المحافظة (التي جل همها الترويج لسلطة ما)، وتلك الوسطية التي تلبس ثوب التخفي الإصلاحي (وهمها إصلاح ذات البين)، والإصلاحية (وهمها التخفيف من وطأة القمع، دون قناعة بإمكان إلغائه)، والإصلاحية الليبرالية (التي تعتقد بإمكان ضمان الحريات في مجالات معينة لا يتأتى عنها تحولات تمس بمكانات النخب، بل إمكانية توسيعها)، والثورية (التي تعتقد بضرورة تغيير الواقع وصولًا إلى عدالة شاملة).

ويشكل كل موقف في هذا الطيف العريض تعبيرًا عن تصور أصحابه حول إعادة إنتاج البيئة التي يتم فيها إعادة إنتاج الذات. فالمحافظون يريدون الحفاظ على البيئة الراهنة ليتمكنوا من إعادة إنتاج ذواتهم في علاقاتهم الراهنة. ويرغب الوسطيون في إعادة إنتاج البيئة بحيث تتسع لهم مواقع النخبة حين يعيدون إنتاج أنفسهم. أما الثوريون الذين يرغبون في إعادة إنتاج البيئة بشكل يغير كل القواعد ويقلبها رأسًا على عقب، فهم لا يأملون بمكانة ذات شأن في الوضع الراهن، فهم، بالتالي مستعدون لتجاوز ذاتيتهم وصولًا إلى تجاوز ذاتهم في سعيهم إلى تغيير بيئتهم في خضم عملية إعادة الإنتاج.

ويمكن القول إن طرفي النطاق يروحان بين المحافظ الخاضع للسلطة والنظام القائم والثوري المناهض لهما. وإن الإنتاج المعرفي لكل من الطرق يشكل جزءًا من مسيرة هذا الطريق، وخادمًا للهدف الذي يؤدي إليه. ولذا فلا يمكننا أن نجد نمطًا واحدًا للإنتاج المعرفي للمجتمع المدني متمثلًا في مؤسساته، بل تتنوع وتتفاوت أنماط الإنتاج المعرفي بتنوع الطرق، والتصورات حول المستقبل المنشود. ولا تتوزع مؤسسات المجتمع المدني على النطاق بكامله بشكل متساو، بل يشكل الاتجاهان المحافظ والوسطي في مرحلة نشوء الحقبة التاريخية وترعرعها النمط الدارج. وتنتمي إليهما النسبة الأكبر من المؤسسات، الأمر الذي ينعكس في إنتاجها المعرفي.

حين تبدأ الحقبة التاريخية بالأفول، يصبح نقدها هو الاتجاه الدارج، ويتحول إلى مطلب جماهيري، لأن أزمة الحقبة تفاقمت إلى درجة لم تعد معها المؤسسات ومن تمثلهم راغبين في استمرار هذه الحقبة. ويبدأ الانتقال إلى المناهضة بالتدريج وصولًا إلى مرحلة تمسي فيها المؤسسات المناهضة أكثر ويصبح إنتاجها المعرفي غالبا. ولكننا سنفترض أن هذا النطاق الواسع نسبيًا والمتنوع ينقسم إلى اتجاهين أحدهما ميال إلى الخاضع، والآخر إلى المناهض. ولا يشكل هذا النطاق ثنائية، بل هو نطاق فيه تدرج واسع. لكن إدراكه كله والقبول بشرعيته كله يشكلان شرطًا لفهمه وللاستفادة من غنى تنوعه حتى وإن كنا نميل إلى أحد جوانبه أو إلى وسطه كما هي الحال عند الكثيرين.

سأبدأ نقاشي باستعراض الاتجاه الخاضع لأنه شكل السمة الأكثر انتشارًا حتى وقت قريب. اتصل ذلك بحداثة عهد المؤسسات التي نناقش إنتاجها، وبمرحلة صيرورة وازدهار الحقبة. ثم سأنتقل إلى المناهض لأنه بات مطلبًا جماهيريًا اليوم، وسأحاول الوقوف على شروطه. ثم ألخص استنتاجاتي حول القضايا التي أثرتها أعلاه.

إنتاج مؤسسات المجتمع المدني المعرفي الخاضع

ساهمت المعرفة التي أنتجها المجتمع المدني الخاضع في ترسيخ منظومة الهيمنة السائدة، وفي تعمية (mystification) الصراعات الحقيقية بين مكونات علاقات القوى. كما ساهم في تحويل مختلف الطاقات الاجتماعية لخدمة المنظومة السائدة، بما في ذلك عن طريق دعم المنظومة وإيجاد معارضة مهادنة لها تساهم في تعطيل الفعل الثوري، وتبشر بالمشروع الإصلاحي ووهم التغيير.

تعمل هذه المعرفة على تأسيس قنوات إضافية للهيمنة المعولمة عن طريق إضافة «القطاع الثالث» كمسرح جديد للتأطير والسيطرة التي كان لها تقليديًا وتاريخيًا مسرحان هما الدولة والقطاع الخاص. كما ساهمت المعرفة التي أنتجها القطاع الثالث في ضمان انسجام مفاعيل القطاعات الثلاثة من حيث الترويج للفردانية، والإبداع، وتنظيم الوقت، والتقننة، والحوكمة، والضبط، وغيرها من مظاهر انتشار وطغيان التصورات والأيديولوجيا المرافقة للسياسات النيوليبرالية. ويمكن تلخيص هذه السياسات، من منظور علاقتها بدور المجتمع المدني والمعرفة التي ينتجها، في إضعاف سيادة الدولة، وتيسير الابتعاد عن دولة الرفاه، وإضفاء المصداقية على برقرطة وتقننة الحياة، وتيسير التماهي مع الأجندات المعولمة التي تمثل المصالح والتطلعات النيوليبرالية، وتدعو إلى استخدام «صندوق الأدوات» الذي صممته لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها.

شكلت الهويات المستحدثة، بمسمياتها المتنوعة، في أحيان كثيرة هويات للمؤسسات غير الحكومية. كما أنها ساهمت في عملية استبدال الهوية الوطنية بالهويات القومية، وبهويات جديدة عابرة للدول، ولكنها أكثر تفتيتًا من الهويات القومية. من مثل هذه الهويات المستحدثة الطائفية، والعرقية، والجنسية، والجهوية، وغيرها من هويات جرى إنتاجها وإعادة إنتاجها. ولعبت عملية الإحلال والتمييع الهوياتي دورًا في إضعاف سيادة الدولة بالتوازي مع الدور الذي تلعبه الأنماط المستحدثة في العلاقات التجارية التي تفتت أية معيقات وطنية أمام البضائع الأجنبية. وتساهم المؤسسات غير الحكومية في إضعاف السيادة بإعطائها أوزانًا مضافة للتشريعات والالتزامات القانونية العابرة للسيادة. يضاف إلى ذلك شبكات المؤسسات غير الحكومية العالمية والمعولمة، والتي حلت، بدرجة كبيرة، محل التضامن الأممي، بنفس الطريقة التي حلت بها الحركات الاجتماعية محل الحركات السياسية.

ويتزامن هذا كله مع التوجه النافي للسياسة (de-politicisation) الذي تلعبه المؤسسات غير الحكومية. فهي بتبنيها للمهننة والتقننة وما يرافقهما من برقرطة يُطلق عليها «حوكمة»، تقوم بإضفاء صدقية على مهننة وتقننة الحياة الاجتماعية، بشكل تضيق معه وتنحسر الحياة السياسية، التي بات نطاقها ضيق، يراوح بين وسط ووسط، وينزاح يمينا يومًا بعد يوم حتى بات مطلب مثل التعليم المجاني، المطبق في عدد من الدول العربية منذ عقود، يبدو متطرفًا. وفي حقيقة الأمر يشكل تضييق السياسة وتقننتها عملية مساندة لاختطاف الحياة السياسية من قبل السياسيين المهنيين. وعليه تضمحل، بشكل مضطرد، قدرة المواطنين على المشاركة السياسية المباشرة التي باتت متعددة المشارب ومعقدة، وجرى تفتيتها إلى قضايا تقنية معقدة، تحتاج معالجتها إلى «خبراء». حين

تتراجع فرص المشاركة السياسية، تتراجع معها فرص الديمقراطية، الأمر الذي يساهم في إنتاج أزمة الديمقراطية الراهنة، إلى درجة بات معها العمل على تشجيع المشاركة السياسية سلعة تروج لها وتوفرها في غلافها الليبرالي مؤسسات المجتمع المدني. كما أدت التقننة والمهننة والحوكمة إلى تغييب السياسة عن السجال المجتمعي العام (public debate)، وباتت أجهزة الإعلام تقود الشارع بدلًا من أن تعكس نبضه، وباتت مؤسسات المجتمع المدني، لا الأحزاب السياسية، تشكل حلبة التدريب لسياسيّي المستقبل المحترفين. ونشأ عن هذا كله وضع تضطلع فيه مؤسسات المجتمع المدني بدور إحداث تغيير فيما ساهمت هي نفسها في إنشائه والترويج له.

أما الدور الخدماتي الذي اضطلعت فيه المؤسسات غير الحكومية، فأدى إلى ترسيخ القناعة بأن مؤسسات الدولة باتت معفاة (جزئيًا على الأقل) من مسؤولية الاهتمام بالصحة والتعليم وبذوي الإعاقات وما شابه، وحتى من مسؤولية توفير الطاقة، بل هي فقط مسؤولة عن وضع السياسات الخاصة بذلك، والتي يُستحسن أن تضعها بالتعاون والحوار مع المجتمع المدني، ومع المؤسسات غير الحكومية على وجه الخصوص، لمزيد من الضمانات لتماهي السياسيات التي يتم وضعها مع توجهات المؤسسات الدولية، التي حينما تعجز عن سن القوانين تعد المبادئ الإرشادية، والممارسات الفضلى، وما شابه. وقد ساعد هذا الدور في تيسير الابتعاد عن دولة الرفاه باتجاه الدولة التي يمسي فيها المواطنون مسؤولين عن أنفسهم، وعن مصيرهم، وعن أولادهم، وعن أقربائهم كبار السن، وهكذا دواليك. وقد أدى إنتاج معرفة العجز والقصور إلى ترسيخ التصور بأن المواطنين مسؤولون عما يحل بهم من فقر وتعاسة، وأن المؤسسات غير الحكومية موجودة لـ«تمكينهم»، و«تدريبهم» على المهارات، بما في ذلك مهارة «المواطنة».

ويعني ذلك كله، أن المؤسسات غير الحكومية باتت تنتج معرفة محافظة موجهة لشرعنة ذاتها، مثالها مثال السلطة السياسية المهيمنة. وباتت الأنماط المعرفية التي طورتها وروجت لها، رغم رفعها لشعارات الحقوق والحريات، قد طورت ضمن السياق السائد (mainstream) مفهومًا للتسامح التقييدي (restrictive tolerance) يضع قيودًا على القمع، ولكنه، في نفس الوقت، يضع قيودًا على الطموحات والآمال وإمكانات تحققها. وهي بذلك باتت متماشية مع العقيدة الأمنية الجديدة التي تتبناها الدولة الأمنقراطية التي حلت محل الدولة القومية بعد تراجع المكون الوطني الجامع واستبداله بالهوياتية التعددية التي تجتمع في السوق وتتسم بالسلعية، وتعمل على تفتيت المجتمع عبر تفتيت قضاياه.

ولا تتوقف عملية إنتاج المعرفة التي يقوم عليها المجتمع المدني عند شرعنة الذات، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة تعريف الآخر، وإلغائه، أو تحجيمه، أو احتوائه. فتقوم، بشكل مبطن، من خلال الممارسة، باختزال العمل الأهلي في عمل المؤسسات غير الحكومية. واختزال المجتمع في المجتمع المدني، الذي يُختزل بدوره في المؤسسات غير الحكومية، فتصبح النخبة الأهلية (الشريحة العليا من المنخرطين في مؤسسات المجتمع المدني)، فعليًا، بديلة للمجتمع بدلًا من أن تكون ممثلًا له ولشرائحه. ويتم ذلك بالتوازي مع اختزال عالم السياسة في عالم السياسيين المحترفين، واختزال الحياة السياسية في حياة المؤسسات وبؤر القوى

التي غالبًا ما تتسم بالفساد. ويتم ذلك عن طريق إضفاء الطابع الحرفي والمهني على أمور الحياة اليومية. ويضاف إلى ذلك المكون المعولم في عمل هذه المؤسسات، ما يجعلها عصية على الجمهور.

وهناك آلية أخرى لإعادة التعريف والاحتواء، تعمل من خلال رفع الشرعية عما هو خارج عن نطاق السائد وقضاياه وطرقه بشكل يؤدي إلى اختزال المشروع المعرفي وإعادة تعريف مكانة المعرفة في المجتمع، وإعلاء شأن أنماط معرفية محددة تتسم بشكل أساسي في عدم استقلالها. تتمثل إحدى تجليات هذا الاختزال في التوجه العام نحو الممارسة (التطبيق) دون التنظير. ويشكل النزوع نحو الدراسات التطبيقية، ودراسات الحالة، والدراسات السياساتية في الجامعات ومراكز البحث، وإهمال الإنتاج النظري بما في ذلك في العلوم الاجتماعية، مثالا على ذلك. فالدراسات السياساتية تشرعن السياسيين، ونظامهم السياسي، ودراسات الحالة تتبنى، في الغالب، نظريات أُنتجت في سياق آخر ولأهداف مختلفة وربما مخالفة لأهداف المجتمع المحلي (لنتذكر كم من الطاقة والجهد وضعت مؤسسات المجتمع المدني في إطار نظرية التنمية، وإلى أين أوصلت تطبيقات هذه النظرية بلدان الجنوب).

وشكل وصول هذا الاتجاه الاختزالي إلى الجامعات نوعًا من الاحتواء، حيث يُطلب منها إنتاج ما يحتاجه فقط صانعو السياسات. وشكل إفقار الجامعات وخضوع النخب الأكاديمية للأنماط الكولونيالية والنيوكولونيالية،، شأنها شأن جميع النخب، بيئة خصبة لهذه التوجهات التي لا تستطيع إنتاج معرفة سوى التابعة، والمتممة، وليس المستقلة! فيقف الأكاديمي العربي بين خيارين: العمل في البحث وإنتاج المعرفة وفقا لأجندة ممول يطلب إنتاج سياسات (لتعزيز «مجتمع المعرفة» أو تطوير «رأس المال البشري» على سبيل المثال)، أو الاكتفاء بخدمة عملية إعادة إنتاج النظام المهيمن عن طريق التدريس الذي يتخذ من التلقين أداة رئيسية.

ما من شك أن هذه الصورة القاتمة، التي وصفتها أعلاه، شكلت النهج العام (أو السائد) لعمل مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها. ورغم كونها تتعلق بمواقف الجزء الأكبر من مؤسسات المجتمع المدني وإنتاجه المعرفي، إلا أنها لا تشكل صورة المجتمع المدني أو مؤسساته بكليتها. قادت المؤسسات غير الحكومية هذ النهج، وأنتجت، من خلال ممارستها، معرفة داعمة لدورها؛ معرفة مدّعمة بالكتيبات والمقالات والتقارير والأفلام والصفحات الإلكترونية وغيرها من الوسائط التي تم من خلالها الترويج لمستلزمات إعادة إنتاج الحقبة النيوليبرالية ومؤسساتها، ومن ضمنها المؤسسات غير الحكومية.

إنتاج مؤسسات المجتمع المدني المعرفي المناهض

ورغم ذلك، فهذه الصورة غير مكتملة ولها جوانب أخرى. لكل منظومة هيمنة قطبان على الأقل، فما من شك في وجود دور لمؤسسات المجتمع المدني، بما فيها المؤسسات غير الحكومية، في مناهضة نمط الهيمنة السائد، وفي عملية تغيير الوضع القائم، وليس ترسيخه وإعادة إنتاجه.

ينبع الاتجاه الثاني لعمل مؤسسات المجتمع المدني، بما فيه المؤسسات غير الحكومية، من التوتر الموضوعي في صراع القوى داخل منظومة الهيمنة وفي مواجهتها. إن مواجهة منظومة الهيمنة هي مواجهة حقيقية بين ذوي المصالح المتناقضة، بما في ذلك داخل المجتمع المدني ومؤسساته. وبطبيعة الحال، تنعكس هذه التناقضات في خطاب هذه القوى وفي إنتاجها المعرفي. كما أن توازنات القوى بين المصالح المتناقضة تنعكس في حجم كل من الاتجاهين بين مؤسسات المجتمع المدني. وفي الوقت الذي باتت فيه شرعية النظام القائم تتصدع بشكل واضح، وباتت المطالبة بالتغيير أكثر انتشارًا، فإن حظوظ وحصة هذا الاتجاه في تزايد. ويشار في هذا الصدد إلى أن التحول إلى الاتجاه المناهض ربما يشكل شرطًا للاستدامة في حال انهيار النظام القديم. في حال حدوث تغير حقبوي، لن تكون مقومات عملية إعادة الإنتاج متوفرة، وبالتالي لن يتمكن الاتجاه الخاضع من إعادة إنتاج ذاته.

يمتلك الاتجاه المناهض أُسسًا اجتماعية قوية وقاعدة عريضة، وهي اليوم تنتج وتنشر إنتاجًا معرفيًا مناهضًا للنمط النيوليبرالي السائد. يمكن ملاحظتها في خضم الحراك الثوري العربي في ميادين التحرير، وفي شوارع وساحات بيروت، وعلى شاشات التلفاز. وقد أضحت هذه الحراكات ومنتجها المعرفي وممارساتها أداة لكشف زيف مشروع التغيير الذي كان أصحاب الطرق الإصلاحية المحافظة يتبنونه. هذا يُفسر غياب أبطال المجتمع المدني عن ميدان التحرير، حيث لم يتمكنوا من لعب دور قيادي في المشروع الثوري عام 2011، ولم يتمكنوا حتى من تيسير إيجاد القيادة. واتضح أنهم، رغم كونهم معارضين للنظام، إلا أنهم ليسوا مناهضين له. أما في لبنان، فقد اضطرت النخب، بما في ذلك النخب المدنية، إلى أعادة الاصطفاف بعد نزول الجماهير إلى الشارع، وبات شعار «كلن يعني كلن» الموجه نحو السياسيين يمس عمليًا أوساطًا واسعة من نخب المجتمع المدني.

في هذا الظرف التاريخي انتقلت المواجهة بين القديم والجديد من الحلقات الأضعف في النظام العالمي (مثل مصر وتونس)، إلى حلقات أخرى شملت عربيًا الجزائر، والعراق، ولبنان، والسودان، وباتت تتماهى مع حراكات واسعة في أنحاء العالم. لذلك، بات من المتوقع أن يكتسب الاتجاه المناهض داخل المجتمع المدني، إلى حين على الأقل، زخمًا كبيرًا، وأن يصبح إنتاجه المعرفي قادرًا على أن يكون غزيرًا ومؤثرًا. لقد جاء فشل النظام العالمي في مواجهة الجائحة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد ليدعم الحاجة إلى مناهضة النظام القديم.

وبالإضافة إلى الظروف الراهنة المواتية لنمو وازدهار الإنتاج المعرفي المتفاعل مع صراعات الواقع الراهن، فإن مؤسسات المجتمع المدني تمتلك إرث تلك القوى الاجتماعية التي كانت تاريخيًا يسارية و/أو ديمقراطية، والتي انتقلت إلى العمل في إطار المؤسسات غير الحكومية بفعل التغيرات التاريخية المتمثلة في انتصار النظام العالمي الجديد. واليوم تستعيد مؤسسات المجتمع المدني بعض الشيء، ذاكرتها، بعد التحولات العالمية التي حفزتها الأزمة الاقتصادية سنة 2008، وبعد الانفجارات الثورية في العالم العربي في العقد الأخير، وبعد الفشل الذريع الذي منى به النظام العالمي في مواجهة الفاشية الفيروسية. وبإمكانها استخدام رصيدها المدفون في الماضي القريب نسبيًا من أجل العمل نحو

تشكيل المستقبل. بيد أن على هذه القوى أن تكون حذرة من محاولة إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، لأن المحاولات من هذا القبيل مضمونة الفشل، ولأنها تعيق السير نحو المستقبل.

لقد نشأ في خضم أزمات النظام العالمي الجديد المتفاقمة جيل جديد غاضب لا يريد العيش في كنف العبودية المعاصرة. كما أنه لا يرغب في التمثل بالماضي الذي يرى فيه مشاريع حرية أفضت إلى ترسيخ الاستعمار. إنه جيل يبحث عن أرضية جديدة وسياق مختلف عن الحاضر وعن الماضي. إنه يبحث عن المستقبل! كما يتسم هذا الجيل يتسم بصفات أضفتها عليه العولمة. فهو يرى بشكل أوضح أن القضايا التي تقلقه (كارتفاع نسب البطالة بين الشباب، كما هي مشاكل البيئة، وغيرها) ليست مشاكل محلية يمكن حلها بالحوكمة محليًا (مثلما لم تنجح معالجتها بالحوكمة العالمية)، بل هي أنماط عالمية مرتبطة بطبيعة النظام العالمي الراهن، وتحتاج معالجتها الجادة إلى تغيير هذا النظام. وقد أتت مؤخرًا جائحة الكورونا لتعزز هذه الصورة.

شكلت المُطالبة بعناصر الرفاه -من مثل تحسين الأجور، والسكن، والرعاية الصحية والتعليم- جزءًا من نضالات مؤسسات المجتمع المدني في العقود الثلاثة الأخيرة، وفي العقد الأخير خصوصًا. ورافقت هذه المطالب مطالب دارجة من مثل سيادة القانون، ومكافحة الفساد، والحريات السياسية، والحريات الشخصية، وما شابه. لقد كانت هذه المطالب الدارجة طاغية إلى حد كبير بسبب عدم تعارضها مع التوجهات السائدة في الحقبة النيوليبرالية، ولكنها أفضت إلى صيغ مطلبية متكاملة وانتقلت من مطالب الحقبة الـ(نيو)ليبرالية إلى مطالب الحقبة الاجتماعية، وبالتالي باتت أقرب، في شكلها، إلى المكون الاجتماعي الديمقراطي. بيد أن هذه الصيغ المطلبية لم تنجح في تشكيل أو دعم اتجاهات سياسية ديمقراطية اجتماعية لأسباب متنوعة. من بين هذه الأسباب مساهمتها، هي ذاتها، في إذكاء الفروقات الاجتماعية، وإعلاء الشأن الفردي، وتخفيف واجب تقديم الخدمات الاجتماعية عن الدولة التي تفرغت لمسؤولياتها الأمنية المستحدثة، وغير ذلك مما تمت الإشارة إليه أعلاه. لم تنجح لأن مشروع الرفاه لن يتحقق في ظل أنظمة ريعية، خاصة حين يكون الريع مضمحلًا، ويكون اقتسامه مفرطًا في التباين. كما أن مشروع الرفاه لن يتحقق في ظل تغول رأس المال، الذي يفضي إلى تصميم سياسات تضمن للشركات حصة الأسد في الثروة المنتجة.

يشكل تفحص التجارب الثورية العربية في العقد الأخير (بغض النظر عن مدى نجاحها حتى اللحظة) آلية هامة لفحص ونقاش الواقع الثوري للمعرفة التي أنتجها المجتمع المدني. يسود الانطباع أن عمل المؤسسات غير الحكومية ساهم، لما يقارب العقدين، في تشكل وعي أولئك الذي احتلوا الميادين. بيد أن هذه المؤسسات لم تتمكن من قيادة الحراكات من ناحية، ولا مكنت الثوار من فرز قياداتهم السياسية من ناحية أخرى. يبدو، بالتالي، أن عمل المؤسسات غير الحكومية، رغم خصوبته المتجلية في تعزيز خطاب الحريات وإمكانية التغيير، قد أنتج حراكات مدنية في الأساس، واجتماعية أحيانًا، ولكنه غير قادر على التحول إلى حركات سياسية. ولذلك يتحتم علينا فحص هذا التفاوت بين الخصوبة المدنية والعقم السياسي لمفرزات القوى الناشطة

في العقود الأخيرة. فلا بد أن طبيعة الإنتاج المعرفي السائد تساهم في هذا العُقم. تجدر الإشارة إلى أن هذه القوى الناشطة تشكلت، جزئيًا، من المؤسسات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القوى الخارجية ذات التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية في الدول العربية. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن تفتيت القضايا يشكل سببًا مركزيًا لهذا العُقم السياسي. وأشير في هذا السياق إلى أن عملية التفتيت تشكل جزءًا من منظومة إبستيمولوجية يتم فيها إضفاء الشرعية على بعض الأجزاء التي نتجت عن عملية التفتيت. فعملية التفتيت تشمل ما هو سائد ومقبول (وسطي)، أي لا يشكل تحديًا وجوديًا للمنظومة السائدة. ولكنها تنزع الشرعية عن أي مقاربة تشكل تحديًا للنظام السائد (مثلًا حين تطالب بالمساواة وليس فقط المساواة في الحقوق)، وتصنفها تطرفًا. ويؤدي هذا التفتيت والإقصاء إلى غياب جدوى الفعل السياسي الذي لا يستطيع أن يضع أهدافًا خارج نطاق ما هو سائد. إنه فعل سياسي لا حاجة لنا به.

الخلاصة

تنتمي مؤسسات المجتمع المدني إلى حقبتها التاريخية. ومثلما ساهمت هذه المؤسسات في إرساء أُسس، وفي تفعيل، وخدمة أهداف الحقبة النيوليبرالية، خلال عقود ثلاث خلت، بات عليها اليوم أن تضطلع بدورها في التأسيس للحقبة القادمة (التي أطلقنا عليها اسم «الحقبة الاجتماعية»)، وتفعيلها وخدمة أهدافها.

لن تعبر المؤسسات غير الحكومية لوحدها عتبة التغيير والانقلاب الحقبوي في جميع الأحوال، بل ستبقى تناقضاتها الداخلية طاغية. بيد أن انتقال هذه المؤسسات إلى دورها الجديد يتطلب تحولات ثورية في بنيتها. ولا يجدر القلق من هذه التحولات بتاتًا. فالمؤسسات التي تنتج المعرفة الثورية ليست بالضرورة (ولا حتى في الغالب) مؤسسات ثورية. كل ما هناك أن على هذه المؤسسات أن تنتج المعرفة النقدية الضرورية لاستبدال الحقبة الراهنة بحقبة قادرة على الحياة، وقادرة على تشكيل البيئة التي تناسب عملية إعادة إنتاج المجتمعات لنفسها، بدلًا من إنتاج أدوات هلاكها معرفيًا وماديًا.

لن يتم حسم الصراع داخل المجتمع ومؤسساته بشكل ديمقراطي وغير دموي ما لم تتم عملية إعادة توزيع القوى في داخله. فالنظام القديم سيستميت في الدفاع عن نفسه. وإذا لم تنضج مؤسسات المجتمع المدني وتحدث انقلابًا معرفيًا ثوريًا يشمل مواقفها واصطفافاتها، فهي لن تتمكن من المساهمة في بناء المستقبل. ولن يكون أمامها خيار للحفاظ على الماضي الذي بات غير قادر على حماية نفسه بأدوات مدنية. فقد انتقل هذا الماضي منذ برهة ليس بالقصيرة جدًا إلى حماية نفسه بأدوات أمنية لا تصلح أن تكون مدنية، وإن لبست ثيابًا مدنية.

إن كل إنتاج معرفي هو جزء من عملية إعادة إنتاج. وإعادة إنتاج الذات المتحررة تتطلب استقلال الذات، وبغير ذلك يكون إنتاجها المعرفي جزءًا من إعادة إنتاج التبعية. ولذلك يَشترِط الإنتاج المعرفي التحرري استقلالًا ذاتيًا. وينطبق هذا على مؤسسات المجتمع المدني أيضًا. ويتطلب الحفاظ على استقلال هذه المؤسسات منع التدخل السلطوي، ومنع التدخل الأجنبي (بخلاف التضامن)، ومنع تدخل حيتان السوق. ويشترط كذلك تطوير آليات

المساءلة في مؤسسات المجتمع المدني لضمان تمثيل شرائح المجتمع وليس الحلول مكانها، أو تهميشها. فلا يمكن أن يتم الحفاظ على الاستقلال بالارتماء من حضن إلى آخر، بل بالاعتماد على الذات والجمهور الأعرض. كما يعني الاستقلال الذاتي أن على المجتمع المدني أن يجد مصادر قوته وشرعيته وأدوات فعله في داخله. هكذا فقط يصبح إنتاجه المعرفي متعلقًا بذاته، ويمسي قادرًا على النقد الذاتي.

من المتوقع أن تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الحقبة الانتقالية، شأنها شأن كل مكونات المجتمع. ولكن المأمول أن يكون لفعلها وموقفها دور مركزي في تخفيف آلام مخاض ولادة الحقبة الجديدة. وسيكون جزء من ألم المؤسسات التي تختار طريق المستقبل مرتبطًا بتخليها عن ربط وجودها ومصيرها بالتمويل. ولكن بما أن الألم ليس خيارًا، فيكمن الخيار بين آلام المخاض وألم الاندثار.

يشكل النقد الذاتي، وهو الخطوة الأولى على طريق إنتاج المعرفة التحررية، متطلبًا لتحول المجتمع المدني من أداة استقرار إلى عربة تغيير ذاتية الحركة. وتحتاج هذه العربة إلى طاقة مجتمعية متعاضدة لكي تسير بالمجتمع إلى حقبة جديدة. ويحتاج ذلك إلى الجَسر بين العمل المدني والعمل السياسي. فبدون هذا الجَسر لن تتحول طموحات مؤسسات المجتمع المدني إلى واقع. كما يتطلب النقد الذاتي تزاوج منظارين متفاعلين لدورنا في العالم: أولهما تصورنا عن العالم وما نريد تغييره فيه؛ وثانيهما تصورنا عن مكانتنا في العالم ونطاق دورنا الفاعل في عملية التغيير. تتأتى ضرورة هذه الثنائية للنقد، ليس من باب ضمان ديالكتيكية النقد الذاتي وحسب، وإنما لضمان عدم السقوط في فخ الفردانية والبطولة الذاتية من جهة، وعدم الركون إلى حتمية الانتصار.

وهكذا، فهناك شروط للإنتاج المعرفي للمجتمع المدني، ضرورية لكي ينتج هذا المجتمع معرفة تحررية وليس معرفة تكبيلية تساهم في إعادة إنتاج العبوديات المعاصرة، وتضمن ألا يكون الناشطون فاعلين. تكمن هذه الشروط في الاعتماد على الذات (خصوصًا فيما يتعلق بالإنتاج المعرفي)؛ والعلاقة العضوية مع الجمهور وشرائحه؛ والقطع مع قوى الهيمنة؛ وإعادة الاصطفاف، وبناء التحالفات والجبهات على أساس المصالح المشتركة المدركة؛ وتوجيه الإنتاج المعرفي نحو بناء حقبة جديدة بدلًا من ترقيع منظومة الهيمنة القائمة، والبحث عن موقع ذاتي فيها. ويتطلب ذلك التخلي عن الذاتية المفرطة لهذه المؤسسات، التي يجب أن تعمل وفق استراتيجية مشتركة تشمل تقسيم العمل الناجع، ولا تكتفي بالتنسيق والتشبيك.

ولذلك فإن من الضروري النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني بشكل أوسع، والعمل على إعادة تفعيل دور المؤسسات النقابية والشعبية وباقي المؤسسات الأهلية. كما أن هناك ضرورة لتحرير بقية مؤسسات المجتمع المدني، مثل الجامعات ومراكز الأبحاث، من طغيان سياسات الحوكمة النيوليبرالية التي تجعلها رهينة لشروط تنقض استقلالها، وتشوه إنتاجها المعرفي. وهناك حاجة إلى العودة إلى دمج المعرفة بشقيها النظري والعملي، دون الاستهتار بالجانب النظري. فالعزوف عن الجانب النظري مرده السعي إلى منتوج معرفي

قابل للاستهلاك، والحفاظ على النمط القائم دون تحديه في خضم عملية إعادة الإنتاج (فنتجه إلى «تطبيق ما هو متاح في سوق الوصفات النظرية، مع إمكانية إدخال تعديلات على مقاسها، شريطة أن نستهلكها وليس أن ننتج بدائل لها. ولا يعني الاهتمام بالتنظير ترك ساحة الفعل اليومي، أو التحوصل في حرمات الجامعات والمعاهد ومقاهي المثقفين.

وتتطلب هذه التحولات، على مستوى إنتاج المعرفة المهني، إعادة توجيه الطاقة البحثية من العنوان العريض «المجتمع المدني»، إلى العنوان الأعرض «القوى الفاعلة في التغيير الاجتماع-سياسي». وتهدف عملية إعادة التوجيه إلى إنهاء هيمنة المؤسسات غير الحكومية (والنخب الحليفة لها) على المسرح المتخيّل للتغيير السياسي، وتوسيع الدور الفاعل في عملية التغيير ليشمل المكونات المدنية كلها. ويهدف أيضًا إلى إنهاء هيمنة شروط «القانونية» على مسرح الشرعية (أعني هنا بشكل أساسي ضرورة إدماج المجموعات التي اختارت ألا تأخذ لنفسها صيغا قانونية مسجلة لدى الدولة للعمل الاجتماعي والسياسي). كما يهدف إلى التجسير بين العمل المدني والعمل السياسي (دون الخلط بينهما). كما يهدف إلى معالجة العمى الطبقي الذي أصاب الكثيرين من المنغمسين في عمل مؤسسات المجتمع المدني (بما يشمل إدراك الموقع الطبقي الحقيقي لنخب المجتمع المدني).

تجربتي مع المجتمع المدني:
بين الأكاديميا والممارسة

د. مصطفى كامل السيد[1]

مقدمة

تجربتي مع المجتمع المدني نظريًا وعمليًا قديمة ومتنوعة. يعود احتكاكي بالمفهوم إلى منتصف تسعينيات القرن الماضي، وقد تعاملت مع المفهوم بالبحث والنشر والتدريس والتدريب، كما كنت عضوًا نشطًا ببعض منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الوطني والإقليمي، وبدرجة أقل على الصعيد الدولي. وقد كانت التجربة ثرية ومفيدة، وأزعم أن الفائدة منها لم تقتصر على شخصي، وإنما امتدت بصورة غير مباشرة إلى بعض منظمات المجتمع المدني ذاته في مصر، الوطن الذي أنتمي إليه. وسأطرح في هذه المقال المختصر بعض جوانب هذه التجربة.[1]

في الأكاديميا:

أولًا: بالبحث

كانت بداية تعرفي على هذا المفهوم من خلال القراءة، وخصوصًا من خلال التمتع بقراءة مذكرات السجن لأنطونيو جرامشي، وقادتني هذه المعرفة الأولية مع اهتمامي بحقوق الإنسان تدريسًا وانخراطًا في أنشطة جمعياتها إلى المشاركة في عدد من المشروعات البحثية كان من حصيلتها دراسة نشرتها دورية الشرق الأوسط الصادرة باللغة الإنجليزية في واشنطن ثم كتابان يعدان من المراجع الأساسية عن المجتمع المدني في الوطن العربي، بل وبعض أبعاده على المستوى الدولي، وجلها باللغة الإنجليزية من أهمها كتاب من جزئين حرره ريتشارد نورتون وعنوانه المجتمع المدني في الشرق الأوسط[i]، وآخر من جزئين كذلك عن التحرر السياسي والدمقرطة في العالم العربي حرره بهجت قرني وبول نوبل وركس برينين، كان لي في كل منها فصل واحد،[ii] وأخيرا كتاب من جزء واحد عنوانه دعم الفضيلة: المعونة الدولية للمجتمع المدني، حرره كل من توماس كاروثرز ومارينا أوتاوي كان لي فيه فصل عن المعونة الدولية لمنظمات المجتمع الدولي في مصر[iii]. وأخيرًا استخدمت مفهوم الحركة الاجتماعية، وهي واحدة من مكونات المجتمع المدني، وطبقته على كلًا من إحدى الحركات الاجتماعية الجديدة التي شكلت تطورًا هامًا لأنشطة المجتمع المدني في مصر، وهي حركة كفاية[iv]، وذلك في فصل قدم في مؤتمر ونشر بعد ذلك في عدد خاص لمجلة القاهرة في العلوم الإجتماعية التي تصدرها الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ثم حللت على ضوئه استراتيجيات الحركة الإسلامية في مصر في دراسة نشرتها مؤسسة كارنيجي بواشنطن[v]، ثم قارنت بين الحركات الاجتماعية التاريخية والجديدة في مصر في بحث مطول نشرته دورية للعلوم الاجتماعية في الفليبين[vi]، و شاركت لسنوات عديدة في تحرير القسم الخاص بالوطن العربي في الكتاب السنوي عن المجتمع العالمي الذى تشرف عليه ماري كالدور الأستاذ بجامعة لندن للعلوم الاقتصادية.[vii]

[1] أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

ومن الجدير بالذكر أن كتابتي عن المجتمع المدني لم تقتصر علي ما نشر باللغة الإنجليزية, ولكن بدأت بتناول هذا الموضوع باللغة العربية, من خلال كتابات متنوعة, أحدها تناول العلاقة بين الدولة وأهم مكونات المجتمع المدني في مصر ولكن دون استخدام مفهوم المجتمع المدني, وإنما باستخدام مفهوم ومنظور جماعات المصالح وذلك في كتابي الأول الصادر باللغة العربية وعنوانه السياسة والمجتمع في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري 1952-1981,[viii] ولكن استخدمت هذا المفهوم في كتابات أخري منها بحث مختصر حول أهمية هذا المفهوم في الدراسات السياسية نشره مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة التي أعمل بها[ix], وكنت قد تعرضت سابقًا لدور بعض منظمات المجتمع المدني علي الصعيد العربي ,خصوصًا كل من اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان وجمعية الاقتصاديين العرب في بحث نشر كفصل في مجلد ضخم من قرابة ألف صفحة عن المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تدعيم الديمقراطية.[x]

وسعت هذه الأبحاث من معرفتي بأبعاد الجدل النظري حول مفهوم المجتمع المدني, فأحطت بكتابات المدارس المختلفة حوله من آدم سميث وآدم فرجيسون وجون لوك إلى ماركس ثم هيجل وكذلك المسوح العلمية الحديثة حول تاريخ هذا الجدل. وقد تبنيت تعريفا للمجتمع المدني يحاول البناء على ما هو مشترك بين كل هذه المدارس, فالمجتمع المدني هو أنشطة جماعية ينخرط فيها أفراد المجتمع خارج الأطر الحكومية, ولا يكتمل وجوده إلا بإقرار الدولة بضرورة الامتناع عن ممارسة سلطاتها على نحو تعسفي داخل مساحة هذه الأنشطة, وبتسليمها بحرية التنظيم داخل هذه المساحة ثم قبول المجتمع بالحق في الاختلاف. فشروط المجتمع المدني التي بدونها لا يكتمل هي دولة القانون وحرية التنظيم وممارسة حريات الاعتقاد والتعبير. ووفقا لهذا التعريف تتنوع منظمات المجتمع المدني بين ما يقوم منها على أساس طبقي مثل منظمات رجال الأعمال وملاك الأراضي في مقابل النقابات العمالية, وما يقوم على أساس المهنة مثل النقابات المهنية, أو على أساس الاهتمامات المشتركة كجمعيات المواطنين, وأخيرًا المؤسسات التقليدية المحدثة مثل المؤسسات الدينية إذا ما قبلت بحرية الاعتقاد في مجتمعاتها. ولكن نشاط المجتمع المدني لا ينطلق إلا إذا كان له أدوات تواصل تمثل مرافقه الأساسية. هذه الأدوات هي المجال العام الذي تتيحه أدوات الإعلام وخصوصًا الصحافة المستقلة, وتغذيه بالأفكار الجامعة ومراكز الفكر. وقد وسعت مشاركتي في مؤتمرات عديدة عن المجتمع المدني من فهمي له, فأضفت له المجتمع المدني غير الرسمي وله صور عديدة منها أنشطة ظرفية أو مستمرة ومستقرة يقوم بها المواطنون مثل جمعيات الدعم المشترك من ناحية والحركات الاجتماعية من ناحية أخري, ثم دفعت التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات واستخدامها في ثورات الكرامة العربية إلى إدراج بعض أدوات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر والمواقع الثابتة blogs كأنماط غير رسمية للمجتمع المدني.

وكانت إحدى الخلاصات التي انتهيت إليها في هذه الأبحاث المنشورة هي أن المجتمع المدني يختلف عن المجتمع الذي ينشط فيه من حيث أنه لا يشمل كل أفراد المجتمع,

فأحد شروط المجتمع المدني أنه يتألف في أغلبه من منظمات، وهناك قطاع واسع من المواطنين في الدول العربية أو مجتمعات الجنوب بصفة عامة لا ينخرط في أي تنظيمات، وهذا غالبا حال الفلاحين، أو أنه عندما ينخرط في تنظيمات، فإن الموارد السياسية والمهارات التنظيمية لا تتوزع بالتساوي بين كل طبقات المجتمع. ولذلك فالمجتمع المدني يعكس قدرًا من عدم المساواة في المجتمع، بين من هم أعضاء في المجتمع المدني بحكم تنظيماتهم من ناحية، والخارجون عن المجتمع المدني من ناحية أخرى، ثم هناك اللامساواة داخل المجتمع المدني ذاته بحكم تفاوت الموارد السياسية والمهارات التنظيمية بين أطرافه. ولذلك، ولذلك يصبح الصوت الأعلى داخل المجتمع المدني هو لمنظمات الطبقات المالكة والطبقة الوسطى، ويتوقف سماع صوت الطبقات والجماعات الأخرى على فعالية تنظيماتها الجماعية.

وفيما يتعلق بالوطن العربي يعاني المجتمع المدني الناشئ فيه من عدم توافر الشروط الثلاث المشار إليها أعلاه. وإن كانت درجة هذه التوافر تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وربما تكون تونس والمغرب هي الأكثر تقبلًا وتسهيلًا لنشاط المجتمع المدني. فبصفة عامة لا تتوقف الدول العربية عن ممارسة سلطاتها على نحو تعسفي في مواجهة أنشطة المواطنين الجماعية، ولا تكاد توجد دولة منها لا تقيد حرية التنظيم، كما أن أدق الشروط هي قبول المجتمعات العربية للحق في الاختلاف سواء في أمور الدين أو أمور السياسة والخارجية منها خصوصًا، حتى وإن احتملت بعض الحكومات قدرًا من الحق في الاختلاف، فإن المجتمع العربي عمومًا يظهر ضيقًا أشد بالحق في الاختلاف كما أظهر ذلك الزوبعة التي ثارت حول أغنية لمارسيل خليفة في لبنان وكتاب للمرحوم نصر حامد أبو زيد في مصر. أثمرت مشاركتي في مؤتمرات عن المجتمع المدني في الوطن العربي أيضًا إدراكي بتحفظ بعض المثقفين العرب على المفهوم الأوروبي للمجتمع المدني، منهم من ذهب إلى أن التاريخ العربي عرف نظير المجتمع المدني فيما عرف بالمجتمع الأهلي، وأن التاريخ العربي شهد قبول الحق في الاختلاف وحرية التنظيم من خلال استقلال المسيحيين واليهود بتنظيم أمورهم وتجمع الحرفيين في شكل روابط طوائفية. لم اقتنع بهذه الحجة لأن حرية الاعتقاد لم يكن مسموحًا بها في التاريخ العربي إلا لأهل الكتاب، ولأن عضوية الروابط الطوائفية كانت بالوراثة ولم تكن بالانضمام الطوعي حسب علمي.

وقد أثمرت هذه الكتابات عددًا من الرسائل العلمية قام بها بعض طلابي، ومن أهمها ثلاث أطروحات للدكتوراة، تناولت إحداها الحق في الاختلاف في المجتمع المصري[xi]، وحللت الثانية مفهوم العدالة كما تبناه مركزا فكر في مصر لهما توجهات ليبرالية هما مركز ابن خلدون الذي أسسه الدكتور سعد الدين إبراهيم والثاني جمعية النداء التي شارك في تأسيسها وأدارها حتى وفاته المثقف المصري البارز الأستاذ الدكتور سعيد النجار[xii]، والثالثة عن المجتمع المدني العالمي.[xiii]

ثانيًا: بالتدريس

وكان المجال الثاني لانشغالي أكاديميًا بالمجتمع المدني هو من خلال التدريس، فقد قررت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في سنة 2000 تخصيص برنامج خاص لدراسة المجتمع المدني يوجه خاصةً للعاملين بمنظمات المجتمع المدني في مصر، والتي شهدت انطلاقة

في تكوين الجمعيات والسماح لها بتلقي معونات أجنبية دون عوائق إدارية كبرى في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. يحصل الناجحون فيه على درجة الدبلوم على أن تكون الدراسة في هذا البرنامج لمدة سنة. وقد عهد قسم العلوم السياسية بالكلية لي الإشراف على هذا البرنامج، وربما كان السبب في ذلك هو أني كنت أول من درس مقررًا لحقوق الإنسان يتناولها من منظور متعدد الفروع، لا يقتصر فقط على البعد القانوني لها.

ويشترط للالتحاق بهذا البرنامج حصول المتقدم على الشهادة الجامعية الأولي، ويفضل أن يكون متخصصًا في إحدى فروع الدراسات الاجتماعية أو القانونية، وإن كان يمكن لخريجي الفروع العلمية الأخرى الالتحاق بالبرنامج إذا أثبتوا أن عملهم له علاقة بموضوعاته، ولكن كان هناك قدر كبير من التساهل في قبول المتقدمين طالما أنهم حصلوا على الشهادة الجامعية الأولي. وكان الداعي لذلك هو الرغبة في توسيع المعرفة بقضايا المجتمع المدني، وتزويد الراغبين في العمل في منظماته بقدر معقول من المعرفة بهذا المفهوم والجدل الدائر حوله، والقواعد القانونية المنظمة لعمله. وكان عدد من انتظموا في السنة الأولي لهذا البرنامج حوالي ثلاثين طالبًا، بعضهم كانوا بالفعل من الناشطين في منظمات حقوقية والبعض الآخر انضم للبرنامج رغبة في تحصيل المزيد من العلم.

تستمر الدراسة في هذا البرنامج مدة عام جامعي ينقسم إلى فصلين، ويبلغ عدد ساعات الدراسة أربعًا وعشرين ساعة لمدة خمس عشرة أسابيع، يتابع الطلاب فيها سبع مقررات دراسة فضلًا عن قاعة بحث يكلفون فيها بكتابة ومناقشة أبحاث تدور في معظمها عن جوانب مختلفة من تجربة المجتمع المدني في مصر والدول العربية غالبًا، وموضوعات المقررات السبع هي:

- نظريات المجتمع المدني
- الديمقراطية والمجتمع المدني
- المجتمع المدني في مصر
- المجتمع المدني العربي والدولي
- حقوق الإنسان
- نظم الحماية الدولية لحقوق الإنسان
- الإطار القانوني للمجتمع المدني

استمرت الدراسة في هذا البرنامج قرابة عقدين من الزمن تخرج خلالها مئات من الطلاب تغلب الدراسة النظرية علي ما يتعلمونه في هذا البرنامج، فخمس من هذه المقررات تدور حول قضايا نظرية، وهي نظريات المجتمع المدني، والديمقراطية والمجتمع المدني، والإطار القانوني للمجتمع المدني، وحقوق الإنسان، ونظم الحماية الدولية لحقوق الإنسان، بينما يتوجه مقرران لواقع المجتمع المدني في مصر والوطن العربي والعالم، ثم تخصص قاعة بحث يعرض خلالها الطلاب أبحاثهم عن المجتمع المدني ويناقشون قضايا يرون أهميتها في الحالة المصرية أو الأوضاع العربية عمومًا. ويعوض عن الطابع النظري لهذا المقرر أن بعض القائمين على التدريس هم من نشطاء المجتمع المدني، وأن معظم الدارسين هم من العاملين بالفعل في منظمات المجتمع المدني في مصر. أشرفت على هذا البرنامج عامًا واحدًا، وتوليت فيه كذلك تدريس مقرر نظريات المجتمع المدني.

ومن القضايا المهمة التي كان الطلاب ينشغلون بمناقشتها مسألة العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي، فقد تأثر كثيرون منهم بمواقف بعض المثقفين العرب الذين كانوا يوجهون الأولوية للدولة

القوية كشرط للنهضة العربية، ويستشهدون بتجربة كلًا من محمد علي وجمال عبد الناصر كدليل على صحة وجهة نظرهم، ويتشككون في دواعي اهتمام الكتابات والدوائر الغربية بدعم المجتمع المدني في الدول العربية في ذلك الوقت. وفي مثل هذه المناقشات كنت حريصًا على توضيح أن الدولة القوية هي التي يتواجد إلى جانبها مجتمع قوي، وتمثل دول مثل ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة أكبر شاهد علي أنه ليس هناك تناقض بين الدولة القوية والمجتمع القوي، لأن قوة الدولة هي باعتمادها على الرضاء الطوعي من المواطنين، وليس علي استخدامها لأدوات القهر.

وعلي أي حال، لقد أثمر تدريس هذا البرنامج تخرج عدد من الطلاب صاروا من أبرز نشطاء المجتمع الحقوقي في مصر، وبلغ من تمسك بعضهم بالقيم الديمقراطية للمجتمع المدني أنهم رفعوا أصواتهم عالية في مؤسسات أممية دفاعًا عن حقوق الإنسان في مصر، وتحملوا في سبيل ذلك إجراءات وقف أنشطة منظماتهم، وتجميد حساباتهم الشخصية في المصارف، ومنعهم من السفر إلى الخارج، فضلًا عن الاغتيال المعنوي لشخصياتهم، عبر الإعلام الذي تسيطر عليه أجهزة دولة متسلطة.

وإلى جانب برنامج دبلوم المجتمع المدني، فقد كنت أول من قام بتدريس مقرر عن حقوق الإنسان في إطار قسم العلوم السياسية بالكلية، وبدأت الدراسة فيه في سنة ١٩٩١ كأحد المقررات الاختيارية التي يتمتع الطلاب بحرية الالتحاق بها، وأذكر أن المقرر المنافس ضمن ما يختاره الطلاب كان مقررًا في الفكر السياسي الإسلامي، ثم تعددت في السنوات التالية المقررات المطروحة علي الطلاب للاختيار بينها، وعلي أي الأحوال لم يغب الاهتمام بالفكر الإسلامي في إطار مقرر حقوق الإنسان، فقد كان التدريس فيه يجري بطريقة جماعية، فكنت أتولي تدريس الموضوعات الخاصة بفكر حقوق الإنسان، وواقع حقوق الإنسان في مصر، والبعد الدولي لحقوق الإنسان، بينما كان يتولى زميل آخر تدريس الموضوعات المتعلقة بالبعد القانوني الوطني والدولي لحقوق الإنسان، وينفرد زميل ثالث بتناول حقوق الإنسان من وجهة نظر الفقه والشريعة الإسلاميتين، وكانت هناك درجة كبيرة من التناغم بين كل من يقومون بالتدريس في هذا المقرر، وعلي نحو يستند إلى إيمان كل القائمين بالتدريس بالمفهوم الدولي لحقوق الإنسان، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد دعوت عددًا من قادة منظمات حقوق الإنسان في مصر للحديث إلى الطلاب، كما دعوت أيضا مسئولين حكوميين، خصوصًا من وزارة الخارجية، بل وحاولنا الاتصال بمسؤولين في وزارة الداخلية المنوط بها توفير الأمن للمواطنين، وتتردد بشأنها أقوال عن ممارسات تنتهك حقوق الإنسان تجري علي يد ضباطها، ولكن لم ننجح في ذلك لاستشعار من اتصلنا بهم الحرج أن يتطرقوا إلى مثل هذا الموضوع الخاص مع طلبة الجامعة.

مع أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني كان متاحًا في كل من الدبلوم وهذا المقرر، إلا أني لا أُنكر مشاركة جادة مع منظمات المجتمع المدني في برنامج الدبلوم، ربما لأن المقرر الذي كنت أدرسه خلالها كان يدور حول نظريات المجتمع المدني، وهو ليس أفضل مقرر يمكن الاستفادة فيه بإسهامات هؤلاء النشطاء، ومع ذلك أذكر أن طلاب هذا الدبلوم، وكذلك طلاب مقرر حقوق الإنسان، كانوا يواصلون اهتمامهم بقضايا حقوق الإنسان من خلال الالتحاق بالبرامج التدريبية التي

كانت منظمات حقوق الإنسان تقوم بها خلال فصل الصيف.

ثالثًا: بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني:

لم يقتصر الاهتمام بالمجتمع المدني علي نشر أبحاث عنه وتناوله بالدراسة الأكاديمية فقط، تعاون مركزان للأبحاث قمت بإدارتهما مع بعض منظمات المجتمع المدني، وهما مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٩٥-٢٠٠٤) ومركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب الذي أقامه معي في سنة ٢٠٠٥عدد من الزميلات والزملاء من جامعتي القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة وأحد رجال الأعمال. اقتصر التعاون مع المركز الأول علي دعوة بعض هذه المنظمات لحضور أنشطته العلمية، واستمر ذلك مع المركز الثاني، ولكنه أضاف إلى ذلك دعوة ممثليها للتعليق علي أنشطته البحثية مثل تناوله لقضية الإسكان في مصر، وتدريب العاملين فيها علي تحليل الموازنة العامة أو إعداد مشروعات تقدم للجهات المانحة بهدف الحصول علي تمويل منها، كما تعاون المركز الثاني في تنظيم ندوات علمية مع دورية SUR المعنية بحقوق الإنسان من وجهة نظر شعوب الجنوب، والتي كانت تصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية والإسبانية في ساوباولو بالبرازيل، ومع مؤسسة كارنيجي لأبحاث السلام بواشنطن.

خارج الأكاديميا: الانخراط في أنشطة المجتمع المدني

وأخيرًا كان الانخراط في أنشطة منظمات المجتمع المدني وحركاته الاجتماعية في مصر والوطن العربي نافذة مهمة لمعرفة أوضاع هذه المنظمات والعقبات التي تواجهها. قام الكاتب بالمساهمة في أنشطة العديد من منظمات المجتمع المدني في مصر، وذلك أولًا من خلال تدريس قضايا حقوق الإنسان لنشطائها، وكان يُدعي علي وجه الخصوص لتدريس الشق الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك في الحوار حول التحديات التي تواجهها منظمات حقوق الإنسان في مصر والوطن العربي، وكان من بين المدن العربية التي دار فيها هذا الحوار تونس في إطار المعهد العربي لحقوق الإنسان، وفي الدار البيضاء باستضافة عدد من المنظمات المغربية لحقوق الإنسان، كما شارك الكاتب في حوارات مماثلة مع كل من اتحاد المحامين العرب ومع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وأخيرًا فقد تولي الكاتب مناصب قيادية في عدد من منظمات حقوق الإنسان في مصر في مقدمتها مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان الذي أصبح فيما بعد مركز هشام مبارك للمساعدة القانونية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعلي الصعيد العربي في المجلس التنفيذي للجمعية العربية للعلوم السياسية، وكان نشطًا في إطار نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة. كما تولي عضوية المكتب السياسي لحركة كفاية في أواخر عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك. وحافظ دائمًا على علاقة وثيقة مع معظم منظمات حقوق الإنسان في مصر. كما مازال نشطًا في الحركة المدنية المصرية التي تجمع عددًا من الأحزاب السياسية وشخصيات عامة.

وباستخدام بعض المصطلحات التي أصبحت شائعة في كل من علمي الاقتصاد والعلوم السياسية يمكن تلخيص العلاقة بين الكاتب وأنشطته من ناحية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخري علي أنها مدخلات ومخرجات، فمدخلات منظمات المجتمع المدني

في هذه الأنشطة هي أفكار تولدت من خلال التفاعل معها انعكست علي التدريس والبحث، ومنها مشاركة ناشطي المجتمع المدني في إلقاء محاضرات كمحاضرين مدعوين، أما مخرجات هذه الأنشطة فهي أيضًا تدريس الكاتب في الأنشطة التدريبية التي تقوم بها هذه المنظمات، ومنها عمله في بعضها، وتوليه مراكز قيادية فيها، ومنها إمداد هذه المنظمات بمتطوعين للعمل فيها بل وأُطر أو كوادر لها، أي تدريب قياداتها المحتملة، ومنها أيضًا تدريب العاملين فيها وتعميق ثقافتهم لأن بعض الذين انتظموا في برنامج دبلوم المجتمع المدني كانوا بالفعل من بين العاملين في هذه المنظمات، كما كان من بين المخرجات أيضًا خلق مجال للتفاعل والعصف الذهني مع نشطاء المجتمع المدني في الوطن العربي وخارجه، ودارت بعض حلقات التفاعل هذه حول التحديات التي تواجه منظمات الوطن العربي، كما كان من بين هذه المخرجات كتبًا تلخص نتيجة هذا التفاعل أحدها كان حوارًا شارك فيه برنامج حقوق الإنسان بجامعة هارفارد، وكان منها أيضا كتاب طرح رؤية منظمات شعوب الجنوب بالنسبة لقضايا حقوق الإنسان كان نتيجة حوار مع ناشطي وخبراء حقوق الإنسان في الوطن العربي وآسيا وأمريكا الجنوبية بالتعاون مع دورية SUR. التي تصدر في ساوباولو بالبرازيل.

ملاحظات ختامية

معظم الأنشطة التي انخرط فيها كاتب هذه السطور جرت في عقود سابقة، وباستثناء استمرار العضوية بالمجلس التنفيذي للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان والعمل في إطار الحركة المدنية المصرية، فقد كان البدء بتدريس مقرر عن حقوق الإنسان، وإدارة برنامج دراسي عن المجتمع المدني، والتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني في مصر والوطن العربي، وحتى أحيانًا خارج الوطن العربي، انعكاسًا لسياق سياسي في مصر والعالم. في مصر اكتسب النظام السياسي في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك معالم النظم السياسية الهجين، تلك التي تجمع بين سمات النظم السلطوية بتركيز السلطة في يد رئيس الدولة وبعدم السماح بإجراء انتخابات نزيهة وحرة تسمح بتبادل السلطة من خلال صناديق الاقتراع، وبعض سمات النظم الليبرالية مثل السماح بدرجة من حريات التعبير والتنظيم، وكان هذا النظام يسعي لأن يكتسب سمعة دولية جيدة كنظام يحترم حقوق الإنسان، ومن هنا كان قبوله منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي بالوجود القانوني لمنظمات حقوق الإنسان، والتي تزايد عددها وأصبحت تغطي تقريبًا كل فئات هذه الحقوق، بل واتسع صدره ليسمح لحركات المجتمع المدني المعارضة مثل حركة كفاية بأن تمارس نشاطها بما في ذلك تنظيم احتجاجات جماعية سلمية وسط العاصمة، وعقد اجتماعاتها والإعلان عنها من خلال وسائل التواصل الاجتماعي دونما تضييق مفرط علي أنشطتها، ربما باستثناء احتجاز بعض أعضائها أو قياداتها لمدة ساعات أو أيام معدودة. كما كان النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية في أوروبا الشرقية محتفيًا بأفكار ومنظمات حقوق الإنسان وأنشطة المجتمع المدني. وتزعمت الولايات المتحدة سوآء في ظل إداراتها الديمقراطية على عهدي بيل كلينتون وبعده بسنوات باراك أوباما أو الجمهورية في ظل إدارة جورج بوش الإبن الدعوة إلى الديمقراطية حتي في الدول التي كانت ترتبط مع الولايات المتحدة بروابط وثيقة، وأتاحت منظمات أمريكية وأوروبية كافة أشكال الدعم لمنظمات المجتمع المدني

ذات الطابع العلماني وشجعت أنشطتها الداعية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. واستفادت من ذلك منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان في مصر والوطن العربي.

تغيرت كل هذه الأوضاع تدريجيًا منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الذي كان ذروة الصراع بين قوي الإسلام السياسي في مصر وقوي مدنية سياسية واجتماعية حسمته القوات المسلحة بانتصارها لهذه القوي المدنية, ولكن شهد الصراع الذي احتدم بين القوي الإسلامية ونظام الحكم الجديد التضييق علي الحريات المدنية والسياسية بل ومناصبة هذا النظام العداء للمنظمات الحقوقية والمدنية التي كانت قد شهدت انفراجة واسعة للحريات تفوق كل ما عرفته في زمن مبارك خلال العامين اللذين أعقبا ثورة يناير وحتي الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في ٣٠ يونيو ٢٠١٣. اضطرت بعض منظمات المجتمع المدني إما إلى وقف نشاطها طوعًا وإما تحت ضغوط إدارية وأمنية, أو الهجرة خارج البلاد, بل وتعرض الكثيرون من نشطاء المجتمع المدني للاعتقال, كما تحول النظام الدولي مع صعود كل من التيارات الشعبوية في الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة والنظم السلطوية, ومع أن إمكانية الدعم الخارجي السياسي والمالي لمنظمات المجتمع المدني مازالت قائمة, إلا أن القيود المتشددة على أي دعم خارجي لهذه المنظمات جعلت وصوله لها مستحيلًا أو جعلته بغير جدوى.

ومع ذلك فليس من الصحيح الادعاء أن سبب أزمة المجتمع المدني في الوطن العربي في الأوضاع التي عرفها الكاتب يعود فقط إلى تغير السياق المحيط بها, ولكنه يعود بنفس القدر إلى هشاشة عودها, والتي ترجع إلى عوامل عديدة, منها غلبة الخلافات السياسية في عملها والتي أدت إلى وقف أنشطتها أحيانًا فترة طويلة من الزمن, مثل الجمعية العربية للعلوم السياسية التي طغت عليها طوال فترة التسعينيات شدة الخلافات بين المصريين والعراقيين الذين شكلوا غالبية أعضائها, وانسحبت هذه الخلافات علي المنظمات الأخرى بلا استثناء, كما عانت كل هذه المنظمات من ندرة المهارات التنظيمية والإدارية بين أعضائها مما جعل العبء الأكبر للعمل يقع علي عاتق عدد محدود للغاية منهم, مما كان يعوق توسعها, كما عانت من ندرة الاستعداد للقيام بعمل تطوعي بين أعضائها وهو ما تشتد الحاجة له علي ضوء هشاشة مواردها المالية, والتحفظات التي يضعها بعض أعضائها علي السعي للحصول علي تمويل من مصادر حكومية أو أجنبية أو دولية للتشكك فيما قد يؤدي إليه هذا التمويل الخارجي من التأثير علي جدول أعمالها. ومما يضاعف من صعوبة التمويل عدم انتظام جهود تحصيل الاشتراكات من الأعضاء عندما تتطلب العضوية تسديد اشتراك, علما بأن إجمالي هذه الاشتراكات ربما لا يكفي لتغطية الحد الأدنى من نشاطها فضلًا عن فتور حماسها لتعبئة موارد محلية لدعم أنشطتها, ليس فقط بسبب القيود التي تفرضها الحكومات على تمويل المجتمع لها, ولكن لجهل قطاع كبير من المواطنين بما تقوم به, أو فقدانهم المصداقية فيما يمكن أن يؤدي له من نتائج.

هوامش الدراسة

[i] *Al-Sayyid, Mustapha Kamel."A civil society in Egypt?" in Augustus Richard Norton Ed. Civil Society in the Middle East. E.J .Brill. Leiden, New York and Koln.Vol.I.1995.p.269-294*

[ii] *"The Concept of Civil Society and the Arab World "in Rex Brynen, Bahgat Korany & Paul Noble Eds. Political Liberalization and Democratization in the Arab World". Vol.1. Theoretical Perspectives. Lynne Reinner Press. Boulder,Colorado.1995.p.131-148*

[iii] *"A Clash of Values: US Civil Society Aid and Islam IN Egypt" in Marina Ottaway and Thomas Carothers ED. Funding Virtue. Civil Society Aid and Democracy Promotion. Carnegie Endowment for International Peace. Washington D.C. 2000.p.49-73*

[iv] *"Kefaya Movement" in Political and Social Protest in Egypt. Cairo Papers in Social Science. American University in Cairo,Vol.29. No.2/3.*

[v] *The Other Face of the Islamist Movement. Carnegie Working Papers. Carnegie Endowment for International peace. Washington. 2002*

[vi] *"Social Movements as Agents of revolutionary Change in Egypt: The Decreasing Returns of Path Dependence". Kasarinlan: Philippine Journal of Third World Studies. Vol.30(2) 2017.p137-170*

[vii] تظهر مساهمتنا في قائمة المشاركين في إعداد القسم الخاص بأنشطة المجتمع المدني،
انظر
Marlies Glasius, Mary Kaldor and Helmut Anheier, Editors. Global Civil Society .Oxford: Oxford University Press.2002,2003.

[viii] مصطفي كامل السيد. المجتمع والسياسة في مصر. دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري: ١٩٥٢-١٩٨١. القاهرة: دار المستقبل العربي. ١٩٨٣

[iX] « مفهوم المجتمع المدني وعلم السياسة؛ في مصطفي علوي، محررا. منظورات جديدة في العلوم السياسية. مركز البحوث والدراسات السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية> جامعة القاهرة.١٩٩٤

[x] « المجتمع المدني علي الصعيد العربي» في سعيد بن سعيد، محررا. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.ص.٢٠٠٢.

[xi] رسالة الدكتوراه لهويدا عدلي رومان عن مفهوم التسامح في المجتمع المدني المصري. بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

[xii] رسالة الدكتوراه التي قدمتها أميمة مصطفي عبود بنفس الكلية

[xiii] راجع الرسالة التي قدمتها نهاد جوهر عن المجتمع المدني العالمي بنفس الكلية.

التعلم المستمر: التدريس وإنتاج المعرفة حول المجتمع المدني

د. كارمن جحا [1]

مقدمّة وتحذير

يصعب عليّ كتابة هذا البحث ونحن نشهد ثورة لبنان التي بدأت في السابع عشر من شهر تشرين الأول/ أكتوبر. إنّ الأمر المتعلّق بالثورات هو الطريقة التي تنساب بها هذه الثورات تدريجيًّا إلى طرح العديد من التساؤلات الوجودية والشخصيّة. أُشارك في هذا البحث، أفكار من مسيرتي الشخصية في التدريس وإنتاج المعرفة حول مجتمع مدني عربي، مع التركيز على وجهة النظر من لبنان. أودّ أن أبدأ بالقول إنّني أؤمن بالخبرة كمصدر للتعلم والنقد. لقد كتبتُ وعلّمتُ إلى حدّ الآن عن التجارب التي اكتسبتُها مع المجتمع المدنيّ الذي كنتُ عنصرًا مشاركًا فعّالاً فيه. تستند النتائج التي توصّلتُ إليها في هذا القسم، جزئيًا، إلى تجربتي الخاصّة في المجتمع المدني ومعه، الأمر الذي ألهمني بإعداد كتاب وبعض الأوراق، التي أستشهد بها في هذا البحث. لذا، فإنّ انتقادي يُقاس بقدر التفكير الذاتيّ كونه عبارة عن محاولة للمساهمة في النظرية وعلم أصول التدريس. من خلال مسيرتي، أدركتُ أنّ المجتمع المدني رغم أنّه أضحى موضوعًا لحفظ أمن المواطنين والمجتمع، هو أيضًا أمر لا مفرّ منه للتعلّم والتنظيم في المنطقة. وعلى الرغم من أنّه لا يُمكن الهروب والإفلات من ركائزه المعيارية الخاصّة بالمدنيّة[2]، فإنه يشكّل أيضًا أبسط أشكال حرية التّجمع وأكثرها شهرةً في منطقة تشهد المزيد من القمع. سأحاول أن أثبت وجهة نظري وأن أزعم أنّ ما يستطيع المجتمع المدني فعله هو إضفاء الطابع السياسيّ على الحوار حول المجتمع عينه ومشاركة المواطن.

مسيرتي في التعليم وخيبة الأمل

عندما بدأتُ التدريس عن المجتمع المدني، كان ذلك في أعقاب الانتفاضات العربيّة في العام 2011، وهو وقت مبهج ومثمر لدراسة المجتمع المدني. جرت المناقشات في أوائل عام 2011 و2012 في الأغلب لإدانة المناهج القائمة على دراسة المجتمع المدني. ونجمت الإدانة عن سنوات من الاطلاع والمعرفة عن المنظمات غير الحكومية وعدم جدوى إضفاء الطابع السياسي على المنظمات غير الحكومية. كانت هذه مشكلة بسيطة، جليّة وواضحة مع منظمات المجتمع المدني (والباحثين) التي عملت على حفظ الأمن أولاً: ما ينتمي إلى المجتمع المدني كتلك المنظمات المنظّمة على غرار المنظمات غير الربحية الغربية التي تَعِد بإحداث تغيير حيث لا ينتهي بها الحال إلّا إلى الحصول على التمويل من أجل تأثير ضئيل أو بلا تأثير حقيقيّ[3]، وثانيًا: أولئك الأشخاص الذين ينبغي اعتبارهم جزءًا لا يتجزأ من المجتمع المدني كالأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الحضرية العليا، المتعلّمين

[1] أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسيّة والإدارة العامة بالجامعة الأمريكية في بيروت

[2] انظر فولبي، فريديريك. " "Framing Civility in the Middle East: alternative perspectives on the state and civil society." Third World Quarterly, 32, رقم 5 (2011): 827-843.

[3] انظر على سبيل المثال: جاد، إصلاح. "14 | تحوّل الحركات النسائية في لبنان إلى طابع المنظمات غير الحكومية 1". Feminisms in development: contradictions, contestations and challenges, (2007): 177.

الذين كانوا يعملون من أجل الحكم القائم على المشاركة، والمعروفين باسم AKA، المواطنين المحرّرين الجدد[4]، الذين يختلفون عن بقيّة المواطنين الهمجيّين غير المتمدّنين. لم تكن المناقشات الأولى كلّها شجب وإدانة، بل كان البعض منها احتفالاً وإثارة حماسة إزاء إنشاء منظمات المجتمع المدني من جديد واستعادة نشاطها وقوّتها باعتبارها واحدة من نتائج الانتفاضات وعلامة من بين العلامات التي قد تشير إلى الديمقراطية التي طال انتظارها في المنطقة[5]، إثارة جديرة بالملاحظة، وإن كانت قصيرة الأمد.

أصبح موضوع الإدانة أو الاحتفال الآن جليًّا وواضحًا بعد فوات الأوان، ولكن هناك جانب أقلّ وضوحًا لحفظ الأمن يتلخّص في ضبط سلوك المواطنين المتجذّر في الادّعاءات المعياريّة التي لا أساس لها من الصّحة حول ما يتعيّن على المواطنين القيام به ليكونوا جزءًا من المجتمع المدني ويساهمون في تعزيزه. وهذه النقطة الخبيثة تتمثّل في الامتثال لسيادة القانون والاعتراف بشرعيّة مؤسسات الدولة.

يبسط المجتمع المدني أمنه علينا من خلال نشر مفاهيم خبيثة، ويطرح السؤال حول كيف وما هي الآليات المستخدمة لضبط أمن الناس؟ يتم الحفاظ على الأمن والنظام من خلال نشر دورات دراسيّة رسميّة حول دور المنظمات غير الحكومية NGOs في دعم الهياكل البرلمانيّة والتنفيذيّة والتعاون معها على سبيل المثال. نحن نعلم، كما أُظهر في كتابي، أنّ هذا النمط من الحملات السياسيّة يفشل فشلاً ذريعًا، أو أنّه جهد مبذول في غير محلّه في أحسن الأحوال، لأنّ المؤسسات الوطنية ليست المكان الذي تكمن فيه السلطة وحيث تجري المداولات.[6] ومع ذلك، فإنّ الحاجة الماسّة لضبط أمن المواطنين بإرغامهم على العمل وفقًا للنظام عينه الذي يقمعهم، لا تزال ملحوظةً وبارزةً جدًّا في مناهجنا، كما يتم الترويج لها من خلال البرامج اللامنهجية وورش عمل بناء القدرات تحت ستار المواطنة النشطة[7]. هنا، يخبر الباحث أو الخبير المواطنين بأنّهم لا يحتاجون إلى الاعتراف بدولة قمعية وفاسدة فحسب، لا بل أيضًا التعاون معها، ومع نظام سياسيّ يهمّش المواطنين مثل نظام تقاسم السلطة الطائفيّ اللبنانيّ.

يتم ضبط أمن الناس من خلال المعرفة المستوردة من السياقات الديمقراطيّة حيث يُنظر إلى المنظمات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على أنّها «قطاع ثالث» في المجتمع يتّبعون قواعد واضحة تنظّم علاقتها مع الدولة. إنّ النوع الجيّد والدقيق من المجتمع المدني بعيد كلّ البعد عن السياسة والهياكل السياسية، فهو يخدم الصالح العام، ويتّسم بحبّ الغير والأُلفة، ويموّل بشكلٍ جيّد. إذا أعرب الأشخاص عن رغبتهم في الانخراط داخل المجتمع المدني، فعليهم أن يدعوا إلى إحداث تغييرات من داخل الهياكل السياسية القائمة مثل البلديات والأحزاب السياسية. أمّا إذا أرادت النساء أن يتم تمكينهنّ، فهنّ بحاجة إلى مجتمع مدني قادر على الدفاع عن صالحهنّ وتعليمهنّ كيف يتَمَكّنّ من الاضطلاع بدور

[4] انظر مصطفى، أنيسة. "Active citizenship, dissent and civic consciousness: young Muslims redefining citizenship on their own terms." Identities 23, رقم 4 (2016): 454-469.

[5] كافاتورتا، فرانشيسكو. 2012 , na. Arab spring: the awakening of civil society: a general overview.

[6] انظر جحا، كارمن. المجتمع المدني والإصلاح السياسي في لبنان وليبيا: التحوّل وقيوده. روتليدج، 2016.

[7] سيندي هورست وأعددتُ بحثًا حول 9 برامج من هذا النوع: غيها، كارمن وسيندي هورست. "Exporting 'active citizenship': foreign support for citizenship education in the Arab world." Citizenship Studies, 23, رقم 5، (2019): 486-501.

المواطنات الصالحات واللّعب وفقًا لقواعد اللّعبة، مع عدم الاعتراف بأنّ اللّعبة أبويّة وفاسدة وقمعيّة ضدّ النساء على وجه التحديد، والمواطنين بشكلٍ عام.[8] فعمليّة حفظ الأمن هذه الأقلّ وضوحًا من أجل الامتثال تضع العبء على النساء أنفسهنّ، وتطلب منهنّ أن يستسلمنَ وأن يصبحن ناشطات في مجال السياسة، تمامًا مثل الرجال من دون الاعتراف بأي اختلافات هيكليّة. تسير برامج تمكين المجتمع المدني والمرأة وأحجام المعرفة جنبًا إلى جنب، من دون الإدراك بشكلٍ فعّال أنّ هذه المفاهيم المعيارية تجبر الناس على الاعتقاد بأنّهم قادرون على إحداث فرق وتغيير في الحياة العامة، لا بل ينبغي عليهم أن يحدث فرقًا في ذلك من خلال مجتمع خفيّ غير مرئيّ هو المجتمع المدنيّ.

من مشاركة إلى ناقدة

كنتُ ناشطةً في المجتمع المدني عندما بدأتُ مرحلة الدكتوراه، راغبةً في فهم وإدراك التحدّيات التي واجهناها في لبنان. فاجأتنا في خلال سنتي الأولى الانتفاضات العربيّة وانتهى بيَ المطاف بدراسة تجربة لبنان وليبيا في المجتمع المدني والإصلاح السياسيّ. أصبحتُ أنتقد المجتمع المدني تدريجيًّا باعتباره شريحةً صغيرة من مجتمع متوهّم ليس سياسيًّا ولا تصادميًّا ولا مؤثّرًا، وهو جزء غير ملائم من المجتمع بحيث يمكن أن يُطلق عليه حقًّا تسمية المجتمع المدنيّ. وبما أنني كنتُ أُدرّس المشاركة المدنية لسنواتٍ عديدة وأوعظُ عن تمكين المجتمع المدني للمواطنين من المشاركة، سألتُ نفسي: ما هو الخير المتأصّل في الواقع الذي يكمن في الانخراط في الهياكل القمعيّة والمشاركة فيها؟ ألا يجب أنّ يكون الهدف النهائيّ مُتمثلاً في إنشاء منصّات قادرة على الاستفادة من زيادة قوة النفوذ وحشد الدعم لإحداث تغيير دائم في المجتمع والسياسة؟ حتّى ذلك الحين، أليس الانسحاب بطبيعته أفضل من المشاركة؟ لقد تعاملتُ مع فكرة المجتمع المدني هذه باعتبارها نماذج مستوردة للعمل التطوعيّ من بلدان في شمال الكرة الأرضيّة وأحاولُ تحويل شبابنا المليئين بالفضول إلى مواطنين نشطين. هذا الهدف بعيد كل البعد عن الواقع ومتغطرس جدًا في مقاربته يُحمّل شبابنا وأنفسنا الخطأ في الانسحاب الفعليّ من الهياكل القمعيّة، بدلاً من التعايش السلبيّ مع هذه الهياكل.

لا توجد لحظة أكثر توضيحًا للحظات الثورة هذه آنذاك عندما يدرك الباحثون «فجأةً» أنّ هناك استياءً شعبيًّا هائلاً من السياسة كالمعتاد. ليست ثمّة حاجة تستدعي إلى وضع نظرية للمجتمع المدني عندما تشارك الجماهير في السياسة وتتحدّاها في الحياة اليومية.[9]

لقد عملتُ جاهدةً من أجل تدريس طلّاب من اليمن وليبيا وسوريا من بين أماكن أخرى بعد عام 2011. إنّ المجتمع المدني وسياسات العمل التطوّعي في الرغبة في القيام بشيءٍ ما من أجل الصالح العام هما ترفّه ومثاليّة مفروضة. فهما يفترضان فئة من المجتمع تكون فعّالة ومرغوب فيها، على عكس كلّ المجتمع المنسحب وغير المرغوب فيه. بكلّ الوسائل والطرق، إنّ السؤال عن كيفيّة كبح جماح مجتمعنا للصراع والحدّ منه، والتعامل

[8] جحا، كارمن. "The Myth of Women's Political Empowerment within Lebanon's Sectarian Power-Sharing System." Journal of Women, Politics & Policy 40, رقم 4 (2019): 498-521.

[9] فكرة وممارسة صاغها بشكلٍ جميل آصف بيات. الحياة اليومية كسياسة: كيف يغير بسطاء الناس الحياة في الشرق الأوسط. مطبعة جامعة ستانفورد، 2013.

مـع الأزمـات، وبنـاء علاقـات يوميّـة يـكاد يكـون غائبًا بشـكلٍ كامـلٍ تقريبًـا عندمـا يتعلّـق الأمـر بدراسـة السـياق العربـي وتعليمـه[10]. لا يقـع العـبء فـي مثـل هـذه المناهـج والكتابـات علـى الاسـتراتيجيات الحكوميـة التـي لا تسـمح للمجتمـع المدنـي بالازدهـار علـى النحـو الـذي نريـده، لا بـل علـى أكثـر مـن ذلـك علـى فكـرة المجتمـع المدنـي بالطريقـة التـي نريـد بشـدّة أن نراهـا تزدهـر بهـا.

التعلّم المستمرّ

عنـد قـراءة أو سـماع أفـكاري، قـد يعتقـد المـرء أنّنـي أنتقـد بشـدّة. أنـا لسـتُ كذلـك علـى الإطلاق، لكنّنـي أدرك حالـة التعلّـم المسـتمرّ، نـوع مـن «قصّـة حـبّ» مـع فكـرة وممارسـة المجتمـع المدنـي الـذي يعانـي تقلّبـات تـارةً مـن نجاحاتـه وطـوراً مـن إخفاقاتـه. أعتقـدُ أنّـه بعـد الخبـرة والتفكيـر العميـق والمتأنّـي، فـإنّ مـا ينقـص في الحـوار هـو دور المجتمـع المدنـي فـي السياسـة الكبيـرة والسياسـة اليوميّـة. إذا كنّـا نريـد الحفـاظ علـى المجتمـع المدنـي كفئـة تحليليّـة للدلالـة علـى شـكل مـا مـن أشـكال النشـاط الجماعـي فـي اتجـاه الدولـة، فيتعيّـن علينا أن نسـأل أنفسـنا مـا مـدى فائـدة دراسـة الدولـة باعتبارهـا هدفًـا منشـودًا؟ كيـف يمكننـا أنّ نتجنّـب الافـراط فـي التمـدن والمشـاركة الفعّالـة، وبـدلاً مـن ذلـك نسـتخدم المجتمـع المدنـي لإضفـاء الطابـع المؤسسـيّ علـى المطالـب الثوريّـة؟ فـي نهايـة المطـاف، فـإنّ الشـبكات والصداقـات الشـخصيّة هـي التـي تدفـع النـاس للانضمـام إلـى الحـركات والانخـراط فـي السياسـة.[11]

يتمثّـل دورنـا بصفتنـا ناشـطين وباحثيـن فـي العثـور علـى أمثلـة ومنصّـات حيـث يمكـن للمجتمـع المدنـي السـعي إلـى تحقيـق هدفـي تعبئـة المواطنيـن وتحـدّي هيـاكل الدولـة معًـا[12]. فبـدلاً مـن إجـراء مناقشـة حـول شـرعيّة المجتمـع المدنـي، يمكننـا الانخـراط فـي مسـار أكثـر عمليّةً وتفـاؤلاً لتحديـد مـا هـو نشـاط المجتمـع المدنـي الـذي يُعـدّ مفيـداً للضغـط علـى هيـاكل الدولـة القمعيّـة والتصـدّي لهـا. تشـمل هـذه الجهـود بالضـرورة الجهـود المبذولـة مـن أجـل تحقيـق الإصـلاح القانونـي وحمايـة الفئـات الضعيفـة وبناء قـدرات المواطنيـن وهيـاكل الدولـة المحليّـة. وفـي هـذا الصّـدد، تعـدّ الجامعـة أيضًـا جـزءًا لا يتجـزأ مـن بنيـة المجتمـع المدنـي، والتـي يُشـارك فيهـا العديـد مـن الجماعـات فـي خلـق آفـاق جديـدة للتفكيـر النقـديّ، وأيضًـا فـي مقابلـة «الآخـر»، وهـي حاجـة شـائعة جـدّاً فـي المنطقـة لدرجـة أنّ المجتمـع المدنـي يمكـن أن ينتهـي بـه الأمـر بالتركيـز فقـط علـى ذلـك كنتيجـة نهائيّـة: بغيـة خلـق شـعور بالانتمـاء والارتبـاط بين شـبكات المواطنيـن الذيـن قـد لا ينتهـي بهـم الأمـر بالاجتمـاع، بسـبب المسـتويات المتعـددة مـن التمييـز.

[10] على عكس بروزها في الأعمال المتعلقة بالمجتمع المدني في الهند، أبرزها: Varshney, Ashutosh.""Ethnic conflict and civil society: India and beyond" World politics 53, رقم 3 (2001): 362-398.

[11] انظر جحا، كارمن. "Politics of a garbage crisis: Social networks, narratives, and frames of Lebanon's 2015 protests and their aftermath." Social Movement Studies 18, دراسات الحركة الاجتماعية 18 , رقم 1 (2019): 78-92.

[12] استوحيتُ من أمثلة سارة نوتال و AchilleMmembe اللّذين التقيتُ بهما الصيف الماضي في مدينة جوهانسبرغ: انظر نوتال، سارة"On writing entanglement." In Johannesburg Workshop in Theory and Criticism, مجلد رقم 3. 2010 ومبيمبي، أخيل. في ما بعد الاستعمار. مجلد رقم 41. مطبعة جامعة كاليفورنيا، 2001.

آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المجتمع المدني في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية: بعض التأملات من مصر

د. عمرو عادلي [1]

تقدم هذه الورقة القصيرة عرضًا سريعًا لتجربتي المباشرة مع موضوعات وقضايا متعلقة بالمجتمع المدني من زوايا البحث والتدريس والإشراف على الرسائل العلمية ومناقشتها. وقد أتيحت لي فرصة الاحتكاك بها في إطار عملي الأكاديمي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وعملي بالتزامن في دوائر بحوث السياسات في مصر والعالم العربي في الفترة نفسها، والممتدة بين 2015 إلى تاريخ كتابة هذه السطور. [1]

بدأت تجربتي مع تدريس موضوعات متعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الجامعي في 2012، وهو تاريخ ارتبط من ناحية ببدء مشواري المهني بعد فروغي من رسالة الدكتوراه، ومن ناحية أخرى اشتمل على الشهور القليلة التي تلت ثورة يناير 2011 في مصر، والتي أطاحت بنظام حسني مبارك ضمن سلسلة من الثورات العربية التي هزت المنطقة. شهدت الشهور التالية على ثورة يناير انطلاقًا غير مسبوق للحياة العامة. تحرر الحيز والمجال العامان مع تشكل مجال سياسي (ما لبث أن انهار في منتصف 2013). وكانت هذه فترة اهتمام كبير في دوائر الأكاديميا والناشطية على قدر التداخل بينهما بالمجتمع المدني والحركات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي المتجاوز للتنظيم الحزبي فحسب. وقد كان هذا هو السياق الأوسع الذي اشتمل على تجربتي في التدريس الجامعي بالإضافة إلى العمل في المجتمع المدني.

انعقد لدي انطباع من واقع ممارستي التدريس منذ 2012 لطلبة البكالوريوس والماجستير بالجامعة الأمريكية، أن المجتمع المدني كجملة مفاهيم تنتمي للنظرية السياسية أو كمدخل في السياسة المقارنة لا يتمتع بمحورية في أقسام العلوم السياسية في الجامعات المصرية الخاصة أو العامة، لاسيما في مرحلة البكالوريوس (إذ يتزايد الاهتمام بالمجتمع المدني في الدراسات العليا). وقد يرجع ذلك إلى غلبة المداخل التقليدية في تدريس العلوم السياسية - سواء النظرية السياسية أو النظم المقارنة والعلاقات الدولية - والتي تدور بشكل أو بآخر حول الدولة كموضوع للتحليل بينما تحوز الظواهر الاجتماعية الأخرى على مستويات أقل من الاهتمام أو تسقط بالكلية من فلك العلوم السياسية في جسمها الرئيسي لصالح تخصصات فرعية كالسوسيولوجيا السياسية. ويضاف إلى هذا أن مفهوم المجتمع المدني عادة ما يتم تناوله كجملة فاعلين يتخذون شكل المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية لا كمساحة تتسع لفاعلين وفعاليات يتجاوزون هذا الشكل التنظيمي الضيق بما يشمل نظريًا كل ما هو واقع بين الدولة والسوق. ويخرج من المجتمع المدني في أذهان العديد من الأكاديميين فاعلون ينتمون لتلك المساحة المشار إليها كالنقابات والحركات العمالية أو حركات الاحتجاج الاقتصادي والاجتماعي أو المجموعات المدافعة عن قضايا عامة كتلك الناشطة في مجالات حقوق الإنسان وقضايا الجندر والبيئة. فنجد أن هؤلاء قد يظهرون ضمن مظلة المجتمع

[1] الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

المدني بمفهومه الواسع، ولكن من زاوية منهجية عادة ما يتم تناولهم تحت عناوين أخرى متصلة – ولكن في الأغلب منافسة لمفهوم المجتمع المدني- كالحركات الاجتماعية أو سؤال العمل والعمال وما يقوم عليه مدخله التقليدي من التركيز على التحليل الطبقي على نحو بنيوي أو غير ذلك.

وقد أُتيحت لي شخصيًا إلقاء محاضرة واحدة في إطار تدريسي لمقدمة في النظم السياسية المقارنة عن المجتمع المدني كمدخل ومفهوم بالجامعة الأمريكية، وهو جزء من مقرر يُدرس لطلبة السنة الثانية كان من تصميمي على نحو حرصت فيه على تسليط بعض الضوء على المجتمع المدني. وهو أمر لا أعتقد أنه شائع لدى الأكاديميين المصريين عامة، والذين قد يفضلون تبني مداخل أكثر تقليدية تركز على الجوانب الرسمية للنظام السياسي أو على الدولة أو على الفاعلين السياسيين بشكل صريح كالأحزاب والنقابات وجمعيات رجال الأعمال، والذي يعملون إما على التنافس على السلطة وإما على التأثير على السياسات العامة بما يخدم مجموعات بعينها بتحسين نفاذها للموارد المادية أو المعنوية (وهو المفهوم التقليدي للنظام السياسي في المدارس السلوكية التي غلبت على نشأة العلوم السياسية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي). كان الطلاب المتلقون من طلبة قسم العلوم السياسية في المرحلتين الثانية والثالثة ممن عليهم الانخراط في كورس النظم السياسية المقارنة بغية الحصول على أساسيات العلوم السياسية، وبالتالي لم يكن بينهم من يولي اهتمامًا خاصًا بالمجتمع المدني كمفهوم، ناهيك عن أن يكون له نشاط مباشر في إطاره بحكم السن الصغيرة.

يختلف الوضع بعض الشيء على مستوى الدراسات العليا: الماجستير في حالة الجامعة الأمريكية. يزيد هنا الاهتمام الأكاديمي بالموضوعات التي قد تندرج تحت عنوان المجتمع المدني كمساحة وكجملة فاعلين. وربما يرجع هذا إلى الحضور الأكبر لدارسين لديهم اهتمامات عملية بالمجتمع المدني، خاصة في شق العمل التطوعي وتقديم الخدمات، وهو القطاع بالغ الضخامة في مصر وفي عدد من بلدان العالم العربي (والعالم النامي عامة) بحكم تراجع دور الدولة المباشر في تقديم الخدمات العامة بحكم إجراءات التقشف وإعادة الهيكلة وأزمات المالية العامة. وقد لمست بنفسي من خلال الإشراف ومناقشة عدد من الرسائل أن الطلاب الذين ينصب اهتمامهم على المجتمع المدني عادة ما يأتون من تجارب عمل أهلي في مجالات كالتنمية ومكافحة الفقر أو من تجارب العمل الحقوقي خاصة المرتبط بالنساء أو بالعمال، وكلا الشيئين يندرجان تحت توصيف المجتمع المدني بمفهومه الواسع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين العاملين على موضوعات متعلقة بالحركات الاجتماعية أو الاحتجاج أو العمل النقابي والعمالي قد يجمعهم ذات الاهتمام، وإن كان بشكل يخالف تعريفهم هم لما يدرسون ولمدى اتساع مفهوم المجتمع المدني لديهم، خاصة وأن كثيرًا من دارسي الحركات الاجتماعية يغلب عليهم النقد لمفهوم المجتمع المدني كجملة فاعلين يتخذون شكل المنظمات الاحترافية غير الحكومية ذات الصلات بالخارج، وما يثيره هذا من نقد لدورها السلبي في تدعيم استقلالية الحركات الاجتماعية وتمكينها من تعبئة مواردها أو تطوير برامج تعبر عن مصالح قواعد اجتماعية صلبة أو بما يجعلها حركات اجتماعية ذات شأن.

كان التفاعل من خلال التدريس والإشراف ومناقشة الرسائل في إطار جامعي تقليدي يجمع الأستاذ بالطالب سواء على مستوى الدراسات العليا أو في سنوات التعليم الجامعي، وقد اختلف هذا كليا مع تجاربي في العمل في المجتمع المدني نفسه في ذات الفترة تقريبا، ومحاولتي للتفكر والبحث والتأليف في قضايا وموضوعات المجتمع المدني من خلال العمل فيه، وبالتفاعل مع الكيانات والشخصيات الناشطة فيه منذ سنوات طويلة قبل انضمامي إليه في فترة الانفتاح السياسي المؤقت.

كان عملي هناك في إطار استدعاء الخبرة والمنهج الأكاديميين للتصدي على نحو نقدي لمفهوم وقضايا المجتمع المدني لأغراض النقاش في أروقة المجتمع المدني نفسه، وليس بدافع من الدراسة أو التحقيق في المجال الأكاديمي. فكانت أولى المناسبات هي انضمامي لمشروع كبير تحت رعاية مبادرة الإصلاح العربي، وهي منظمة مجتمع مدني عربي ذات اهتمام موسع بالمنطقة. وكان المشروع البحثي في لحظة من النقد الذاتي من داخل المجتمع المدني، خاصة الناشطون في مجال حقوق الإنسان، في لحظة انحسار الحراك الثوري العربي وما بدا أنه فشل لموجة الثورات العربية التي اندلعت في 2011، وأفضت إما إلى اشتعال سلسلة من الحروب الأهلية والتدخلات العسكرية العنيفة وإما إلى إعادة فرض السلطوية على نواح أشد قمعية عما كان قائمًا قبل اندلاع الثورات. وفي ظل هذه اللحظة المأزومة، رأى فريق من العاملين في مجال حقوق الإنسان ونشاط المجتمع المدني العربي واجبًا في تبني موقف من النقد الذاتي لتقييم لا فحسب ما وقع بعد 2011 أو في السنوات القليلة المؤدية إليه بل التاريخ المعاصر للمجتمع المدني العربي ككل، وخاصة حركات ومنظمات حقوق الإنسان، التي وجدت لنفسها مجالًا للنشاط في سياقات سلطوية منذ الثمانينات من القرن الماضي. وفي ذلك الإطار، كُلفت بتأليف ورقة عن حركة حقوق الإنسان في مصر الناشطة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكيفية تقاطعها وتفاعلها مع الحراك الاحتجاجي العمالي وغير العمالي الذي حمل مطالب ذات طبيعة اقتصادية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين مرورًا بالثورة. وقد خرجت الورقة البحثية كورقة سياسات مدفوعة باستعراض قضايا ذات طابع عملي وحركي، ولكن مؤطرة وممنهجة بالبحث الأكاديمي فكانت أقرب ما يكون لبحث سياساتي مستند إلى خلفية أكاديمية. كان المشروع ككل هو نقاش داخلي بين أُناس قضوا جزءًا كبيرًا من حيواتهم المهنية والسياسية في العمل في المجتمع المدني والنشاط في المجال العام. وقد كنت على وعي تمامًا أني كمدرس بالجامعة أو كباحث أكاديمي تقاطع مساري المهني مع المجتمع المدني إلا أني لم أكن عضوًا راسخًا فيه ككثيرين غيري، وهو ما سمح بمساحة من التبادل النقدي خاصة مع مراجعة ومناقشة المسودات المختلفة للأوراق حملت فرصًا بالنسبة لي للتعلم وليس فحسب للتعليق على المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة في السياق المصري التالي على 2013. تجدر الإشارة إلى أن المشروع قد أدى إلى إنتاج ما يربو على عشر ورقات بحثية غطت السياقات الوطنية التاريخية المعاصرة لعدد من البلدان العربية امتدادًا من مصر وتونس والمغرب إلى لبنان والأردن، وصدرت كلها باللغتين العربية والإنجليزية على نحو أكد على غرض استحضار البحث الأكاديمي أو ملامح منه من جانب أكاديميين وناشطين في المجال الحقوقي للتأمل والنقد داخل أروقة المجتمع

المدني ذاته، وهي مساحة قل حضورها في العالم العربي.

وقد كان التفاعل الآخر مع المجتمع المدني من زاوية أكاديمية حادثًا في إطار المجتمع المدني ذاته مرة أخرى، وذلك من خلال مشروع الحركات الاجتماعية العابرة للوطنية، والمطلق من جانب معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأمريكية في بيروت. وقد أتت هي الأخرى عاكسة للاهتمام بالمنطقة العربية ككل وصلاتها بالعالم من ناحية، وباستحضار بُعد أكاديمي للنقاش والبحث في موضوعات وقضايا ونشاط المجتمع المدني من ناحية أخرى. وغير بعيد عن المشروع الأول، فقد كانت هذه اللحظة الأكاديمية في مسار عمل المجتمع المدني في لحظة انحسار على المستوى العربي ككل (مع استثناءات صغيرة كتونس) ما فتح المجال أمام التأمل والنقد الذاتي من جهة، وفتح الباب كذلك أمام الاستثمار من فاعلي المجتمع المدني ذوي الاهتمام الإقليمي العربي لإنشاء ساحات وشبكات تجمع فاعلي المجتمع المدني في عدد من البلدان العربية والعالم ككل من جهة أخرى. وغني عن البيان أن موقع معهد الأصفري ذاته كفاعل من فاعلي المجتمع المدني داخل جامعة يقوده أكاديميون قد أسهم كذلك في اتخاذ المنهج الأكاديمي كمدخل ضمن مداخل أخرى لنشاط المجتمع المدني. كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني هنا كان واسعًا متجاوزًا التركيز على الفاعلين فحسب إلى الفاعليات والخطابات والشبكات كذلك، وبالتالي ما يدفع المجتمع المدني كمفهوم قريب إلى مفاهيم أرحب كالمجال العام وما يجعله منفتحًا على أدبيات الحركات الاجتماعية في الوقت ذاته باعتبارها تجليًا من التجليات المدنية، وإن لم تتخذ الأشكال التنظيمية المعهودة. وقد تمخض عن هذا المشروع الجاري منذ 2018 عددا كبيرا من الورقات البحثية وورش العمل واللقاءات قمت خلالها بتأليف ورقة عن الحركات المناهضة للعولمة في العالم العربي، وأشكلة أجندتها في سياق ما بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 والثورات العربية في 2011 وما تلاها من تداعيات وتطورات.

وقد سبق هذا التعاون مع معهد الأصفري إسهامًا لعله الأكثر أكاديمية من جانبي في تناول المجتمع المدني حين طُلب مني إعداد ورقة مفاهيمية نقدية باللغة العربية لناشطين منتمين للمجتمع المدني بمعناه الواسع في العالم العربي، وكحال الإسهامين السابقين فقد كانت هذه الورقة أكاديمية المنهج والمحتوى بحكم كونها عرضًا أدبيًا ضخمًا يشتبك مع المفاهيم المتعددة والمنافسة لما هو المجتمع المدني مع التركيز على الأصول التاريخية لنشوء وتطور المفهوم في العالم الغربي وعلاقة هذا بالتطور الديمقراطي والرأسمالي وظهور الدولة الحديثة والمواطنة وحكم القانون وغيرها من العمليات التاريخية. كما تناولت الورقة استدعاء وتوطين المفهوم في السياق العربي الحركي والأكاديمي على حد سواء. وكان الغرض منها غير أكاديمي بقدر ما كان إتاحة هذه الجدالات والأدبيات بشكل مكثف ومبسط إلى حد ما لناشطين حركيين ينتمون لأشكال تنظيمية رسمية وغير رسمية في المجالات العامة العربية، بدون سابق إلمام بتطور المفهوم (أو المفاهيم المتعددة للدقة) وتداعيات هذا على واقعهم التنظيمي والتمويلي والأفق السياسي والثقافي لناشطية المجتمع المدني بشكل عام في العالم العربي. وأعقب تداول الورقة عقد يومين تدريبيين في مقر المعهد قمت أثناءها بإلقاء محاضرات

وعقد نقاشات مع المشاركين. كان هذا اللقاء متميزًا على صعيدين: من ناحية أتاح لقاء ناشطين حركيين من العالم العربي كما سبقت الإشارة, ومن ناحية أخرى أتاح التفاعل المكثف مع جيل يصغرني بنحو عشر سنوات, ومن هنا حمل التفاعل العديد من فرص التعلم -وليس التعليم فحسب- العابر للمجال وللجيل.

وربما لم يكن من قبيل المصادفة أن تأتي أهم التناولات الأكاديمية لموضوعات ومفاهيم المجتمع المدني من أطراف داخلية مهتمة بأدوات البحث الأكاديمي ومنهجيته, وليس من داخل الحقل الأكاديمي ذاته الدائر حول البحث والنشر والتدريس. وهو ما يوحي بأن الاهتمام بالمجتمع المدني في السياق المصري – وربما العربي عامة – يأتي من داخل المجتمع المدني، ولأغراض عملية أكثر منه محل تناول أكاديمي في حد ذاته, خلافًا للسياقات الغربية التي ترتبط فيه المناقشة بقضايا كالديمقراطية وحقوق الإنسان ورأس المال الاجتماعي والسياسي سواء في المجتمعات الغربية نفسها أو كمقاربات لفهم التحولات في العالم بشكل أوسع.

يستثنى مما سبق في الحقل الأكاديمي حضور أكبر لدراسة مفاهيم وموضوعات المجتمع المدني في مرحلة الدراسات العليا في بعض الجامعات المصرية. فمن واقع عملي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في العامين الماضيين تسنى لي الاحتكاك بباحثين للماجستير يعملون على فاعلي المجتمع المدني المصري، عادة من زاوية تقليدية تركز على الُبعد المنظماتي والجمعياتي أكثر مما هو تناول المجتمع المدني كمساحة أو مجال عام. وعادة ما تدور هذه النقاشات في أحد فلكين غلبا على تناول المجتمع المدني في الدوائر الأكاديمية في العقود الماضية وهما التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب, والتحول الديمقراطي من جانب آخر.

يمكن القول إجمالًا أن المجتمع المدني كموضوع للتدريس والإشراف الأكاديميين بالجامعات, من واقع تجربتي المباشرة, لم يحتل موضعًا مركزيًا, وربما عاد هذا إلى غلبة المداخل التقليدية على التدريس الجامعي, ويتزايد الاهتمام بقضايا المجتمع المدني ومفاهيمه في مستوى الدراسات العليا في الأغلب نتيجة الاعتبارات العملية مع حضور مجتمع مدني ضخم ونشط في العديد من السياقات العربية سواء اقتصاديًا أو سياسيًا بدرجة أقل. أما على مستوى البحث فلا يبدو أن الإنتاج المكتوب باللغة العربية – على محدوديته – أو الناشئ عن مساهمات من أكاديميين عرب يكتبون بالإنجليزية أو الفرنسية من جامعات ومعاهد مصرية, قد كان كثيفًا مع استثناءات تعد على أصابع اليد الواحدة. وفي المقابل فقد ظل الإسهام الرئيسي آتيًا من أكاديميين غربيين أو عرب في جامعات أوروبية وأمريكية يتناولون المجتمع المدني بالأساس من منظوره الليبرالي سواء إيجابًا بنسبة التحول الديمقراطي أو ترسيخ حكم القانون واحترام حقوق الإنسان لوجود مجتمع مدني قوي أو سلبًا بتوجيه النقد –من منطلقات يسارية بالأساس- إلى المجتمع المدني باعتباره بدعا نيوليبراليا يسد ما خلفته الدول تحت وقع التقشف والمشروطية الدولية من فراغ نتيجة تردي الخدمات العامة أو كشكل من أشكال الناشطية الذي يضعف تجذير العمل الجماهيري الاجتماعي وإنشاء شبكات زبونية ومحسوبية مع المجتمع المدني الدولي خاصة في بلدان الشمال, هذا علاوة على حضور البعد القومي في النقد بربط

تمـدد المجتمـع المدنـي – فـي شـكل المنظمـات غيـر الحكوميـة بالأسـاس- بالصعـود الإمبريالـي الأمريكـي بعـد نهايـة الحـرب البـاردة. وفـي المجمـل فـإن التنـاولات النابعـة مـن أعمـال بحثيـة فـي جامعـات مصريـة (خاصـة تلـك الصـادرة باللغـة العربيـة) كانـت امتـدادات بشـكل أو بآخـر لتيـارات الجـدل هـذه دون حضـور كبيـر لمسـاهمات نقديـة. وفـي المقابـل فقـد أتـت التنـاولات الأكاديميـة لمفاهيـم وموضوعـات المجتمـع المدنـي مـن داخـل منظمـات المجتمـع المدنـي نفسـه, خاصـة تلـك الواقعـة بيـن العالميـن الأكاديمـي والحركي، والتـي امتلكـت مـواردًا ماليـة وتنظيميـة عـلاوةً علـى رأس المـال الثقافـي والمعرفـي، لإطـلاق جهـود للتنـاول النقـدي لعمـل وتنظيـم المجتمعـات المدنيـة العربيـة علـى النحو الـذي سـبقت الإشـارة إليـه.

المجتمع المدني كموضوع تعليم في الجامعات: حول التجربة التونسية

د. أسماء نويرة [1]

برز المجتمع المدني كأحد أهم الفاعلين في عملية الانتقال الديمقراطي التي انطلقت في تونس منذ سنة ٢٠١١. فقد شجعت أجواء الحرية التي عرفتها تونس بعد ١٤ يناير ٢٠١١ -والتي عرفت إصدار مجموعة من النصوص القانونية التحررية، من بينها المرسوم المتعلق بالجمعيات- التونسيين على الانخراط في العمل المدني بمجالاته المختلفة. وهو ما أدى إلى تضاعف عدد الجمعيات والنقابات مقارنةً بما قبل ٢٠١١. وأصبح مفهوم «المجتمع المدني» شائعًا في السنوات الأخيرة. إذ كثيرًا ما يتم تداوله في الإعلام، ومن قبل السياسيين، ومن قبل الباحثين الساعيين إلى تفسير وفهم التغيرات التي تعرفها تونس بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام في ظل ما اتُفق على تسميته بالربيع العربي. في الواقع، يضع العديد من المختصين في دراسات الدمقرطة المجتمع المدني من بين الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي، حيث يمكن أن يؤدي النشاط المدني القوي إلى الدفع بالنظام السياسي إلى الديمقراطية. وقد تبلورت هذه الفرضية خصوصًا من خلال تحليل الموجة الأولى من الدمقرطة التي عرفتها أوروبا منذ القرن التاسع عشر. وقد كان بروز مفهوم المجتمع المدني نفسه، منذ القرن الثامن عشر، في مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية حين شرعت العديد من الدول الأوروبية في الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية. [1]

وسادت هذه الفرضية في التحليل السياسي تجاه العالم العربي منذ تسعينات القرن الماضي، وخصوصًا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١.[2] وتعزز الاهتمام بالمجتمع المدني في ظل التغييرات التي عرفتها المنطقة العربية بعد ٢٠١١ نظرًا للدور الذي قام به المجتمع المدني خصوصًا في تونس. فعاد المفهوم كموضوع بحثي يندرج في سياق الانتقال الديمقراطي والدمقرطة في العالم العربي لمحاولة فهم وتفسير الربيع العربي. وقد تم تسجيل اهتمام معرفي مكثف من الناحية الكمية والكيفية من قبل باحثين تونسيين وأجانب في اختصاصات متعددة، وخصوصًا علم الاجتماع والعلوم السياسية. وتمّ التركيز خصوصًا على دور المجتمع المدني في الدفع بعملية الدمقرطة من خلال تدخله في عدة سياقات، كالسياق الدستوري وسياق العدالة الانتقالية. فتمّ انتاج كم مهم من المعرفة حول هذا المفهوم سواء في إطار العمل الأكاديمي (رسائل الماجستير والدكتوراه) أو من قبل مراكز البحث المحلية والإقليمية والدولية وتقارير المنظمات الدولية. كما تم تنظيم العديد من الورشات والدورات التكوينية حوله. ورغم هذه الأهمية والقدر الذي ناله المفهوم من الاهتمام المعرفي في اختصاصات متعددة، لم يتم التفكير في وضع مقررات خاصة به، سواء على مستوى الإجازة أو على مستوى الماجستير. إذ نلاحظ ضعف الاهتمام الأكاديمي بمفهوم المجتمع المدني في مقابل كثافة الاهتمام

[1] أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تونس المنار

[2] Boose Jason William, “Democratization and Civil Society: Libya, Tunisia and the Arab Spring”, Journal of Social Sciences and Humanity, Vol. 2, No. 4, July 2012, p. 310.

البحثي. وهذا يعود إلى عدة أسباب، منها ما يتعلق بالاختصاص الأكاديمي نفسه ومنها ما يخص الجامعة كحاضنة لهذه الاختصاصات والمسؤولة بدرجة أولى على إنتاج المعرفة.

قلة تدريس المجتمع المدني واختلاف المداخل

تجسد الاهتمام بالمجتمع المدني كموضوع معرفي، على المستوى البحث الأكاديمي، من خلال مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تزايد عددها، نسبيا، خصوصًا بعد 2011. كما اهتم العديد من الباحثين الجامعيين بهذا المفهوم في إطار التعاون مع مراكز البحث المحلية والدولية. في المقابل، لم يحض هذا المفهوم بحيّز كاف ضمن العملية التدريسية. فهو شبه غائب عن المقررات الدراسية والشهادات الجامعية المختصة. وهو مفهوم متعدد الجوانب يمكن أن يكون موضوع اهتمام عدة اختصاصات في العلوم الاجتماعية لكن بمداخل مختلفة. وإذا اقتفينا أثر هذا المفهوم في برامج التدريس، في إطار مختلف اختصاصات العلوم الاجتماعية المؤهلة دون غيرها أن تدرجه ضمن مقرراتها، سنجد أنه يتراوح بين الغياب والوجود المحتشم.

إذ نسجل غياب تدريس مفهوم المجتمع المدني كمادة مستقلة في إطار برامج تدريس الفلسفة بمختلف المؤسسات الجامعية. وذلك رغم المكانة التي يحظى بها المجتمع المدني في إطار المعرفة الفلسفية نظرًا لارتباطه بالفكر الفلسفي. إذ يعود المفهوم إلى العهد اليوناني وإلى الفلسفة الإغريقية. واكتسبت فكرة المجتمع المدني طابعها الحديث بفضل فلاسفة الأنوار كمونتسكيو وجون لوك، ولكن أيضًا بفضل فلاسفة القرن التاسع عشر كـ توكفيل وهيغل، حيث تبلورت فكرة المجتمع المدني كمجال فعل مستقل عن الدولة.

أما بالنسبة للدراسات القانونية، فقد تمّ تدريس مادة حول «المنظمات الاقتصادية والاجتماعية في تونس» بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس (جامعة تونس المنار). وذلك على مدى عشر سنوات، امتدت من 2008 إلى 2018. وكانت المادة تدرس لطلبة السنة الأولى من الإجازة التطبيقية في القانون. وتم إدراج هذه المادة في البرامج الدراسية التي تم إقراراها في إطار الانخراط في نظام إمد (إجازة - ماجستير - دكتوراه) سنة 2008. ويتعلق مضمونها بتدريس المنظمات الوطنية في تونس ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. ويتعلق الدرس تحديدًا بالاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للتجارة والصناعة. وتتناول مقدمة الدرس تقديمًا عامًا لمفهوم المجتمع المدني وتعريفه. وفي 2018 تم التخلي عن هذه المادة مع إقرار إصلاح نظام الدراسة في إطار الإجازة الوطنية الموحدة ذات الثلاث سنوات. وقد رأى القائمون على الإصلاح ضرورة تكثيف المواد القانونية في المقررات الدراسية. وهو ما يمر حتمًا عبر التخلي عن المواد التي تبدو جانبية بالنسبة للتكوين القانوني الصرف. كما عجزت وزارة التعليم العالي عن الرجوع إلى نظام الأُستاذية (أربع سنوات) والتخلي عن نظام الإجازة (ثلاث سنوات) بسبب تعثر العمل التشريعي. وهو ما لا يترك مساحة أكبر لإدراج مواد غير قانونية مكملة لتكوين المختصين في القانون، رغم ما يكتسيه ذلك من أهمية.

ولا تحظى العلوم السياسية بحيز كبير في المجال الدراسي بالجامعة التونسية. إذ يقتصر تدريس العلوم السياسية على مستوى الماجستير، دون الإجازة، في ثلاث

كليات هي كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة تونس المنار، وكلية العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية بجامعة قرطاج، وكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سوسة. ولا يوجد أي مادة مستقلة بأي من هذه الماجستيرات تتعلق بالمجتمع المدني. بيد أنه في إطار الماجستير في العلوم السياسية والماجستير المهني في الديمقراطية وإدارة الانتخابات بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس (جامعة تونس المنار)، يتم تناول المجتمع المدني بشكل ثانوي ضمن عدد من المواد. من بين هذ المواد نذكر مادة الانتقال الديمقراطي التي تُدرس لطلبة السنة الأولى من الماجستير المهني وطلبة السنة الثانية من ماجستير البحث. ولا يتم تدريس المفهوم بل تدريس المجتمع المدني كفاعل في إطار عملية الدمقرطة أو كأحد شروطها المسبقة كما ورد في العديد من النظريات. ويتم التعرض للمفهوم، أيضًا، في إطار تدريس مادة تتعلق بالأحزاب السياسية والنظم الحزبية. وهي مادة مشتركة أيضًا بين ماجستير البحث والماجستير المهني. ويتم التعرض للمفهوم في إطار تعريف المفاهيم والمقارنة بين الحزب والجمعية. وتتناول عدد من المواد المُدرّسة في إطار الماجستير المهني حول الديمقراطية وإدارة الانتخابات المجتمع المدني بشكل عرضي. منها مادة الحكومة المفتوحة التي تتناول المجتمع المدني كفاعل أساسي في الديمقراطية التشاركية. ومنها أيضًا مادة التربية المدنية للناخبين التي تركز على دور المجتمع المدني في مجال التنشئة السياسية وتكوين المواطنين. وأخيرًا، تركز مادة المعايير الدولية للانتخابات على دور المجتمع المدني في تأمين نزاهة العملية الانتخابية.

أما من جهة علم الاجتماع، فقد تم إحداث ماجستير مهني حول علم اجتماع التنمية المحلية والعمل الجمعياتي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة تونس. وهو أول ماجستير يهتم بالعمل الجمعياتي لكن في علاقته بالتنمية المحلية.

أما من حيث الأعمال الأكاديمية على مستوى الماجستير والدكتوراه، فقد بيّنت دراسة، قامت بها المختصة في علم الاجتماع فتحية السعيدي، حول الانتاج السوسيولوجي الأكاديمي حول المجتمع المدني من خلال رسائل البحث الجامعي المنجزة منذ السبعينات إلى بداية الألفية الثالثة، ضعف الاهتمام بهذا المفهوم. إذ أن نسبة الأعمال الجامعية التي اهتمت بالمنظمات (إذا اعتبرنا ذلك مؤشرًا على الاهتمام بالمجتمع المدني) لا تتجاوز 3.5%[3] وإن تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني، نسبيًا، بعد ٢٠١١، خصوصًا في شعبة القانون العام والعلوم السياسية، فإن عدد الرسائل الجامعية المعدة في هذا الصدد تبقى قليلة.[4]

هذا هو حال تدريس المجتمع المدني في الجامعة التونسية. فكيف يمكن أن نفسر هذا القصور رغم أهمية المفهوم؟

في أسباب ضعف تدريس مفهوم المجتمع المدني

في الواقع، يندرج الاهتمام المعرفي بمفهوم المجتمع المدني، في تونس، في إطار مختلف السياقات السياسية التي عرفتها البلاد. فقد كان المفهوم غائبًا عن الاهتمامات البحثية للعلوم الاجتماعية في تونس في ستينات

[3] السعيدي فتحية، « مؤشرات الانتاج السوسيولوجي في تونس: المواضيع والاشكاليات »، المجلة الجزائرية للانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، عدد 27، 2005، ص 11-26.

[4] يتبين ذلك من خلال مراجعة سجلات الرسائل الجامعية المودعة في مختلفة الاختصاصات على المنصة الجامعية "البيروني".

وسبعينات القرن الماضي. ولم يبدأ في الظهور في الخطاب الأكاديمي إلا بدايةً من الثمانينات، وخصوصًا لدى المختصين في علم الاجتماع. وذلك في فترة تاريخية عرفت تحولات سياسية، اتسمت بالتحرر السياسي الذي ينبئ بقدوم الديمقراطية. وتم تناول مفهوم المجتمع المدني في هذه المرحلة في إطار التحول نحو التعددية الحزبية.

وحلّل عالم الاجتماع التونسي الراحل عبد القادر الزغل أسباب عدم اهتمام علم الاجتماع، في تونس، بالمفهوم منذ بداية تدريس هذا العلم في الجامعة التونسية كاختصاص أكاديمي في ستينات القرن الماضي.[5] فحاول أن يفهم الرهانات النظرية لتجاهل المفهوم في الخطاب السوسيولوجي ورهانات الاهتمام المعرفي به في الثمانينات.[6] وأكّد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الظرفية التاريخية والمناخ الفكري والأيديولوجي لكل فترة تاريخية مرّ بها الخطاب السوسيولوجي التونسي منذ الاستقلال لفهم أسباب تجاهل مفهوم المجتمع المدني في الستينات والسبعينات ثم بروزه في الثمانينات. إذ لا يوجد تعريف كوني ودقيق من الناحية العلمية لهذا المفهوم. وكل تعريف هو في الحقيقة توجه بحثي يطرح أسئلة خصوصية مرتبطة بظرفية تاريخية معينة بهدف انتاج معرفة علمية جديدة.

ويعود سبب إهمال مفهوم المجتمع المدني في الستينات والسبعينات من قبل المختصين في علم الاجتماع، حسب الزغل، إلى توجه الاهتمام البحثي، على وجه الحصر، ببنى الدولة أو بالبنى الاجتماعية الخاضعة لبيروقراطية الدولة. ويندرج ذلك في إطار سوسيولوجيا التنمية وما ارتبط بها من نظريات التحديث واعتماد تناقض المصالح الاقتصادية كمتغيرات تفسيرية رئيسية للظواهر الاجتماعية المعقدة. وقد كان يُنظر إلى هذه الأخيرة بمنظور الدولة في سياق موجة تراجع الاستعمار. فلم يكن من الممكن التفكير في المجتمع المدني ضمن هذا الإطار المعرفي.

ومع بداية الثمانينات، ومع توالي الأزمات السياسية التي تطلبت تدخل الجيش لقمع التظاهرات الشعبية،[7] تم تداول مفهومين بشكل مترابط بين النخب المثقفة. يتمثل المفهوم الأول في الجمهورية المدنية، حيث تكاد تكون تونس، في تلك الفترة، الجمهورية الوحيدة التي حيّدت الجيش عن العمل السياسي. ويتمثل المفهوم الثاني في المجتمع المدني الذي أصبح يعني مختلف أشكال التنظيم المستقلة عن الدولة. والفكرة الجامعة بين المفهومين هو أن الجمهورية المدنية تكون بمنأى عن أي إنقلاب عسكري طالما اعتمدت على شبكة من التنظيمات المستقلة.

وأصبح مفهوم المجتمع المدني موضوع نقاش عام وظهر في الخطاب الأكاديمي بعد رحيل بورقيبة عن سدة الحكم سنة 1987. ويندرج استعمال مفهوم المجتمع المدني في سياق الانتقال نحو التعددية الحزبية في ظل التحرر السياسي الذي عرفه النظام في بداية عهد بن علي. وكان يدل على سياق استقلالية الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والاجتماعية عن الدولة، التي تشكل

[5] تأسس قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة تونس بمقتضى الامر المؤرخ في 14 أبريل 1961.

[6] Zghal Abdelkader, « Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme », Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXVIII, 1989, pp. 207-228.

[7] أزمة الاتحاد العام التونسي للشغل والاضراب العام سنة 1978، وأحداث قفصة ومحاولة الانقلاب المدعومة من النظام الليبي سنة 1980، وأحداث الخبز سنة 1984.

العائـق الوحيـد أمـام اسـتقلالية المجتمـع المدنـي. لكـن أخـذ هـذا المفهـوم معنـى جديـدًا مـع إعـلان الإسـلاميين عـن موقفهـم المناهـض لمدنيـة الدولـة سـنة 1989. فأصبـح يـدل علـى مجمـوع المنظمـات (أحزابًـا وجمعيـات) المسـتقلة عـن الدولـة، مهمـا كانـت خياراتهـا الأيديولوجيـة واختلافاتهـا حـول العديـد مـن المسـائل الفكريـة والسياسـية، لكنهـا، تلتقـي حـول كونيـة حقـوق الإنسـان والحريـات الفرديـة.

وبشـكل عـام، يعتبـر عبـد القـادر الزغـل أن بـروز مفهـوم المجتمـع المدنـي فـي الخطـاب السوسـيولوجي الأكاديمـي فـي الثمانينـات مـن القـرن الماضـي يعـود إلـى مـا يسـميه «أزمـة علـم الاجتمـاع العربـي» المرتبطـة بأزمـة نظريـات التنميـة والتحديـث منذ السـبعينات. كما أنه تعبير عـن تراجـع الدولـة عـن دورهـا الاقتصـادي، بعـد ذلـك، تحـت ضغـط المؤسسـات الماليـة الدوليـة.

أزمة الجامعة

نعيـد السـؤال مـرّة أخـرى عـن أسـباب إهمـال تدريـس مفهـوم المجتمـع المدنـي فـي الجامعـة التونسـية. لا أدعـي الإلمـام بالإجابـة. لكـن قـد نفسّـر ذلـك مـن خـلال أزمـة الجامعـة نفسـها علـى مسـتويين. يتمثـل المسـتوى الأول فـي تدريـس العلـوم الاجتماعيـة ويتمثـل الثانـي فـي نظـام التعليـم الجامعـي. فيمـا يتعلق بالمسـتوى الأول، يعانـي تدريـس العلوم الاجتماعيـة بالجامعة التونسـية مـن أزمـة مزمنـة. وهـي أزمـة ترتبـط، بشـكل عـام، بالاسـتبداد، الـذي يهمـش الاختصاصـات التـي مـن شـأنها أن تبنـي فردًا قـادرًا علـى التفكيـر والنقـد، فتسـتقطب المؤسسـات الجامعيـة المختصـة بتدريـس الآداب والعلـوم الإنسـانية (اللغـات، خصوصًـا العربيـة، والفلسـفة وعلـم الاجتمـاع وعلـم النفـس، إلـخ) الطلبـة الذيـن لـم يحصلـوا علـى معـدّلات مرتفعـة فـي امتحـان الباكالوريـا (شـهادة ختـم الـدروس الثانويـة)، خلافًـا للاختصاصـات العلميـة (خصوصًـا الطب والهندسـة) التي تسـتقطب التلاميـذ المتميزيـن والنجباء ذوي المعـدلات العاليـة. وتعانـي العلـوم السياسـية أزمـة متواصلـة رغـم الوعـي بأهميتهـا بعـد ٢٠١١، حيـث، إضافـةً إلـى تهميـش السـلطة السياسـية لهـا، لـم تسـتطع أن تسـتقل بذاتهـا وتخـرج مـن جلبـاب الدراسـات القانونيـة. فهـي لا تـزال تُـدرس كاختصـاص، علـى مسـتوى مرحلـة الماجسـتير، بكليـات الحقـوق.

أمـا علـى المسـتوى الثانـي، تعانـي الجامعـة التونسـية منـذ أكثـر مـن عقديـن مـن الزمـن وخصوصًـا منـذ الانخـراط فـي نظـام إمـد (إجـازة - ماجسـتير - دكتـوراه)، سـنة ٢٠٠٨. وقـد قلّـص هـذا النظـام الجديـد عـدد سـنوات الدراسـة علـى مسـتوى الإجـازة مـن أربـع الـى ثـلاث سـنوات. إضافـةً إلـى ذلـك، أصبحـت المـواد تُـدرس حسـب نظـام السداسـي (أي مـا يعـادل أربعـة عشـر أسـبوعًا). فالتقليـص مـن الحيـز الزمنـي للتكويـن، دفـع بـكل اختصـاص إلـى إدراج المـواد المتعلقـة بـه علـى حسـاب المـواد الأخـرى المكمّلـة للتكويـن والتـي قـد تفتـح آفاقًـا أخـرى أمـام الطالـب. إضافـةً إلـى ذلـك، ونتيجـةً للسياسـات العموميـة المفتقـدة للرؤيـة فـي مجـال التعليـم، كان علـى الجامعـة أن تواجـه التحـدّي الكمـي حيـن قـرّر النظـام السياسـي ترفيـع عـدد الناجحيـن فـي امتحـان الباكالوريـا. وهـو مـا أدى إلـى قبـول أعـداد متزايـدة مـن الطلبـة الجـدد دون تهيئـة المؤسسـات الجامعيـة مـن ناحيـة القـدرة علـى التأطيـر والعـرض البيداغوجـي والبنيـة التحتيـة، فـي ظـل غيـاب اسـتراتيجية واضحـة للنهـوض بالمسـتوى التعليمـي.

الخلاصة

يندرج ضعف تدريس مفهوم المجتمع المدني في تونس منذ تأسيس الجامعة التونسية تحت سياقات متعددة منها ما يتعلق بإشكاليات التخصصات المختلفة من حيث علاقتها بالسلطة السياسية ومن حيث القضايا المركزية التي تهتم بها. وترتبط هذه القضايا أساسًا بتطور الظرفية التاريخية من حيث الاهتمام بقضايا الديمقراطية والعلاقة بين الدولة والمجتمع. ومن الطبيعي أن ترتبط إشكاليات البحث العلمي بالقضايا الراهنة. بيد أن تدريس العلوم الاجتماعية لا يزال يعاني التهميش رغم الوعي بأهميته بعد ٢٠١١, إذ تبقى المشكلة الأساسية مرتبطة بمدى القدرة على إصلاح المنظومة الجامعية بشكل عام والجامعة العمومية بشكل خاص. فرغم أن تونس, بعد ٢٠١١, خاضت تجربة انتقال ديمقراطي وتخلصت إلى حد ما من الاستبداد, بيد أن الجامعة لا تزال تعيش مخاض الانتقال وتبحث عن أفضل السبل للإصلاح. ولا يزال هذا الإصلاح معطلًا شأن بقية الإصلاحات الكبرى في البلاد.

المراجع

السعيدي فتحية, « مؤشرات الانتاج السوسيولوجي في تونس: المواضيع والاشكاليات », المجلة الجزائرية للانتروبولوجيا والعلوم الاجتماعية, عدد 27, 2005, ص 26-11.

Boose Jason William, "Democratization and Civil Society: Libya, Tunisia and the Arab Spring", Journal of Social Sciences and Humanity, Vol. 2, No. 4, July 2012, p. 310-315.

Cavatorta Francesco, « Le printemps arabe : le réveil de la société civile. Aperçu général », Med.2012, pp. 83-90, iemed.org :

https://www.iemed.org/observatori-fr/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2012/Cavatorta_fr.pdf

Dhaher Najm, « l'Université tunisienne: entre localisation et internationalisation », JHEA/RESA, vol. 7, numéro 3, 2009, pp. 87-103.

Ferrié Jean-Noël, « Les limites d'une démocratisation par la société civile en Afrique du Nord », 2004, SciencesPo, centre de recherche International
https://www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/artjnf2.pdf

Zghal Abdelkader, « Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme », Annuaire de l'Afrique du Nord, Tome XXVIII, 1989, pp. 207-228.

إنتاج المعرفة حول المجتمع المدني:
حالة الدراسات العليا بالجامعات المصرية

د. أمل حمادة [1]

تؤكد الورقة المفاهيمية لهذا التقرير على استمرار السجال حول معنى وإجراءات المجتمع المدني بالإضافة إلى تجلياته المؤسسية. ونضيف إلى هذه السجالات غياب الدراسات التي ترى في المجتمع المدني وظيفة يقوم بها بين النظام السياسي والمجتمع في صورته الكبرى غير المنظمة. فالمجتمع المدني يقوم بوظيفة التوسط بينهما لحمايتهما وضمان استقرار العلاقات المنظمة لهما. هذا التعريف يتجاوز البحث عن المؤسسات التي تترجم المجتمع المدني ويحاول التأكيد على الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني، وهو بالتالي يراقب الأشكال والكيانات غير التنظيمية في تفاعلاتها مع السلطة والمجتمع في شكله الأكبر.

نختبر في هذه الورقة القصيرة إتجاهات التعامل مع المجتمع المدني في خبرة رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الحكومية المصرية وقد تم مسح موقع اتحاد مكتبات الجامعات المصرية الموجود على الرابط التالي:
http://srv3.eulc.edu.eg/eulc_v5/libraries/start.aspx?fn=ApplySearch&SearchId=162432168&frameName=&PageNo=25&PageSize=10

يتميز هذا الموقع بأنه يضم مكتبات الجامعات المصرية ومقتنياتها بالإضافة إلى قوائم برسائل الماجستير والدكتوراه للباحثين الحاصلين على الدرجتين من الجامعات المصرية (مصريين وعرب) بالإضافة إلى قائمة بعناوين الرسائل قيد البحث. وتم البحث تحت الكلمات المفتاحية التالية: المجتمع المدني، والمجتمع المدني والديمقراطية، والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ونظريات المجتمع المدني، وتطبيقات المجتمع المدني. وقد تم الاعتماد على هذا الموقع بالأساس لأكثر من اعتبار: الأول هو إغلاق المكتبات التابعة للجامعة في ظل الظروف المحيطة بالكوفيد- ١٩ وبالتالي صعوبة التحصل على النسخ الفعلية للرسائل الجامعية. أما الاعتبار الثاني أن هذا الموقع لديه قواعد بيانات تخص الجامعات الرئيسية الكبرى في مصر كجامعة القاهرة والإسكندرية وعين شمس وغيرها من الجامعات الكبرى بالإضافة إلى عدد محدود من الجامعات الخاصة (ولكنها لا تحتوي على التخصصات ذات الصلة بموضوع الورقة، مثل الأكاديمية البحرية) وبالتالي يمتلك قاعدة بيانات ضخمة تسمح لنا باكتشاف حالة المعرفة وانتاجها في موضوع المجتمع المدني.

يمتلك الموقع قاعدة بيانات تخص رسائل الماجستير والدكتوراه التي تم الانتهاء منها وكذلك المسجلة ومازالت قيد البحث. وفي السطور القادمة سيتم مناقشة الخطوط العامة لكل من الفئتين بناءًا على المعلومات المتوافرة على الموقع.

بالنسبة للرسائل قيد البحث فهناك ٢٥١ مشروع رسالة ماجستير ودكتوراه (هناك

[1] مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة

بعض التكرار في عدد من الرسائل وبعض العناوين غير ذات الصلة المباشرة بموضوع المجتمع المدني) تحت عنوان المجتمع المدني ولكن المعلومات المتوفرة تحت كل عنوان لا تتجاوز اسم الباحث وعنوان الرسالة واسم المشرف (المشرفين) والكلية بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية. وتكشف لنا قراءة هذه العناوين عن غلبة التعامل مع المجتمع المدني باعتباره متطابقًا مع مفهوم المنظمات غير الحكومية والتي يتم التعامل معها على أنها أداة مساندة لدور الدولة في تحقيق التنمية بمعناها الشامل، أو دورها (المنظمات غير الحكومية) في دعم التحول الديمقراطي وخاصة فيما يتعلق بمشاركة المواطنين في مشروعات التنمية والتعليم. وتركز هذه المشروعات على الحالة المصرية بشكل عام بالإضافة إلى وجود عدد من حالات الدراسة في بعض الدول العربية كالعراق والمغرب على سبيل المثال. يُذكر أن عدد كبير من هذه المشروعات (معظمها سُجل في الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠) تم تسجيلها في كليات الآداب والتربية ويتناول بالأساس دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم أدوار فئات بعينها كأصحاب الاحتياجات الخاصة أو الأطفال أو النساء، وتقييم برامج تقدمها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية في مجال التعليم بالأساس، بالإضافة إلى وجود حالات دراسية في محافظات مختلفة (مناطق الدراسة منتشرة جغرافيًا خارج إطار القاهرة الكبرى والإسكندرية، ولكن مع التركيز على الوجه البحري على حساب الصعيد) وهناك عدد قليل من الرسائل، رسالتين تحديدًا تتناولا مفهوم المجتمع المدني على المستوى النظري وتدارسا موقعه في أفكار المفكرين الليبراليين.

أهمية هذه الرسائل قيد الدراسة أنه عند الانتهاء منها يمكن القول أن خريطة الاهتمام بالمجتمع المدني من المرشح أن تتغير على المستويات التالية: أولًا التخصصات: كما سبق القول فمعظم المشروعات مُسجلة في أقسام كليات الآداب وكذلك كليات التربية في الجامعات المختلفة، على عكس الرسائل التي تم الانتهاء منها والتي سيتم مناقشتها في الفقرات التالية. من ثم هناك اتساع وتنوع في الخلفيات العلمية في الجماعة البحثية المهتمة بالمجتمع المدني وإن انتموا جميعًا للعلوم الإنسانية بمعناها الواسع. على مستوى الانتشار الجغرافي للباحثين وللموضوعات، فقد لوحظ أن توزيع كلًا من الباحثين والموضوعات البحثية أكثر انتشارًا من الموضوعات التي تم الانتهاء منها بالفعل والتي تركز على القاهرة والجامعات الكبرى.

على مستوى الموضوعات فما زال هناك تركيز على الجوانب الإجرائية والأدائية في المجتمع المدني على حساب الاهتمام بالمناقشة النظرية أو النقدية للمفهوم. فمعظم الموضوعات تغطي أدوارًا لمؤسسات المجتمع المدني في تطبيق برامج تنموية معينة أو رفع كفاءة أدوات تعليمية بعينها. وهو الأمر الذي من شأنه تدعيم المعرفة المرتبطة بأداء المؤسسات ولكن بطبيعة الحال يفتقر إلى أي نقاش نقدي حول تعريف المجتمع المدني أو مؤسساته أو حتى علاقته بالدولة، بالإضافة إلى الغياب شبه الكامل (باستثناء دراسة أو اثنين) لعلاقة المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي و/أو دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي.

أما فيما يتعلق بالرسائل التي تم الانتهاء منها، فيذكر الموقع البيانات الأساسية للرسالة

من حيث اسم الباحث والمشرف/ المشرفين بالإضافة إلى الكلية والجامعة التي حصل منها على الدرجة العلمية والتاريخ بالإضافة إلى الكلمات المفتاحية وملخص لموضوع الرسالة. هناك عدد قليل من الرسائل يتواجد عرض لعدد معين من الصفحات، ولا يُعرف معيار لاختيار هذه الرسائل بعينها (هل هو قرار الباحث أم قرار الموقع). تم البحث فيما يزيد عن ٣٥٠ عنوان (هناك درجة من التكرار في العناوين وكذلك بعض الرسائل غير ذات الصلة المباشرة بالموضوع) باستخدام الكلمات المفتاحية السابق الإشارة إليها وهناك عدد من الملاحظات بخصوص هذه الرسائل الموجودة على الموقع:

أولًا من حيث الكليات: يجمع الموقع رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية خلال العقدين الفائتين. وبالنسبة لموضوع المجتمع المدني فالكليات التي قامت بإجراء دراسات في هذا السياق هي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (الكلية الأم في جامعة القاهرة بالأساس) وكلية التربية والآداب بالإضافة إلى كلية الإعلام.

وبالنسبة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة باعتبارها صاحبة عدد الدراسات الأكبر فتوزع الاهتمام في داخل أقسامها ما بين قسم الإدارة العامة وقسم العلوم السياسية وهو الأمر المفهوم نتيجة طبيعة الموضوع وارتباطه بقضايا وأجندة السياسة العامة.

هناك عدد محدود من الدراسات عن عدد من الدول العربية كالأردن والمغرب والبحرين والسعودية وإيران بالإضافة إلى أكثر من دراسة عن إسرائيل، وعدد محدود من الدراسات عن الولايات المتحدة الأمريكية وغياب يكاد يكون كامل للحالة الإفريقية أو الآسيوية أو الأوروبية.

معظم عناوين هذه الرسائل تكشف عن توجه لدراسة المجتمع المدني باعتباره قاطرة للتحول الديمقراطي، خاصةً بعد الموجة الأولى لثورات الربيع العربي. وتطابق هذه الدراسات بين مفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، فيكاد يقتصر المفهوم عليها دون أي جوانب فلسفية أو تنظيمية أخرى، فهناك عدد كبير من الرسائل يدرس دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي سواء في مصر أو غيرها من الدول العربية كالبحرين والمغرب والأردن والسعودية. كما أنه هناك أكثر من رسالة تناقش دور هذه المنظمات في ثورات الربيع العربي وما ارتبط بها من أسئلة تتعلق بالتمويل أو بالإدارة الداخلية أو ملفات بعينها وعلى رأسها ملف حقوق الإنسان. هناك أيضًا عدد من الرسائل التي تدرس دور المجتمع المدني في دعم وتمكين النساء في المجال السياسي أو حتى دعم القيادات النسائية الإدارية، بالإضافة إلى التركيز على حقوق النساء وذلك من خلال اختبار حالات بعينها لمنظمات غير حكومية نسوية.

من ناحية ثانية لوحظ أن التركيز الجغرافي لهذه الرسائل على دول المنطقة العربية وجوارها كتركيا وإيران، مع وجود بعض الاستثناءات في دراسة دول كماليزيا واليابان ودراسة وحيدة عن دولة افريقية (أوغندا). وحظيت إسرائيل وفلسطين باهتمام عدد من الباحثين، فعلى سبيل المثال هناك رسالة عن دور المجتمع المدني في بناء النظام السياسي الإسرائيلي وأخرى تناقش العلاقة بين مفهوم التمكين وبناء المجتمع الفلسطيني في مواجهة

الاحتلال الإسرائيلي والتي يمكن القول أنها استبطنت التيار النقدي في تعريف المجتمع المدني والذي يرى فيه محاولة للتغطية على سياسات دولية وانحيازات مؤسسية وممارسات دولة الاحتلال وعجز السلطة الوطنية.

من ناحية ثالثة تركز بعض هذه الرسائل على عدد من قضايا التنمية وخاصة التعليم وتقديم الخدمات التعليمية, ومن ثم تناقش دور المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات تعليمية بعينها أو مساندة الدولة في تقديم خدمات تعليمية بعينها (كالإتاحة الرقمية أو التطوير التكنولوجي). وتكشف لنا ملخصات هذه الدراسات عن رؤية للتعليم بالتركيز على بُعده التنموي وما يرتبط بخلق المواطن الصالح القادر على المساهمة في تنفيذ مشروعات الدولة التنموية.

من ناحية رابعة لوحظ ظهور عدد من الرسائل يركز على دراسة هياكل منظمات المجتمع المدني من حيث الديمقراطية الداخلية والبناء المؤسسي وتقييم أداءها في مجالات مختلفة أو قدرتها على التواصل مع الجماهير واستخدام أدوات جديدة لتحقيق هذا التواصل. وكما سبقت الإشارة هناك تطابق شبه كامل بين مفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دون غيرها من أبعاد المفهوم أو ترجماته المؤسسية أو المجتمعية. كما أن هناك غياب للبعد المقارن سواء على مستوى الوطن العربي أو تجارب دولية غربية أو شرقية, فدراسة الحالة هي السمة الأغلب وهو ما يفقد هذه الدراسات القدرة على تقديم رؤية نقدية سواء لاتجاهات التعريف أو الممارسات أو حتى المؤسسات المختلفة المرتبطة بتجارب المجتمع المدني في سياقات متمايزة.

من ناحية خامسة فيبدو من ملخصات هذه الرسائل اعتمادها على المناهج التقليدية في الدراسة, التي تتسم بالطابع الوصفي التاريخي واستخدام مفاهيم بعينها خاصة مفهوم الدور. ولا يبدو وجود أي استخدام لمناهج كمية مثلًا أو تحليل خطاب أو المناهج المؤسسية. يُذكر أن بعضها استعان بتصميم استمارات استبيان ومقابلات خاصة في الموضوعات التي تضمنت تقييم لأداء مؤسسة بعينها أو لفهم مدركات مستقبلي بعض الخدمات. وأخيرًا فهناك عدد محدود من الدراسات التي تناولت جوانب نظرية حول المجتمع المدني مثل الدراسة التي عنيت بدراسة العلاقة بين المجتمع والدولة أو تلك التي اهتمت بعملية بناء المفهوم في أوروبا ومقارنته بالخبرة المصرية. ولكن يمكن القول أن السمة الغالبة على دراسة المجتمع المدني على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه تقترب من المفهوم في ترجمته المؤسسية الرسمية فقط باعتباره منظمات غير حكومية ومنظمات أهلية دون أي محاولة لتجاوزه والنقاش حول فلسفة المجتمع المدني أو الأدوار التي يلعبها في التوسط بين الدولة كمؤسسة والمجتمع بشكله الأوسع.

خاتمة

هل يمكن الحديث عن إنتاج معرفة في مجال الدراسات العليا حول المجتمع المدني؟

قد يكون من المبالغة محاولة الإجابة على هذا السؤال بشكل حاسم في ضوء حجم هذه الورقة وفي ضوء المعلومات المتاحة في ظل ظروف إغلاق الجامعات. ولكن يمكننا بطبيعة الحال تلمس الملامح العامة للخريطة البحثية في مستوى الدراسات العليا. على مستوى التدريس في مستوى البكالوريوس فيمكن

القول أن تدريس موضوع المجتمع المدني وما يرتبط به من قضايا ومسائل نظرية ومنهاجية هو موضوع من ضمن موضوعات للتدريس في مقررات مختلفة. ويذكر أن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كانت قد طرحت دبلومة لدراسة المجتمع المدني وحقوق الإنسان من ضمن عدد من الدبلومات المتخصصة في قسم العلوم السياسية. ولكن توقفت هذه الدبلومة إما لعدم وجود اهتمام وسط أعضاء هيئة التدريس لتدريس موادها أو عدم وجود طلب عليه من جانب الطلاب أو كلا السببين.

ويكشف لنا العرض السابق أنه لا يمكن القول أن مسألة انتاج المعرفة والتي هي أحد محاور الدراسات العليا خاصة في مرحلة الدكتوراه - هي متحققة بشكل مثالي. فمعظم العناوين والمناهج والموضوعات التي تركز عليها بغض النظر عن الخلفيات والتخصصات في موضوع المجتمع المدني هي من ضمن الموضوعات التقليدية والتي قد تكون مكررة في بعض الحالات (خاصة في دراسات العلاقة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي). على مستوى آخر فهناك مشكلة تتعلق بتجذير المفهوم في البيئة العربية, فمازال مفهوم المجتمع المدني كغيره من معظم مفاهيم العلوم السياسية يعاني من ضعف قدرة الباحثين على مواجهة إشكاليات العلاقة بين المفهوم الذي نشأ في الغرب والبيئة العربية الشرق أوسطية التي تتشابه في نقاط وتختلف في نقاط أكثر مع هذه البيئة الأصلية. هذه الإشكاليات من شأنها أن تعيق أي اشتباك حقيقي مع النقاش النظري أو تطبيقاته العملية.

لا شك أن هناك حاجة لبذل مزيد من الجهد في تحليل مضمون هذه الرسائل واكتشاف جوانبها المختلفة وهو الأمر الذي نطمح لاستكماله في المستقبل.

المجتمع المدني في الجامعات السودانية:
التدريس وإنتاج المعرفة

د. منزول عسل [1]

مقدمة

بسقوط نظام البشير عقب ثورة ديسمبر 2018 الشعبية في السودان، انفتح المجال للمجتمع المدني في السودان انفتاحًا واسعًا، ولا غرو في ذلك إذ أن شعار «مدنية» مثل أحد الشعارات الأساسية في حراك الثورة السودانية. رغم ما اعترى عمل المجتمع المدني من مشاكل نسبة للقمع الوحشي لنظام البشير، فقد ساهم الناشطين في المجتمع المدني بصورة حاسمة في تنظيم الحراك الذي قاد إلى سقوط البشير في أبريل 2019. والحال كذلك، السودان موعود بمجتمع مدني فعال في الفترة القادمة وقد ينعكس هذا في المجال العلمي ليتم تأسيس برامج أكاديمية، غائبة حاليًا، عن المجتمع المدني.[1]

مع أهمية المجتمع المدني في السودان لعظم دوره في التغيير السياسي والاجتماعي في السودان، يغيب المجتمع المدني كمادة تدريسية في الجامعات السودانية. كما أن الإنتاج المعرفي عن المجتمع المدني، بغض النظر عما المقصود بالمجتمع المدني، قليل مقارنة بالأهمية العلمية والعملية لهذا المصطلح. قد يكون للسجال المعرفي حول مفهوم المجتمع المدني دور في غياب برامج علمية أو تدريسية عن المجتمع المدني. كما أن عداء نظام البشير الذي حكم السودان لمدة ثلاثين عامًا له دور في تحجيم تعامل المؤسسات الأكاديمية مع المجتمع المدني في السودان. تلقي هذه الورقة الضوء على وضع المجتمع المدني في المؤسسات الأكاديمية وكيف يتم إنتاج المعرفة حوله في السودان. تبدأ الورقة ببعض المعالجات المفاهيمية وكذلك بعرض مختصر لتاريخ المجتمع المدني في السودان ومن ثم تدلف للموضوع الرئيسي للورقة والذي يتمثل في واقع المجتمع المدني في الجامعات السودانية. تختم الورقة بما يمكن أن يكون عليه حال المجتمع المدني في المؤسسات الأكاديمية في السودان عقب الإطاحة بالنظام الدكتاتوري.

مفهوم المجتمع المدني

هناك مشكلة أساسية تواجه المهتمين بقضايا المجتمع المدني تتمثل في غياب تعريف دقيق للمصطلح. وهنالك اتجاه عام للنظر لكل التشكيلات خارج الإطار البيروقراطي للدولة بإنها «مجتمع مدني».[2] فالنظر للمجتمع المدني بأنه خارج الإطار البيروقراطي للدولة يفترض بأنه معارض للدولة. لكن هذا الافتراض ليس دقيقًا في الإطار الإفريقي: «على الرغم من أن هذه المنظمات لها ذاتية، فإنها غير مستقلة تمامًا عن الدولة لأن الدولة هي الضامن لهذه الذاتية أو الاستقلالية».[3] هنالك أيضًا القول بأن «غالبية منظمات المجتمع

[1] أستاذ الانثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة الخرطوم

[2] - R. Bereketeab (2009): "Conceptualising civil society in Africa: the case of Eritrea," Journal of Civil Society, 5 (1), p.35.

[3] - M. Mamdani (1996): Citizen and Subject: contemporary Africa and the legacy of late colonialism. Princeton: Princeton University Press, p.15.

المدني القوية والفاعلة تتلقى الدعم من الدولة وتعمل وفقا لقوانين دولها».[4] في اتجاه مشابه وفي الحالة السودانية «التعارض بين المجتمع المدني والدولة والذي يبدو في بعض التعريفات الخاصة بالمصطلح به بعض الوجاهة، كما يبدو في حالة المجتمع المدني في ولاية كسلا. لكن يجب ألا نكون قصيري النظر: بالضرورة يجب أن يكون هنالك جسم ينظم وجود هذه المنظمات المختلفة والتي تقع تحت مظلة المجتمع المدني».[5]

هنالك السؤال عن من يجب أن يكون في منظومة المجتمع المدني؟ بصورة عامة يوجد قبول وسط المهتمين بدراسات المجتمع المدني بتبني تعريف واسع وفضفاض والنظر للمجتمع المدني بحسبانه يشمل الروابط الرسمية وغير الرسمية، التقليدية والحديثة، الدينية والعلمانية، المدنية والإثنية.[6] بهذا الفهم الشامل فإن منظمات المجتمع المدني تشمل «الروابط، مع أو ضد الحكومة، التي تعمل على إنجاز الديمقراطية وحقوق الإنسان، سيادة حكم القانون، تخفيف حدة الفقر، الحفاظ على البيئة، حل النزاعات، التنمية، التعاضد المجتمعي، إلخ..».[7]

هنالك أيضًا السؤال: لماذا نهتم بالمجتمع المدني؟ الإجابة عن هذا السؤال يقع ضمن النظرية السياسية، والتي تعارض الهيمنة المطلقة للدولة، والقائلة بأن المجتمع المدني يراقب هذه الهيمنة. في هذا الإطار يشير براتون إلى أنّ: «العناصر العامة في خطاب المجتمع المدني تمثل نقدًا لهيمنة الدولة على الحياة العامة، وتفضيل الإصلاح على الثورة، كما تحمل إستراتيجية للتغيير السياسي عن طريق المفاوضات والانتخابات. بهذا الفهم فإن نظم المراقبة التقليدية لمكونات الحكومة الثلاثة (القضاء، البرلمان، الحكومة) تحتاج لأن تدعم بواسطة المجتمع المدني».[8]

عرف براتون المجتمع المدني باعتماد ثلاثة جوانب: «يعرف المجتمع المدني بأنه فضاء من التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والدولة، ويتضح ذلك من خلال نماذج التعاون المجتمعي وبناء الروابط الطوعية وشبكات التواصل العامة.» بهذا المعنى فإن أهم قيم المجتمع المدني تتمثل في الثقة والتبادل والتسامح والشمول. أما فيما يلي التفريق بين المجتمع المدني والدولة، فيري براتون أن «الدولة هي حقل أو نطاق القوة والتي من خلالها تعمل الصفوة للهيمنة على المجتمع. على النقيض من ذلك، فإن المجتمع المدني هو حقل التراضي والذي من خلاله يختار المواطنون قبول أو رفض سلطة الدولة.»[9]

من المهم التفريق بين مدخل النظرية السياسية ومداخل دراسات التنمية فيما يتعلق بتعريف المجتمع المدني. المدخل التنموي يركز على التآزر والتكامل بين دولة قوية ومجتمع قوي للوصول إلى نمو مستدام وخفض الفقر وعلى هذا الأساس هنالك ثلاثة أدوار تنموية للمجتمع المدني تتصل فيما بينها بعلاقات تبادلية: الاقتصادي والاجتماعي

[4] - T. Tvedt (2007): "Development NGOs revisited: a new research agenda", in Paul Opoku-Mensah et al (eds.), Conceptualising NGOs and their roles in development: NGOs, civil society and the international aid system. Aalborg: Aalborg University Press, p.29

5 - M. Assal (2011b): "Contested legitimacy: civil society and peace building in Kassala", Discourse, 1(1), p.81.

[6] Kasfir, N. 1998, "The conventional notion of civil society: a critique," Commonwealth and Comparative Politics, 36 (2): 1-20, R. Bereketeab (2009): "Conceptualising civil society in Africa: the case of Eritrea," Journal of Civil Society, 5 (1), p.35.

[7] R. Bereketeab (2009): "Conceptualising civil society in Africa: the case of Eritrea," Journal of Civil Society, 5 (1), p.36.

[8] Bratton, M. 1994, Civil society and political transition in Africa. Institute of Development Research. Report No. 6, pp 1.

[9] Bratton, M. 1994, Civil society and political transition in Africa. Institute of Development Research. Report No. 6, pp 1-2.

و, بصورة أقل, السياسي. يركز الدور الاقتصادي على تأمين سبل المعيشة وتقديم الخدمات حيثما تكون الدول والأسواق ضعيفة. اجتماعيا ينظر إلى المجتمع المدني على أنه مخزون للرعاية.[10] هذا ينطبق على المنظمات الطوعية والتجمعات الأهلية التي تقوم على خدمة المجتمعات المحلية خصوصًا في أوقات الحاجة والأزمات.

النظرية السياسية تركز على المجتمع المدني في شقه المطلبي وبالتالي فإن المجتمع المدني يتشكل من النقابات والجماعات المطلبية والتي تتقاطع مصالحها, أو لا تتعارض, مع مصالح الأحزاب السياسية. بهذا الفهم فإن الأحزاب السياسية خارج السلطة يمكن النظر إليها كمكون من مكونات المجتمع المدني. بهذا الفهم أيضًا, فإن المجتمع المدني يجابه الدولة ويشجع الشفافية والمساءلة وما يعرف بالحوكمة الرشيدة. عليه فإن المجتمع المدني يوفر القنوات التي من خلالها يستطيع الناس إسماع صوتهم وحماية حقوقهم المدنية والسياسية.

بالنظر إلى التغيرات السياسية في السودان (ثورات 1964, 1985, و2018) يمكن القول بأن تعريف النظرية السياسية ينطبق بصورة كبيرة على الواقع السوداني. لكن هذا لا يعني غياب المجتمع المدني التنموي إذ أن هذا النوع له تاريخ طويل من العمل على مجابهة الكوارث وخدمة المجتمع فيما يلي قضاياه الأساسية, فالمجتمع السوداني مجتمع تكافلي و يتضح ذلك من وجود مؤسسات اجتماعية مثل النفير (أحد أنواع العمل الطوعي خصوصًا في الريف السوداني). الجزء التالي يستعرض المجتمع المدني في السودان.

المجتمع المدني في السودان

نشأ المجتمع المدني السوداني, النقابات المهنية على وجه الخصوص, ابتداءً كذراع أو واجهة لبعض الأحزاب السياسية السودانية في إطار صراع الأخيرة مع الحكومة الاستعمارية, وبالتالي فقد نشأت في حضن السياسة بسبب ارتباطها الوثيق بالأحزاب السياسية. كان من المفترض أن تعمل هذه التنظيمات بعد الاستقلال على أن تكون مستقلة عن الأحزاب السياسية, ولكن ذلك لم يحدث, الأمر الذي باعد بينها وبين قواعدها, وقاد إلى احتكاكات وصراعات فيما بينها على أساس سياسي محض مما أضعفها جميعًا, وجعلها تدور في فلك الأحزاب السياسية. تجربة تجمع المهنيين الذي قاد بنجاح الحراك ضد حكومة البشير جديرة بالتأمل.[11]

ترجع بدايات المجتمع المدني الحديث في السودان إلى السنوات الأولى من القرن العشرين, ممثلًا في المجموعات الدينية والتعليمية التي قاومت الاحتلال البريطاني. ولعل أهم هذه الأجسام هو جمعية اللواء الأبيض, والتي تعتبر البذرة الأولية لمنظمات المجتمع المدني ذات التوجهات السياسية. بدأ مؤتمر الخريجين في العام 1938 وقاد المقاومة السلمية حتى نال السودان استقلاله في العام 1956, ومن بعده أتى الاتحاد العام

[10] مايكل إدواردز, 2015. المجتمع المدني: النظرية و الممارسة. ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين. ص 34. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

[11] تجمع المهنيين يتكون من مجموعات مهنية (مهندسين, أطباء, بياطرة, صيادلة, أساتذة جامعات, الخ.....). امتاز هذا الجسم بفاعلية كبيرة جدا أثناء الثورة السودانية في ديسمبر 2018 وقد نجح في الحصول على قبول ودعم الشارع السوداني حتى سقوط البشير. بدأت بوادر انشقاق واتهامات بأن هنالك بعض الأحزاب السياسية تسيطر على تجمع المهنيين وبأن هذا التجمع هو فقط واجهة للأحزاب اليسارية في السودان (الحزب الشيوعي السوداني).

للمرأة السودانية في العام 1952 مناديًا بالتعليم والأجر المتساوي للمرأة.

قد شهد تاريخ العمل الطوعي في السودان إسهامات ملحوظة للمجتمع المدني في دعم النمو والتطور الاجتماعي، من خلال تفعيل الأعمال الخيرية والوقفية التي تقوم بها الأسر الثرية والشخصيات الدينية المرموقة في المجتمع. ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تقوم ببناء مدارس عمومية، لتقديم مناهج تعليمية تفي باحتياجات الديوان الحكومي، قام المجتمع المدني بالمقابل ببناء المدارس الأهلية الدينية الإسلامية والمسيحية التي تهدف إلى إرساء قيم الدين. وقد كان قيام المعهد العلمي بأم درمان معلمًا أساسيًا في مسيرة التعليم الديني الأهلي في السودان.

وبجانب التعليم الديني، انتشرت للمجتمع المدني السوداني أنشطة ذات طبيعة ثقافية وفكرية، من خلال الجمعيات الثقافية في بدايات القرن العشرين، وصدرت ضمن ذلك أول جريدة سودانية باسم حضارة السودان. وعلى صعيد تنمية الشعور الوطني والمطالبة بالاستقلال من المستعمر البريطاني، تكونت جمعية اللواء الأبيض، وهي التي نظمت ثورة 1924، وقد أسهم في إنجاح هذه الثورة وجود الطبقات المتعلمة في المدارس المختلفة وكلية غردون التذكارية.

كان إنشاء مؤتمر الخريجين في عام 1938، تعبير واضح عن اتساع طبقة الخريجين، والتي جاءت كنتيجة لانتشار التعليم، لا سيما التعليم الأهلي. فقد تم افتتاح المدرسة الأهلية في أم درمان عام 1927. كان هناك محوران أساسيان في تفكير أعضاء مؤتمر الخريجين بجانب القضية السياسية وهما محاربة القبلية والأمية بوصفهما عائقين للوعي السياسي الوطني. لذلك اهتم المؤتمر بالتوسع في إنشاء المدارس الأهلية، فقد دعي المؤتمر إلى تأسيس معهد القرش في عام 1939 ليأوي الأيتام ويقوم على تأهيلهم في ورشة تابعة للمعهد للتدريب المهني والحرفي. وقد أقام مؤتمر (يومًا للتعليم) في عام 1941 لجمع التبرعات لتشييد المدارس الأهلية.

إن تنظيمات المجتمع المدني (خاصة النقابات واتحادات الطلاب) لها الدور الحاسم في التغيير الذي حدث في 1964 و1985، وبالتالي لا يمكن بأي حال تقليل دور المجتمع المدني في التغيير السياسي في السودان.[12] لعب المجتمع المدني كذلك، ممثلًا في تجمع المهنيين، دورًا حاسمًا في إسقاط نظام البشير وقد تكون هذا التجمع من نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والبياطرة والصيادلة. هذه الأجسام ناشطة سياسيًا وبالتالي هي أكثر تنظيمًا وفاعلية إذا ما قورنت بالمنظمات الطوعية التي تعمل في مجال الإغاثة وتقديم الخدمات للمواطنين خصوصًا في أوقات الكوارث.

تجلت أهمية المجتمع المدني كذلك غداة موجة الجفاف والتصحر التي ضربت أجزاء من السودان، حيث أسهمت الطبيعة الطوعية لهذه المنظمات في درء آثار الجفاف.[13] لمعرفة بما يمكن أن يقوم به المجتمع المدني الناشط سياسيًا، حلت حكومة الإنقاذ

[12] في أكتوبر 1964 لعب طلاب جامعة الخرطوم دورا حاسما في الضغط علي ابراهيم عبود للتنحي. اكتسب دور طلاب جامعة الخرطوم الاهمية والزخم عقب مقتل احمد القرشي. أما في ابريل 1985 فقد لعب الطلاب والنقابات المهنية، خصوصًا نقابة الاطباء، دورا مهما في اسقاط حكومة الرئيس جعفر نميري.

[13] Assal, M. 2011a, "From the country to the town," in John Ryle et al (eds.) The Sudan handbook, pp. 63-69. Oxford: Jamaes Currey.

(1989-2019) كل الأحزاب السياسية والنقابات الشرعية, وتم إبدالها بمنظمات موالية للحكومة. المنظمات البديلة ليس لها الدور السياسي الفاعل الذي لعبته النقابات الشرعية, وبالتالي فإن دورها في عملية السلام كان باهتًا.[14] لقد حَدَّ قانون العمل الطوعي لسنة 2006 من دور المجتمع المدني, خصوصا وأن مفوضية العون الإنساني, عوضًا عن تنسيق عمل المنظمات, باتت معيقًا لها.

يمثل السودان حالة يصعب فيها التفريق بين المجتمع المدني والأحزاب السياسية نتيجة لاستخدام الحكومة لمنظمات المجتمع المدني في خدمة أغراضها. تجلى هذا في ظل حكومة الإنقاذ التي أنشأت نقابات وأجسام تابعة للحزب الحاكم, وتدخلت في اختيار قيادات هذه الأجسام, مثل قيادات الأندية الرياضية وجمعية الهلال الأحمر السوداني. هذا الاتجاه لم يضيق مساحة الحركة للمجتمع المدني فقط, وإنما أيضًا وجه عمل هذه المنظمات لخدمة أهداف الحكومة, وليس الشعب. مثال على ذلك اتحاد نقابات عمال السودان المناط به خدمة العمال ورعاية حقوقهم, لكن عوضًا عن ذلك أصبح الاتحاد جسم حكومي يدعم سياسات الحكومة وإن تعارضت مع حقوق العمال.[15]

إنتاج المعرفة عن المجتمع المدني

الإنتاج المعرفي عن المجتمع المدني في السودان قليل جدًا مقارنةً بأهمية الموضوع. الإسهام الرئيس في هذا المنحى هو كتاب الدكتور عبد الرحيم بلال.[16] صدر كتاب عبد الرحيم بلال في العام 2003 في وقت كان يرزح فيه المجتمع المدني تحت تسلط حكومة البشير وقمعه للمعارضين, وكذلك في الوقت التي بدأت فيه الحكومة التفاوض مع حاملي السلاح في جنوب السودان. يعتبر كتاب الدكتور بلال أول مساهمة جدية لقضية المجتمع المدني في السودان وقد تناول الكتاب نشأة وتطور المجتمع المدني السوداني منذ بداية القرن العشرين. ركز الكتاب على إسهام المجتمع المدني, في بداياته, على العمل الطوعي كما أفرد الكاتب أيضًا مساحة لمساهمة المجتمع المدني في مجابهة الاستعمار والعمل في مجال التعليم الأهلي, ومن ثم التحديات التي تواجه عمل المجتمع المدني. الكتاب يقع ضمن سوسيولوجيا المجتمع المدني في السودان.

أغلب الإنتاج المعرفي حول المجتمع المدني يتمثل في أطروحات الماجستير والدكتوراه غير المنشورة وبالتالي هي غير متاحة للقارئ. كما يصعب معرفتها أو الحصول عليها لأنها غير متاحة في محركات البحث على الانترنت. الصدفة فقط هي من قد تقود القارئ للحصول على هذه الرسائل. هنالك العديد من الأنشطة (ندوات, ورش عمل, منتديات) عن المجتمع المدني لكن يغيب توثيق هذه الفعاليات في شكل إنتاج معرفي.

نقطة جديرة بالملاحظة وهي أن عدائية نظام الرئيس البشير لمنظمات المجتمع المدني ساهم في تحجيم أو إبطاء الإنتاج المعرفي عن المجتمع المدني إبان نظام البشير, فعلي

[14] Abdel Ati, H. 2006, "Untapped potential: civil society and the search for peace," in Simmons, Mark and Peter Dixon (eds.), Peace by piece: addressing Sudan's conflicts. ACCORD: Pretoria.

[15] في العام 2013 حذر مساعد رئيس الجمهورية نافع علي نافع إتحاد نقابات عمال السودان من استغلاله بما اسماه نقابات الظل, متهما الأحزاب اليسارية بإستغلال قضايا العمال لأغراض حزبية. انظر www.http://sudantribune.com/spip.php?article47562. Retrieved 4 December 2013

[16] عبدالرحيم بلال , القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان. الخرطوم: دار عزة 2003.

الباحثين الحصول على تصاديق لإجراء أي دراسة وحتى عندما يتحصل الباحث علي التصديق هنالك الكثير من العراقيل التي توضع أمامه، مثل عدم تعاون الجهات الرسمية، رفض إتاحة المعلومات للباحث، إلخ، وبذهاب نظام البشير هنالك فرصة للباحثين للانخراط في إنتاج المعرفة عن المجتمع المدني.

المجتمع المدني كموضوع تعليم في الجامعات

كما هو الحال مع الإنتاج المعرفي حول الأمر، نجد أن المجتمع المدني يكاد يكون غير موجود في الجامعات السودانية. إذا أخذنا جامعتي الخرطوم والأحفاد للبنات، لا يوجد مقرر باسم المجتمع المدني علي الإطلاق على مستوى البكالوريوس والدراسات فوق الجامعية. في جامعة الخرطوم، حيث أعمل، أُدرس مادة لطلاب السنة النهائية بقسم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية. يسمي المقرر الذي أقوم بتدريسه «دراسات حضرية إفريقية»، يتناول المقرر قضايا المدينة الإفريقية التقليدية والمعاصرة. كما يتناول قضايا الهجرة من الريف إلى المدينة. جزء أساسي من المقرر يتناول الجمعيات الطوعية للمهاجرين ودورها في تأقلم المهاجر على نمط الحياة الحضرية. بهذا الفهم فإن موضوع المجتمع المدني يدخل ضمن مقرر من مقررات قسم الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية.

المقرر الذي أقوم بتدريسه في جامعة الخرطوم يقع ضمن مجال الانثروبولوجيا الحضرية في شقها الذي يعني بالهجرة من الريف إلى المدينة، وكيف يمكن للمجتمع المدني، وخصوصًا الجمعيات والروابط الإقليمية والإثنية، المساعدة في معالجة مشاكل المهاجرين المتصلة بالإسكان والحقوق الأخرى. يعالج المقرر هذه القضايا من مدخل التعريف التنموي لمنظمات المجتمع المدني، لكن أيضًا يشمل النظر إلى الحقوق الأخرى للمهاجرين وسكان المناطق الطرفية للمدينة. يجب الإشارة هنا إلى أن الأحزاب السياسية تحاول الحصول على تأييد المهاجرين ونيل أصواتهم في الانتخابات، كما فعل نظام البشير أثناء الحملات الانتخابية حيث يتم تقديم وعود للمهاجرين بالحصول على أراضي سكنية.

ليس هنالك برامج للدراسات العليا بجامعة الخرطوم عن المجتمع المدني. لكن كما ذكرت سابقًا فإن الكثير من الطلاب والطالبات يختارون موضوع المجتمع المدني لأطروحاتهم. أشرفت على طالبة تناولت دور المجتمع المدني في خدمة مجتمع من النازحين في العاصمة السودانية. من خلال تجربتي كمشرف وممتحن لطلاب الدراسات فوق الجامعية لاحظت أن غالبية الأطروحات تركز على المنظمات الطوعية، وليس على النقابات المهنية رغم أن للأخيرة تأثير كبير في التغييرات السياسية التي حدثت في السودان خصوصًا ثورة ديسمبر 2018. لربما يتغير الوضع ويتم التركيز على النقابات المهنية في المستقبل.

الحال ليس مختلفًا في جامعة الأحفاد للبنات وهي جامعة نسوية عريقة تأسست في العام 1966. مثل جامعة الخرطوم، لا توجد بها مقررات منفصلة عن المجتمع المدني. كما لا توجد بها برامج دراسية أو دبلومات عن المجتمع المدني. مدرسة الإرشاد الريفي والتنمية بجامعة الأحفاد لها بعض الكورسات على مستوى البكالوريوس والماجستير ذات صلة بالمجتمع المدني: الاستنفار المجتمعي والتنمية لطالبات بكالوريوس الإرشاد الريفي والتنمية. هنالك برنامج ماجستير بجامعة الأحفاد باسم «العون

الإنساني والتنمية لما بعد الكوارث» وهو قريب لبعض الشيء عن المجتمع المدني إذ أن العون الإنساني في السودان في الأساس تقوم عليه منظمات المجتمع المدني.

إجمالًا، لا توجد مأسسة لموضوع المجتمع المدني في الجامعات السودانية في الوقت الراهن. هنالك أسباب موضوعية قد تبطئ من وتيرة مأسسة المجتمع المدني. أولى هذه الأسباب أن ابتداع مقررات جديدة على مستوي البكالوريوس يأخذ وقتًا طويلًا ويتطلب إصلاح أكاديمي. الإصلاحات الأكاديمية تأخذ بعض الوقت وتتم من وقت لآخر أو على فترات متقطعة (في حالة جامعة الخرطوم 5-10 سنوات). في حالة الدراسات العليا فإن الوتيرة أسرع بالطبع لكن هنالك أسباب أخري قد تكون معيارية تتعلق بكيفية نظرة المجتمع ومؤسساته للمجتمع المدني. لكن مع التغيير الذي حدث في السودان هنالك فرصة لأن يتبدل الحال.

لابد من الإشارة إلى أن هناك انقسام مجتمعي حول المجتمع المدني. هنالك تناقض كبير في الموقف من المجتمع المدني، وهنالك وجهة نظر سالبة عنه من بعض القطاعات. القطاع الحكومي في السودان، نظام البشير نموذجًا، له نظرة سالبة عن المجتمع المدني بل حاول تعطيله عن طريق قانون العمل الطوعي للعام 2006. هذه المواقف المتناقضة أبرزت حالة من عدم اليقين واللامبالاة عن المجتمع المدني، وهذا بدوره أدي إلى الفتور الذي نراه في المؤسسات الأكاديمية تجاه المجتمع المدني. السودان يمثل حالة خاصة إذا ما قورن ببعض الدول العربية فيما يختص بأهمية وفاعلية المجتمع المدني في الحياة السياسية.

الثورات السودانية الثلاث (اكتوبر 1964، أبريل 1985، وديسمبر 2018) قادها المجتمع المدني وأدت إلى إسقاط حكومات أتت للحكم عن طريق الانقلابات العسكرية. رغم نجاح المجتمع المدني في إزاحة ثلاث حكومات دكتاتورية، فشل الانتقال مرتين في السودان: فشل الانتقال في العام 1964 وكذلك في العام 1985. هل ينجح الانتقال هذه المرة ومن ثم نري مأسسة للمجتمع المدني في المؤسسات الأكاديمية السودانية؟

بغض النظر عن مآلات الفترة الانتقالية التي أعقبت سقوط البشير في أبريل 2019، فتحت الثورة المجال واسعًا للمجتمع المدني. يمكن النظر إلى الفرص التي جاء بها التغيير في السودان للمجتمع المدني من ناحيتين: الناحية الأولي تتمثل في إتاحة الفرصة لقطاعات كثيرة من المجتمع راغبةً في المشاركة في العمل المدني من تسجيل جمعياتها بسهولة ويسر إذ تم تخفيف الكثير من القيود على تسجيل منظمات المجتمع المدني حتى قبل تعديل قانون العمل الطوعي لنظام البشير الذي كان سائدًا منذ العام 2006. هناك خطوات لتعديل القانون حتى يواكب التغيير الذي تم في العام 2019.

الناحية الثانية تتعلق بما يمكن أن يقود إليه هذا الانفتاح في مأسسة المجتمع المدني من فرص علمية قد تتحول إلى برامج أكاديمية في مؤسسات التعليم العالي والتي بدورها تعكف على إجراء مراجعات كبيرة وجذرية، وبالتالي من الممكن أن نرى برامج أكاديمية في الدراسات فوق الجامعية عن المجتمع المدني في السودان.

رصد وتوثيق آليات تدريس وإنتاج المعرفة عن المجتمع المدني في جامعة صنعاء

د. فيصل حسن محمد محبوب[1]

مقدمة حول مفهوم المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني القطاع الثالث من قطاعات المجتمع المعني بعملية التنمية في أي بلد, إلى جانب كلاً من الدولة بجميع أجهزتها ممثلةً بالحكومة, وكذلك القطاع الخاص, فهذه القطاعات الثلاثة هم شركاء في قيادة عملية التنمية والمساهمة فيها.[2]

ويشير المجتمع المدني من حيث المفهوم إلى معنيين: المعنى الأول يحمل في طياته طابعاً عاماً, والمعنى الثاني يحمل الطابع الخاص. فالمجتمع المدني بالمفهوم العام يشير إلى الطبيعة المدنية التي تُميز الدولة والمجتمع في آنٍ واحد, ويعني ذلك أن المعنى العام يُشير إلى البناء المؤسسي للدولة, وعملية التعاقد الاجتماعي التي تمنح الأفراد كياناً قانونياً مستقلاً, ويعبر هذا المعنى عن مجتمع يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية, وحقوق الإنسان, والتداول السلمي للسلطة, وسيادة الشعب.

أما المعنى الخاص للمجتمع المدني، فيُشير إلى مجمل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير الحكومية, والتي تشكل الوسائط الاجتماعية بين الفرد «المواطن» والدولة «السلطة», ويتضمن المجتمع المدني بذلك مهمة تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية أهلية, تعمل على تمكين الأفراد من المشاركة في المجال العام, وتخلق بينهم آليات تضامنية.[3]

وقد أدى انتشار مفهوم المجتمع المدني إلى تعدد التعريفات التي قُدمت له, وقد برز في أدبيات التنمية عدد كبير من التعريفات منها:

- المجتمع المدني هو «كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية».
- المجتمع المدني هو «مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها, ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف».[4]

وهناك ثلاثة خصائص أساسية لا بد من توافرها حتى يمكن اعتبار التنظيمات التي تم إنشائها تدخل ضمن دائرة المجتمع المدني, وفي حال عدم وجودها مجتمعةً أو عدم وجود إحداها تخرج تلك التنظيمات من هذه الدائرة, وهذه الخصائص هي:

- أنها تنظيمات غير حكومية, أي مستقلة عن الجهاز الحكومي للدولة.

[1] باحث دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة تونس المنار

[2] الصندوق الاجتماعي للتنمية, الخلفية النظرية في أساسيات العمل التنموي للجمعيات والمؤسسات الأهلية, الجزء الأول, صنعاء, وحدة التدريب والدعم المؤسسي بالصندوق الاجتماعي للتنمية, فبراير 2011, ص 24.

[3] فؤاد عبد الجليل الصلاحي, الدولة والمجتمع المدني في اليمن: تحليل سوسيولوجي لأنماط العلاقات والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة, تعز, مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان, أبريل 2001, ص 29, 30.

[4] الصندوق الاجتماعي للتنمية, مصدر سابق ذكره, ص 36.

- أنها تنظيمات طوعية، أي للأفراد حرية في الانتماء إليها.
- أنها لا تهدف إلى الربح، وهو ما يميزها عن القطاع الخاص الهادف إلى الربح.[5]

كما أن هناك ثلاثة اتجاهات مختلفة حول ما يتكون منه المجتمع المدني، ولكل اتجاهٍ مبرراته التي يسوقها في ذلك، على اعتبار أن هناك شروط ومتطلبات يجب توافرها حتى يمكن اعتبار تلك التنظيمات تدخل ضمن المجتمع المدني، وهذه الاتجاهات الثلاثة هي:[6]

1. الاتجاه الأول: ويرى هذا الاتجاه أن جميع التنظيمات غير الرسمية تشكل مجتمعةً المجتمع المدني، ومن أبرزها:

- الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- النقابات المهنية والعمالية.
- الأندية الرياضية.
- الأحزاب السياسية.
- اتحادات رجال/ سيدات الأعمال.
- الاتحادات الطلابية.
- الحركات الكشفية.

2. الاتجاه الثاني: ويرى هذا الاتجاه إخراج النقابات والاتحادات العمالية من تصنيف المجتمع المدني، ويبرر ذلك بأن العضوية الإجبارية والتي تعتبر شرطاً أساسياً لممارسة المهنة، بالإضافة إلى تدخل الدولة في عمل تلك النقابات والاتحادات يفقدها استقلاليتها، وبالتالي يفقدها صفة المجتمع المدني.

3. الاتجاه الثالث: ويرى هذا الاتجاه استثناء الأحزاب السياسية من تصنيف المجتمع المدني، فعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يرى بأن الأحزاب السياسية ينطبق عليها أغلب سمات المجتمع المدني، إلا أن هناك اعتبارين اثنين يبرران استثناء الأحزاب من هذا التصنيف، وهما:

- أن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة، وهو أمر محظور وفق ما تنص عليه القوانين المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، فهذه المنظمات لا تسعى للوصول إلى السلطة، وغاية ما تسعى إليه هو التأثير على أجهزة الدولة.
- أن الأحزاب السياسية في حالة ما وصلت إلى السلطة، فإنها تعتبر قد خرجت من تصنيف المجتمع المدني، كونها أصبحت هي السلطة.

ويرى الباحث بأن الاتجاه الثالث أكثر تعبيراً عن مكونات المجتمع المدني، كونه يعتبر جميع التنظيمات غير الرسمية تُشكل المجتمع المدني، ويستثني منها الأحزاب السياسية، ولذلك فإن الباحث سيقوم بالأخذ به في هذه الورقة البحثية، وعليه، فإن أي تنظيمات سيأتي ذكرها في هذه الورقة تندرج ضمن المجتمع المدني.

وفي هذه الورقة البحثية سيتم الحديث عن موضوع المجتمع المدني وفقاً للتقسيم الموضوع في الورقة المرجعية المطروحة من معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، وذلك على النحو التالي:

[5] المصدر نفسه، ص 39.
[6] خالد حسن العقبي، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في اليمن (2001-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، 2016، ص 22.

أولاً: المجتمع المدني كموضوع للنقاش العام:

ظهر المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية بشكله الحقيقي مع تحقيق الوحدة اليمنية بين شطري البلاد في 22 مايو 1990، والذي ترافق مع تبني النهج الديمقراطي، القائم على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق والإنسان وحرياته الأساسية.

وقد نص الدستور على حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية، على أن تضمن الدولة هذا الحق، كما تضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية (المادة 58).[7]

وقد تم إصدار العديد من القوانين التي تنظم عمل المجتمع المدني، منها:

- القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن العمل.
- القانون رقم (39) لسنة 1998 بشأن الجمعيات والاتحادات التعاونية.
- القانون رقم (1) لسنة 2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- القانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن القانون المدني.
- القانون رقم (35) لسنة 2002 بشأن تنظيم النقابات العمالية.

وتميزت المرحلة بعد تحقيق الوحدة اليمنية، باكتساب التنظيمات المجتمعية طابعاً مؤسسياً، وحصلت العديد منها على تراخيص لممارسة نشاطها، كما افتتحت العديد من المنظمات الدولية مكاتب لها في اليمن، والتي ساهمت بدورها في إكساب المجتمع المدني المزيد من القوة، واستطاعت بعض المنظمات من تطوير تجربتها من مجرد منظمات تعمل على التبرعات، إلى منظمات وطنية ومحلية تحصل على التمويل لتنفيذ مشاريع تنموية، وأخذت هذه التنظيمات في التنوع والتوسع، لتشمل إنشاء: مراكز بحثية، ومنظمات متخصصة في قضايا المرأة، والشباب، والطفل، والتنمية الريفية، بالإضافة إلى مؤسسات إعلامية، ومنظمات تُعنى بالعمل السياسي، ومنظمات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد والحكم الرشيد.[8]

وهناك ثلاثة مجالات لنشاط المجتمع المدني، وهي:

- **الجانب الخدمي:** والذي يستهدف الفئات الفقيرة في المجتمع.
- **الجانب التنموي:** والذي يدعم جهود الدولة للتسريع في تحقيق التنمية.
- **الجانب الحقوقي:** والذي يهدف إلى رفع الوعي الحقوقي والسياسي لمختلف الفئات الاجتماعية، وتمكينها من الدفاع عن مصالحها، والتعبير عن آرائها وقضاياها.[9]

وقد شهدت الفترة الممتدة من (2005-2011) ظهور العديد من الحركات الاجتماعية على الساحة السياسية اليمنية، وكان

[7] دستور الجمهورية اليمنية 2001، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، 2001.
[8] نادية السقاف، مأساة المجتمع المدني اليمني، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نُشر في 19 فبراير 2016، شوهد في 12 فبراير 2020، في: https://bit.ly/2PxD7EL
[9] الصندوق الاجتماعي للتنمية، مصدر سابق ذكره، ص 37، 38.

السبب الرئيسي لظهورها هو غياب العدالة الاجتماعية، وكانت بداية الاحتجاجات بأشكالها المختلفة من مظاهرات واعتصامات من خلال النقابات العمالية في فبراير 2005، لينتقل إلى المحافظات الجنوبية من خلال الحراك الجنوبي في أواخر العام 2006، وما هي إلا أشهر قليلة وتصل حمى تلك المظاهرات والاعتصامات إلى العاصمة صنعاء، ولكن هذه المرة من خلال منظمات المجتمع المدني، ليصل في مرحلة لاحقة إلى القبيلة في منتصف العام 2007، وهكذا انتقلت الاحتجاجات من فئة إلى أخرى من فئات المجتمع المدني اليمني، إلى أن وصل إلى الشباب، الذين أطلقوا في فبراير 2011 ثورة للمطالبة بالتغيير، وقد شاركهم في ذلك كلاً من النساء ومنظمات المجتمع المدني من أول يوم، وما هي إلا أيام قليلة وتلتحق بهم الحركات الاجتماعية السابقة، إلى جانب فئات أخرى، كعلماء الدين، والحوثيين، والقوات المسلحة والأمن.

وخلال هذه الفترة استخدمت الحركات الاجتماعية العديد من الوسائل والآليات في حراكها السياسي والاجتماعي، منها: التجمعات السلمية بأشكالها المختلفة، كالإضرابات، والمسيرات والمظاهرات، والاعتصامات، كما استخدمت منظمات المجتمع المدني العديد من الوسائل في ذلك، منها:

- إصدار التقارير السنوية.
- التجمعات السلمية بأشكالها المختلفة.
- الإصلاح التشريعي.
- إعداد الدراسات والبحوث.
- تشكيل التحالفات والشبكات.
- تنظيم حملات الدعم والمناصرة*.[10]

ومع بداية العام 2011، ومع انتصار الثورة في تونس ضد نظام الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، وانتصار الثورة في مصر ضد نظام الرئيس محمد حسني مبارك في 11 فبراير 2011، ومع انطلاق ثورة 11 فبراير ضد نظام الرئيس علي عبدالله صالح، كان للمجتمع المدني في اليمن دور مهم في الثورة والتغيير.

ففي 15 يناير 2011 ومع انتصار الثورة التونسية، وهروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، خرجت مسيرة طلابية من جامعة صنعاء، وقد جابت عدداً من شوارع العاصمة، وصولاً إلى السفارة التونسية بصنعاء، وذلك للتهنئة بنجاح الثورة التونسية، والإعلان عن تأييدها، ودعوة الشعب اليمني للاقتداء بالشعب التونسي، والتحرك العاجل للإطاحة بالنظام، وقد شارك في هذه المسيرة كلاً من: اتحاد طلاب اليمن، منظمة صحفيات بلا قيود، منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات، إلى جانب عدد من السياسيين والحقوقيين.[11]

وقالت توكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا قيود للمتظاهرين: «إن رسالتكم وصلت إلى عروش الفاسدين، وخاطبت الأنظمة الاستبدادية». وأضافت: «نقول للرئيس علي عبد الله صالح وزمرته وأسرته أن يرحلوا قبل أن يُرحلوا، وقبل أن تتجه هذه الجموع لمحاصرة قصورهم ثأراً للانتهاكات التي طالت اليمنيين». من جانبه قال النائب أحمد سيف حاشد رئيس منظمة التغيير للدفاع عن الحقوق والحريات: «إن المسيرة التي خرجت اليوم هي تحية للشعب التونسي

[10] فيصل حسن محبوب، الحراك السياسي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية، موقع مبادرة الإصلاح العربي، نُشر في 19 أكتوبر 2017، في: https://bit.ly/2m2Vk0R

* للمزيد من التفاصيل على أهم القضايا والموضوعات التي ركزت عليها منظمات المجتمع المدني في حراكها السياسي والاجتماعي خلال الفترة من (2005-2014)، والوسائل التي استخدمتها في ذلك، أنظر: فيصل حسن محبوب، مصدر سابق ذكره.

[11] التقرير الإستراتيجي اليمني 2011، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2012، ص 55.

الـذي أعلـن ثـورة الجـوع والبطالـة ضـد الرئيـس المخلـوع زيـن العابديـن بـن علـي، كمـا هـي رسـالة للحـكام العـرب بينهـم الرئيـس صالـح الذيـن يبحثـون عـن التأبيـد فـي السـلطة ويحولـون النظـم الجمهوريـة إلـى ملكيـة». وأضـاف، «يجـب أن لا تنتهـي المسـيرات الشـعبية الاحتجاجيـة عنـد هـذا الحـد مـن المسـيرات، بـل يجـب أن تسـتمر طالمـا هنـاك إجـراءات لتعديـل الدسـتور ومحاولـة للتأبيـد»، داعيـاً الشـعب اليمنـي العمـل مـن أجـل الحـد مـن التأبيـد وإحـداث تغييـر كبيـر.[12]

وفـي 11 فبرايـر 2011 ومـع إعـلان تنحـى الرئيـس المصـري محمـد حسـني مبـارك عـن السـلطة، تعاظـم حمـاس اليمنييـن، فسـيروا مظاهـرات اتجهـت للسـفارة المصريـة فـي مسـاء نفـس اليـوم. وفـي اليـوم التالـي سـارت مظاهـرات طلابيـة وشـبابية كبيـرة فـي العاصمـة صنعـاء، وفـي مدينـة تعـز، وفـي ذات اليـوم حـول شـباب تعـز المظاهـرات إلـى اعتصـام دائـم، قالـوا إنهـم لـن يفضـوه إلا مـع سـقوط النظـام، وقـد أطلقـوا علـى السـاحة التـي اعتصمـوا فيهـا اسـم سـاحة الحريـة. أمـا فـي العاصمـة صنعـاء، فقـد اسـتمرت المظاهـرات بصـورة يوميـة، حتـى تاريـخ 19 فبرايـر 2011، والتـي حوّلـوا فيهـا المظاهـرات والمسـيرات إلـى اعتصـام فـي ميـدان جامعـة صنعـاء، وأطلقـوا عليـه اسـم سـاحة التغييـر.[13]

وعندمـا بـدأ الشـباب فـي تحويـل مظاهراتهـم إلـى اعتصامـات دائمـة فـي كلٍ مـن سـاحة الحريـة فـي تعـز، وسـاحة التغييـر بصنعـاء، كان لمنظمـات المجتمـع المدنـي مشـاركة فاعلـة فـي هـذه الاعتصامـات، فـكان لهـا مشـاركة فاعلـة فـي تأسـيس عـدد مـن الحـركات والتكتـلات الشـبابية، كمـا عملـت علـى إقامـة الـدورات التدريبيـة حـول أسـاليب الرصـد والتوثيـق لانتهـاكات حقـوق الإنسـان، وتنظيـم العديـد مـن النـدوات والحلقـات النقاشـية، والحمـلات التوعويـة، وغيرهـا مـن الفعاليـات.

وبعـد توقيـع الأطـراف السياسـية علـى المبـادرة الخليجيـة وآليتهـا التنفيذيـة فـي 23 نوفمبـر 2011، وخـلال المرحلـة الانتقاليـة كان للمجتمـع المدنـي مشـاركة فاعلـة أيضـاً، ولكـن هـذه المـرة كان اسـتناداً إلـى نـص الآليـة التنفيذيـة للمبـادرة الخليجيـة، والتـي أكـدت علـى أهميـة مشـاركتهم فـي أهـم محطـة فـي المرحلـة الانتقاليـة، والمتمثلـة فـي مؤتمـر الحـوار الوطنـي، والتـي أكـدت علـى أهميـة مشـاركة المجتمـع المدنـي جنبـاً إلـى جنـب القـوى السياسـية والاجتماعيـة الأخـرى، وضـرورة إفسـاح المجـال لهـم للمشـاركة فـي رسـم ملامـح اليمـن الجديـد.[14]

وقـد أقـرت اللجنـة الفنيـة للإعـداد والتحضيـر لمؤتمـر الحـوار الوطنـي بمنـح المجتمـع المدنـي 40 مقعـداً مـن إجمالـي مقاعـد المؤتمـر البالغـة 656 مقعـد، وبنسـبة وصلـت إلـى 7% تقريبًـا،[15] وقـد توزعـت المقاعـد علـى الجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة، والنقابـات العماليـة، وغيرهـا مـن تنظيمـات المجتمـع المدنـي.

[12] زكريا الحسامي، في مسيرة حاشدة لتأييد الثورة التونسية: توكل تدعو صالح للرحيل وحاشد يوجه رسالة للباحثين عن التأبيد، موقع الوحدوي نت، نُشر في 16 يناير 2011، شوهد في 12 فبراير 2020، في: https://bit.ly/32ZxfK1

[13] التقرير الإستراتيجي اليمني 2011، مصدر سابق ذكره، ص 55، 56.

[14] الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، نُشر في 23 نوفمبر 2011، شوهد في 12 فبراير 2020، في: https://bit.ly/2TyBysA

[15] التقرير الفني للجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، ديسمبر 2012، ص 16، 17.

ثانياً: المجتمع المدني كموضوع للتعليم في جامعة صنعاء:

من خلال زيارة ميدانية إلى الأقسام العلمية بجامعة صنعاء والتي يمكن أن تقوم بتدريس موضوع المجتمع المدني ضمن مقرراتها الدراسية، كقسم العلوم السياسية، وقسم علم الاجتماع، وقسم القانون، والمراكز التابعة للجامعة ذات العلاقة، وبعد إجراء عدد من اللقاءات مع أساتذة من هذه الأقسام العلمية، وإجراء مراجعة لتلك المقررات، يمكن رصد الملاحظات التالية:

ففي قسم العلوم السياسية، لا يوجد مقرر دراسي مستقل يتم تدريسه حول المجتمع المدني، ولكن يتم التطرق إليه من خلال فصول في ثلاث مقررات من مواد التخصص، وهم: مبادئ العلوم السياسية، ونظام الحكم في الجمهورية اليمنية، والتنمية السياسية. وعلى الرغم من وضع القسم لخطة تطوير القسم بالتعاون مع إحدى المنظمات الألمانية العاملة في اليمن، إلا أن هذا الأمر توقف مع انطلاق عاصفة الحزم في 26 مارس 2015،[16] حيث كان مقرراً عقد ورشة التطوير في القاهرة في 27 مارس، بمشاركة أساتذة القسم، والذي تعذر سفرهم، بسبب فرض الحصار الجوي، وتعذر فيما بعد بسبب ترك العديد منهم البلاد في الفترة الحالية.

وفي هذا المقام، أود الإشارة إلى أني تقدمت في 7 مارس 2015 بمقترح باتجاهات تطوير قسم العلوم السياسية، بناءً على طلب من القسم، وذكرت فيها بأن كثير من مواد التخصص التي يتم تدريسها قد عفا عليها الزمن، ولم تعد تواكب العصر الذي تُدّرس فيه، ودللت على ذلك من خلال مثال، على مواد العلاقات الدولية التي يتم تدريسها في مرحلة البكالوريوس، والتي تركز على فترة ما قبل عام 1990، ولم تتجاوزها.

واقترحت بأنه يجب أن يتم تطوير تلك المقررات الدراسية، ودمج مقررات مع بعضها، وإلغاء البعض الآخر، مع ضرورة إدراج مواد جديدة، بالإضافة إلى ضرورة رفد التخصص بمواد من تخصصات مقاربة، كالاجتماع، والاقتصاد، والنفس، والقانون، والحقوق والحريات، والإعلام.

بينما في قسم علم الاجتماع، فليس الوضع بأفضل حالاً من قسم العلوم السياسية، فلا يوجد مقرر دراسي مستقل يتم تدريسه حول المجتمع المدني، ويتم تناوله من خلال فصول في مقررات التخصص، كعلم الاجتماع السياسي، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان،[17] وهناك خطة لتطوير وتحديث مقررات التخصص، تم إقرارها مؤخراً، ومع ذلك لم يتم إفراد مقرر حول المجتمع المدني.

أما قسم القانون، فالوضع قد لا يختلف كثيراً عمّا هو حاصل في قسمي العلوم السياسية والاجتماع، حيث لا يوجد مقرر دراسي مستقل يتم تدريسه حول المجتمع المدني، بل إن مقررات التخصص لم تتطرق إليه بأي شكل من الأشكال.

أما بالنسبة للمراكز البحثية التابعة لجامعة صنعاء، فالجامعة تضم العديد من المراكز، والتي يصل عددها إلى أكثر من 20 مركز، ومع ذلك لا يوجد سوى مركز واحد متعلق

[16] عدنان ياسين المقطري، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث، 11 فبراير 2020.
[17] طارق مطهر محمد مطهر، الأستاذ المساعد بقسم علم الاجتماع بجامعة صنعاء، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث، 25 فبراير 2020.

بموضوع المجتمع المدني، وهو مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، وهذا المركز يمنح شهادة الماجستير لطلابه، وخلال السنة التمهيدية يتم تدريسهم عدة مقررات دراسية، منها مقرر مستقل يتم تدريسه حول المجتمع المدني، وهو مقرر بعنوان «المثلث التنموي»، والذي يتطرق إلى موضوعات متعلقة بالتنمية والمجتمع المدني، ومع ذلك، فهذا المقرر ليس ثابتاً في كل عام دراسي، بل هو مقرر متغير بحسب الظروف التي تمر بها البلاد، فمع أوضاع الحرب الحالية، تم استبدال هذا المقرر بمقرر آخر بعنوان «الإغاثة الإنسانية»، والتي تركز على دور المجتمع المدني في ذلك.[18]

من الملاحظ من خلال ما سبق، أن موضوع المجتمع المدني كموضوع للتعليم يعتبر من الموضوعات الهامشية، حيث لم تفرد المقررات الدراسية بجامعة صنعاء أي مقرر دراسي له، واقتصر فقط على فصول في بعض المقررات الدراسية.

ثالثاً: المجتمع المدني كموضوع للبحث في جامعة صنعاء:

من خلال مراجعة قاعدة البيانات الخاصة بالرسائل العلمية التابعة للمركز الوطني للمعلومات في التخصصات الثلاثة (العلوم السياسية، علم الاجتماع، القانون)، سواء كانت رسائل دكتوراه أم ماجستير، وسواء تم مناقشتها بجامعة صنعاء أو أي جامعة يمنية أخرى أو جامعات عربية أو غربية مادام الطالب يمنيًا، وقد تبين من خلال تلك المراجعة أن هناك 1.247 رسالة علمية في قاعدة بيانات المركز في التخصصات الثلاثة، إلا أن 9 منها فقط، وبنسبة 0.72% تناولت موضوع المجتمع المدني، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة، وضعيفة جداً، إذا ما أخذنا أهمية دور المجتمع المدني في المجالات المختلفة من حياة المجتمع في اليمن.

ففي العلوم السياسية، تضم قاعدة البيانات 264 رسالة علمية، منها 4 رسائل فقط تناولت موضوع المجتمع المدني، وهي على النحو التالي:

- المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجمهورية اليمنية (1990-2006)، فيصل سعيد المخلافي، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة القاهرة، 2010.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن في مجال حقوق الإنسان (1990-2007)، طه حسين الهمداني، رسالة ماجستير، اليمن، جامعة صنعاء، 2010.
- دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية: دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة في مجال المرأة اليمنية، إسهام الإرياني، رسالة دكتوراه، مصر، جامعة قناة السويس، 2013.
- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في اليمن (2001-2011)، خالد حسن العقبي، رسالة ماجستير، اليمن، جامعة صنعاء، 2016.

بينما في علم الاجتماع، فتضم قاعدة البيانات 177 رسالة علمية، منها 4 رسائل فقط تناولت موضوع المجتمع المدني، وهي على النحو التالي:

- دور السياسات الاجتماعية الحكومية وجهود المجتمع المدني في تخفيف حدة الفقر في اليمن: دراسة حالة محافظة عدن، سيليا شفيق أبو

[18] حليمة عبدالله جحاف، رئيسة مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية بجامعة صنعاء، مقابلة شخصية أجراها معها الباحث، 3 مارس 2020.

شقرة، رسالة ماجستير، اليمن، جامعة عدن، 2004.

- المرأة والمجتمع المدني في اليمن: دراسة ميدانية لمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني في مدينة تعز، ألفت محمد الدبعي، رسالة ماجستير، الأردن، الجامعة الأردنية، 2005.
- دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع اليمني: دراسة تطبيقية لبعض المنظمات الأهلية في حضر المجتمع اليمني، أمين عبد الله الحاشدي، رسالة ماجستير، مصر، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008.
- تأثير منظمات المجتمع المدني في تطوير وضع المرأة في اليمن، ياسر علي عزالدين، رسالة ماجستير، معهد كوريا للتنمية، كوريا الجنوبية، 2010.

أما في القانون، فتضم قاعدة البيانات 806 رسالة علمية، منها رسالة واحدة فقط تناولت موضوع المجتمع المدني، وهي على النحو التالي:

دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات في الجمهورية اليمنية (1990-2003): دراسة مقارنة، عبد الرحمن حسن الحسني، رسالة ماجستير، السودان، جامعة النيلين، 2006.

أما بالنسبة لمركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، فتقول رئيسة المركز، بأنه لا يوجد حتى الآن أي رسالة علمية متعلقة بموضوع المجتمع المدني بشكل مباشر، ولكن قد يكون هناك رسائل علمية تطرقت لذلك في ثناياها،[19] ومن ذلك:

دور المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال في اليمن كأداة لتنمية المجتمع، عايدة عمر سالم بازرعة، رسالة ماجستير، اليمن، مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية، جامعة صنعاء، 2018.

من الملاحظ من خلال ما سبق، بأن هناك 3 رسائل علمية فقط تم تقديمها في جامعات يمنية، منها رسالتين تم تقديمها في جامعة صنعاء، الجامعة المستهدفة بالدراسة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن هناك رسالتين من أصل تسع رسائل علمية حول المجتمع المدني، تم مناقشتها بعد عام 2011، إلا أنها ركزت على موضوعات متعلقة بالجوانب التنموية، ولم تركز على علاقة المجتمع المدني بالحراك السياسي والاجتماعي، أو بالثورة والتغيير، أو بعملية الانتقال السياسي.

رابعًا: التجربة الشخصية للباحث:

يمكن تقسيم التجربة الشخصية للباحث إلى قسمين: الأول في مجال التدريس، والثاني في مجال إعداد الدراسات والأوراق البحثية، وذلك على النحو التالي:

1. في مجال التدريس:

خلال الفترة التي عملت فيها في مجال التدريس، قمت بتدريس عدة مواد مرتبطة بتخصصي العلمي، وهو النظم السياسية، وقد حرصت على إدراج موضوعات جديدة غائبة عن المقررات الدراسية، ومن ذلك إدراج موضوع المجتمع المدني ومنظماته ضمن

[19] حليمة عبد الله جحاف، مصدر سابق ذكره.

المقـرر الدراسـي، باعتبـار المجتمـع المدنـي جـزء مـن النظـام السياسـي فـي أي دولـة.

وقبـل الحديـث عـن عملـي فـي مجـال التدريـس، أود التوضيـح أنـه ونظـراً لعـدم اسـتيعاب المقصـود بالمجتمـع المدنـي نظريـاً حينمـا كنت طالبـاً علـى مقاعـد الدراسـة، ولـم اسـتوعبها إلا بعـد ثـلاث سـنوات مـن دراسـتها مـن خـلال الممارسـة العمليـة مـع إحـدى منظمـات المجتمـع المدنـي العاملـة فـي مجـال حقـوق الإنسـان فـي العـام 2006، فقـد حرصـت بعـد أن أصبحـت مدرسـاً علـى التوضيـح لطلابـي المقصـود بالمجتمـع المدنـي ومنظماتـه، وأنواعـه، ووسـائله، ووظائفـه، وموقعـه مـن النظـام السياسـي.

وكانـت نقطـة الانطـلاق فـي ذلـك، مـن خـلال هـذا الشـكل الـذي وضعـه الفقيـه الفرنسـي جـورج بيـردو، والـذي حـدد مكانـة القـوى السياسـية التـي يتكـون منهـا المجتمـع مـن مركـز النظـام.[20]

ومـن أهـم مـا جـاء فيـه، هـو اعتبـاره بـأن كل طاقـة اجتماعيـة موجهـة إلـى السـلطة، تعتبـر قـوة سياسـية، إمـا لأنهـا تمسـك بالسـلطة، وإمـا لأنهـا تحركهـا، واعتبـر أن كل قـوة سياسـية تتأثـر بالقـوى السياسـية الأخـرى وتؤثـر فيهـا، بحيـث لا توجـد قـوة سياسـية معزولـة عـن القـوى السياسـية الأخـرى.

فمـن خـلال هـذا الشـكل يمكـن للطالـب اسـتيعاب مكانـة المجتمـع المدنـي ضمـن القـوى السياسـية الأخـرى فـي الدولة، فالإنسـان بعـد أن يولـد يصبـح فـرداً مـن أفـراد المجتمـع، وبذلـك يكـون قـد دخـل إلـى الدائـرة الأولـى.

وفـي المجتمـع يكـون للفـرد الخيـار فـي اختيـار أحـد اتجاهيـن:

- إمـا أن يكـون لـه اهتمـام بالموضوعـات السياسـية فـي البـلاد، وبالتالـي يعتبـر مـن الـرأي العـام، وبذلـك ينتقـل إلـى الدائـرة الثانيـة، ويُطلـق علـى الـرأي العـام مسـمى (القـوى السياسـية غيـر المنظمـة)، وهـذه القـوى ليـس لهـا قاعـدة قانونيـة محـددة، وتأثيرهـا محـدود، لأنهـا ليسـت منظمـة، ومـن ثـم لا يمكنهـا أن تناضـل للوصـول إلـى هـدف محـدد.
- أو ألّا يكـون لـه اهتمـام بالموضوعـات السياسـية فـي البـلاد، وبالتالـي يظـل واحـداً مـن أفـراد المجتمـع فقـط، وبذلـك يظـل مكانـه فـي الدائـرة الأولـى.

والفـرد هنـا –فـي الدائـرة الثانيـة- لا يمكـن أن يكـون لـه قـوة سياسـية مؤثـرة، إلا إذا اسـتقطب جماعـة مـن الأفـراد حولـه ليصبـح حركـة اجتماعيـة (تنظيـم اجتماعـي)، وبذلـك ينتقـل الفـرد إلـى الدائـرة الثالثـة، وتُعـرف هـذه

[20] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص -250 252.

التنظيمات الاجتماعية بـ (القوى السياسية المنظمة)، وهنا يكون للفرد الخيار في اختيار أحد أو كلا اتجاهين، الأول: تأسيس أو الانتماء إلى حزب سياسي، والثاني: تأسيس أو الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني (وجماعات الضغط والمصالح)، ووسائل الإعلام، وهذه القوى تملك وسائل يمكن تنسيقها واستخدامها للتأثير وتحقيق أهداف سياسية.

وبعد أن أصبح الفرد من ضمن القوى السياسية المنظمة، يكون له الخيار في اختيار أحد خيارين:

- إما التحول إلى النخبة السياسية، وذلك من خلال تقلد الوظائف العامة المنتخبة أو المعينة، كأن يُصبح عضواً في السلطة التشريعية، أو أن يتم تعيينه في منصب سياسي، كوزير أو محافظ، وبالتالي ينتقل إلى الدائرة الرابعة، أو أن يُصبح رئيساً للدولة أو رئيساً للحكومة، وبالتالي ينتقل إلى الدائرة الخامسة.
- أو البقاء ضمن القوى السياسية المنظمة، وبالتالي البقاء في الدائرة الثالثة.

وخلال الفصل الدراسي، كان يتم تكليف الطلبة بإعداد أوراق بحثية عن النظم السياسية العربية، كجزء من متطلبات المادة، وكان يتم التركيز على (مصر، لبنان، العراق، تونس)، من خلال دراسة التشريعات وواقع الممارسة العملية، مع التركيز على المؤسسات الرسمية في الدولة (السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والمؤسسات غير الرسمية (الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني). أما اليمن، فقد كانت جزء من المحاضرات.

2. في مجال إعداد الدراسات والأوراق البحثية:

بعد ثورات الربيع العربي كان هناك اهتمام متزايد بالمجتمع المدني ومنظماته من قِبل العديد من المراكز البحثية والمنظمات الإقليمية والدولية، وعُقدت العديد من المؤتمرات والندوات حول ذلك، على خلاف الجامعات والمراكز البحثية اليمنية، وقد حرصت على المشاركة في تلك المؤتمرات والندوات، فخلال الفترة الممتدة من (2015-2019) قمت بإعداد عدد من الدراسات والأوراق البحثية حول موضوع المجتمع المدني، أذكر منها:

أ. إعداد دراسة بعنوان «الحراك السياسي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية (2005 – 2014)» لبرنامج دعم البحوث العربية التابع لمبادرة الإصلاح العربي:

وفي هذه الدراسة تم التركيز على أهم القضايا والموضوعات التي ركزت عليها منظمات المجتمع المدني في حراكها السياسي والاجتماعي خلال الفترة الممتدة من (2005-2014)، ومن ثم التركيز على الوسائل التي استخدمتها في ذلك، كما تم التطرق إلى مشاركة المجتمع المدني ومنظماته في الثورة والتغيير، وفي مؤتمر الحوار الوطني، والنتائج المترتبة من تلك المشاركة.

ب. إعداد دراسة بعنوان «دور الحركات الاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجمهورية اليمنية في الفترة (2005 – 2014)» لمعهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بالجامعة الأمريكية في بيروت:

وفي هذه الدراسة تم التركيز على الحركات الاجتماعية التي ظهرت على الساحة

اليمنية خلال الفترة الممتدة من (2005-2011) كنتيجة لغياب العدالة الاجتماعية، وتم تحديدها في: النقابات العمالية، الحراك الجنوبي، منظمات المجتمع المدني، القبيلة، الشباب والمرأة، وتم التركيز على أسباب ظهور تلك الحركات، والآليات والوسائل التي استخدمتها في احتجاجاتها، والإجراءات الحكومية تجاهها.

ومن ثم التركيز على مشاركة الحركات الاجتماعية في عملية الانتقال السياسي في الفترة من (2011-2014)، من خلال التطرق إلى مؤتمر الحوار الوطني، باعتباره أحد المحطات الرئيسية في المرحلة الانتقالية، وآلية عمله، وموقع تلك الحركات في المؤتمر، ونتائج مشاركتها فيه، وهل استطاعت تلك الحركات في إحداث تغيير باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية.

ج. إعداد دراسة بعنوان «دور الشباب في عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية»، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:

وفي هذه الدراسة تم التركيز على الحركات الشبابية التي ظهرت مع انطلاق الثورة الشبابية في فبراير 2011، وأهدافها ومطالبها، وإجراء مقارنة بين تلك الأهداف والمطالب مع ما جاء في بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وهل لبت تلك البنود أهداف الثورة الشبابية ومطالبها.

ومن ثم تم التركيز على موقع الشباب في المرحلة الانتقالية، حيث حرصت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية على إفساح المجال لهم للمشاركة في تقرير مستقبل البلاد من خلال النص صراحةً على ضرورة مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني الشامل جنباً إلى جنب القوى السياسية والاجتماعية المختلفة.

كما تم التطرق إلى دور الشباب في المرحلة الانتقالية ومؤتمر الحوار الوطني، حيث اعتبروا أن مشاركتهم في المؤتمر ما هي إلا وسيلة لتحقيق ما تبقى من أهداف الثورة الشبابية ومطالبها التي لم يستطيعوا تحقيقها من خلال ساحتي الحرية والتغيير أثناء الثورة، وسيعملون على تحقيقها من خلال طاولة الحوار الوطني.

د. إعداد دراسة بعنوان «المشاركة السياسية للمرأة في مرحلة ما بعد الصراع في الجمهورية اليمنية (2011 – 2015)» لتحالف متطوعون من أجل حقوق النساء:

وفي هذه الدراسة تم التركيز على دور الحركة النسوية في إشراك المرأة اليمنية في الحياة السياسية في الفترة بين عامي (2011-2014)، من خلال التركيز على دور الحركة النسوية في عملية الانتقال السياسي بشكلٍ عام، ومؤتمر الحوار الوطني بشكلٍ خاص، وموقع المرأة فيهما، وأهم الوسائل والآليات التي استخدمتها من أجل تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، والتطرق إلى أهم النتائج التي حققتها الحركة النسوية في سبيل ذلك، مع التركيز على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومسودة دستور اليمن الجديد والمتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة اليمنية.

هـ. إعداد دراسة بعنوان «التمكين السياسي للشباب في الجمهورية اليمنية: دراسة في التشريعات والسياسات»، للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية:

وفي هذه الدراسة تم التركيز على دور التشريعات والسياسات الحكومية في التمكين السياسي للشباب في الجمهورية اليمنية في الفترة ما قبل عام 2011، حيث تم التركيز على التشريعات اليمنية النافذة، والمتمثلة في الدستور والقوانين ذات العلاقة بالمشاركة السياسية، ومدى اهتمامها بإشراك الشباب في الحياة السياسية، وتحديد المعوقات التي تقف حائلاً دون مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وكذلك التركيز على السياسات الحكومية، والمتمثلة في البرامج والخطط والإستراتيجيات الحكومية، ومدى مساهمتها في إشراك الشباب في الحياة السياسية.

ومن ثم تم التركيز على دور السياسات الحكومية في التمكين السياسي للشباب في الجمهورية اليمنية في الفترة ما بعد عام 2011، حيث تم التركيز على مشاركة الشباب في الثورة والتغيير، ومن ثم مشاركتهم في المرحلة الانتقالية عمومًا، ومؤتمر الحوار الوطني على وجه الخصوص، وكذلك التركيز على دور منظمات المجتمع المدني في التمكين السياسي للشباب، باعتبارها القطاع الثالث من قطاعات المجتمع المعني بعملية التنمية في أي دولة، إلى جانب كلاً من الدولة والقطاع الخاص.

وأخيراً، تم التركيز على دور التشريعات في التمكين السياسي للشباب في الجمهورية اليمنية في الفترة ما بعد عام 2011، حيث تم التركيز على المواد المتعلقة بالمشاركة السياسية في مسودة الدستور اليمني الجديد ودورها في التمكين السياسي للشباب، ومقارنتها مع ما جاء في التشريعات التونسية والمصرية الصادرة بعد عام 2011، باعتبارهما من دول الربيع العربي، واللتان تجاوزتا مرحلة الانتقال السياسي بعد إجراء الاستفتاء الشعبي على الدستور الجديد، وصياغة قوانين جديدة، تضمنت النص على ضرورة مشاركة الشباب في الحياة السياسية، والاستفادة من تلك التجربتين في تعديل مواد مسودة الدستور اليمني، بما يضمن مشاركة الشباب في الحياة السياسية، والوصول إلى مواقع صنع القرار.

الخاتمة:

من خلال ما جاء في محاور الورقة البحثية، نجد بأن المجتمع المدني كموضوع للتعليم في الأقسام العلمية بجامعة صنعاء، والتي يمكن أن تقوم بتدريسه ضمن مقرراتها الدراسية، كقسم العلوم السياسية، وقسم علم الاجتماع، وقسم القانون، والمراكز التابعة للجامعة ذات العلاقة، يعتبر من الموضوعات قليلة الحضور، حيث لم يفرد أي قسم منها مقرر دراسي للمجتمع المدني، واقتصر ذلك فقط على فصول في بعض المقررات الدراسية لهذه الأقسام، وعلى الرغم من ذلك، فإن خطة تطوير هذه المقررات ما زالت غائبة داخل الأقسام العلمية، فالمقررات الدراسية لم تعد تواكب التغيرات في النظام السياسي اليمني أو النظام الدولي، حتى عندما وضعت بعض الأقسام مؤخراً خطة لتطوير مقرراتها الدراسية، لم تقر إفراد مقرر حول المجتمع المدني.

أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني كموضوع للبحث في جامعة صنعاء، فنجد أن نسبة

الرسائل العلمية التي تم تقديمها في جامعة صنعاء حول موضوع المجتمع المدني، تعتبر ضئيلة جداً، ويرى الباحث بأن سبب غياب المجتمع المدني كموضوع للبحث، هو نتيجة طبيعية لغيابه كموضوع للتعليم في المقررات الدراسية.

وعلى الرغم من هذه السلبيات، إلا أننا نجد بأن المجتمع المدني كموضوع للنقاش العام يختلف كثيراً عنه كموضوع للتعليم أو البحث، حيث كان للمجتمع المدني دور بارز في الحياة العامة منذ العام 2005، إذ عمل من خلال تنظيماته المختلفة، وخاصةً الحقوقية منها إلى رفع الوعي بالحقوق والحريات وحمايتها، وكذلك الإصلاح التشريعي، والمشاركة في الثورة والتغيير، والانتقال السياسي.

قائمة المصادر:

1. الوثائق:

1. دستور الجمهورية اليمنية 2001، الجريدة الرسمية، صنعاء، وزارة الشؤون القانونية، 2001.

2. الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، بتاريخ 23 نوفمبر 2011، موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، نُشر في 23 نوفمبر 2011، شوهد في 12 فبراير 2020، في: https://bit.ly/2TyBysA

2. الكتب:

1. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2007.

2. الصندوق الاجتماعي للتنمية، الخلفية النظرية في أساسيات العمل التنموي للجمعيات والمؤسسات الأهلية، الجزء الأول، صنعاء، وحدة التدريب والدعم المؤسسي بالصندوق الاجتماعي للتنمية، فبراير 2011.

3. فؤاد عبد الجليل الصلاحي، الدولة والمجتمع المدني في اليمن: تحليل سوسيولوجي لأنماط العلاقات والتفاعلات في مرحلتي التشطير والوحدة، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، أبريل 2001.

3. الرسائل العلمية:

1. خالد حسن العقبي، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في اليمن (2001- 2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، 2016.

2. طه حسين الهمداني، دور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن في مجال حقوق الإنسان (1990- 2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، 2010.

4. التقارير:

1. التقرير الإستراتيجي اليمني 2011، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، 2012.

2. التقرير الفني للجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني، صنعاء، اللجنة الفنية للإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطني الشامل، ديسمبر 2012.

5. المصادر الإلكترونية:

1. زكريا الحسامي، في مسيرة حاشدة لتأييد الثورة التونسية: توكل تدعو صالح للرحيل وحاشد يوجه رسالة للباحثين عن التأبيد، موقع الوحدوي نت، نُشر في 16 يناير 2011، شوهد في 12 فبراير 2020، في: https://bit.ly/32ZxfK1

2. فيصل حسن محبوب، الحراك السياسي والاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني في الجمهورية اليمنية، موقع مبادرة الإصلاح العربي، نُشر في 19 أكتوبر 2017، في: https://bit.ly/2m2VkOR

3. نادية السقاف، مأساة المجتمع المدني اليمني، موقع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، نُشر في 19 فبراير 2016، شوهد في 12 فبراير 2020، في: https://bit.ly/2PxD7EL

6. المقابلات:

1. حليمة عبد الله جحاف، رئيسة مركز أبحاث ودراسات النوع الاجتماعي والتنمية بجامعة صنعاء، مقابلة شخصية أجراها معها الباحث، 3 مارس 2020.

2. طارق مطهر محمد مطهر، الأستاذ المساعد بقسم علم الاجتماع بجامعة صنعاء، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث، 25 فبراير 2020.

3. عدنان ياسين المقطري، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء، مقابلة شخصية أجراها معه الباحث، 11 فبراير 2020.

تدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية

د. أسماء جميل رشيد[1]

1. نظرة عن المجتمع المدني في العراق

ظهرت عناصر وآليات المجتمع المدني في وقت متأخر نسبيًا في العراق، فقبل العام 2003 لم يكن هذا المفهوم متداولًا بسبب محاولات الحكومات الشمولية ابتلاع المجتمع المدني أو تحييده بقوة الريع النفطي، وفي هذا الإطار يشير الدكتور فالح عبد الجبار إلى ستة نقاط أساسية تسببت في ولادة النموذج العراقي للدولة التوتاليتارية التي تميزت بتركيب فريد من الحزب الواحد/الجماعة القرابية، أدت في نهاية المطاف إلى ابتلاع المجتمع المدني في العراق من قبل الدولة[2] في مقدمتها اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية في يد الدولة (بفعل الريع النفطي)، والتغيرات المجتمعية التي أدت إلى إضعاف الطبقات العليا واضمحلال الطبقات الوسطى، ونمو الدولة بشكل كبير كأكبر رب عمل وكجهاز ضبط وسيطرة. أيضًا تلاشي منظمات المجتمع المدني بالتدريج. بعد احتكار النظام الشمولي السابق للعمل النقابي والمنظماتي وحظره لنشاط أحزاب الأحزاب وتعرض القائمون على هذه الأنشطة للملاحقة والمساءلة، فضلًا عن صعود الثقافة الشعبوية والبيئة الدولية المواتية أو الداعمة للنموذج التوتاليتاري في العراق.

أوجدت التحولات السياسية وغياب أي شكل من أشكال السلطة بعد الاحتلال الأميركي للعراق في 2003 حاجة لسد الفراغ الذي تركه انهيار النظام بتنظيمات سياسية /مدنية انبثق البعض منها عن أحزاب لها تاريخ في العمل السياسي وبعضها أُعد مسبقًا لهذا الغرض والبعض آخر الآخر وليد هذا الظرف وإملاءات الحدث كرد فعل لحاجة المجتمع لسد الفراغ[3].

ووفرت الانتخابات المتتالية والاستفتاء على الدستور فرصة جديدة لظهور عدد آخر من الجمعيات التي تعمل على تحشيد الجماهير باتجاه المشاركة في الانتخابات والاستفتاء. كما ساهم التمويل الأجنبي والدولي أيضًا في تضخم عدد المنظمات، وفي الوقت نفسه شجع تمويل اللاعبين الإقليميين عددًا كبيرًا من القيادات المحلية على تشكيل جمعيات. من ناحية أخرى كان هناك تزايد كبير في أعداد الأحزاب والتجمعات السياسية[4]، التي عمدت إلى تأسيس جمعيات في محاولة لإنتاج شكل جديد من التأثير الغاية منها تعزيز أجنداتها السياسية، ودعم البنى التحتية والفروع من خلال توظيفها كمجسات لقياس الرأي العام وكآليات للحشد الجماهيري ووسيلة لكسب ولاءات الناس وأصواتهم، مستغلين فرصة وجودهم في

[1] مركز دراسات المرأة بجامعة بغداد

[2] فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة: الديمقراطية الممكنة: نموذج العراق، (بيروت ودمشق، دار المدى، 1998)، ص22.

[3] ص291 حسن جاسم راشد الشمام: ممارسة السياسة في مجتمع مدني، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة بغداد /كلية الآداب 2007)

[4] بلغ عدد الكتل السياسية المسجلة في المفوضية العليا للانتخابات حتى نهاية عام 2005 (467) بينها (249) تنظيما سياسيا. فالح عبد الجبار واسماء جميل رشيد، الأحزاب السياسية في العراق ضمن مشروع: تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية – حالة العراق.

مناصب تؤهلهم إلى الحصول على أموال إضافية باسم الجمعية التي يترأسونها[5].

شهدت هذه المرحلة نمو غير مسبوق في عدد الأحزاب والمنظمات والتيارات بكل مشاربها إسلامية وليبرالية. ومع نهاية عام 2008 تجاوز عدد المنظمات المسجلة في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية 7000 منظمة[6]. ليستقر في العام 2017 على 3219 منظمة فضلًا عن 15 شبكة تضم 62 جمعية[7] بعد أن عجزت العديد من التشكيلات على ضمان ديمومة عملها بسبب نقص التمويل. غير أن هذا النمو الكمي لم يعكس تطورًا حقيقيًا في مكونات المجتمع المدني ومن بينها المؤسسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية إذ أثّر ريعية النظام الاقتصادي ورعويته على تحول مجمل المجتمع المدني إلى قطاع طفيلي مستند ومعتمد على المجتمع السياسي بسلطاته الثلاث[8]، ولم تسمح البيئة الديموقراطية الهشة وغير المستقرة والمنظومة الحكومية عالية المركزية إضافةً إلى غياب الثقة الاجتماعية والتهديدات الأمنية بتطور المجتمع المدني في العراق وأضعفت قدراته ودوره، الأمر الذي جعل أداء المنظمات وتأثيرها محدودًا وهامشيًا[9].

تحاول الورقة الحالية تسليط الضوء على تعليم المجتمع المدني في العراق، انطلاقًا من رؤية تجد في الجامعات والمعاهد الأكاديمية ومراكز التفكير جزءًا مهمًا من المجتمع المدني، ولابد من تحالف هذا الجزء من المجتمع المدني مع الأطراف الأخرى مثل المنظمات والجمعيات والاتحادات والنقابات، من أجل ترصين حركة المجتمع المدني وضرورة إدخال الأدوات الأكاديمية في عمل هذه المنظمات التي ينقصها تراكم الخبرة والتجارب، وإعادة التقويم، من خلال جعل هذه المنظمات مادة للبحث والتوثيق والتقييم من قبل المؤسسات الأكاديمية.

هل هناك ضرورة لتدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية؟

هناك جدل غير محسوم حول أهمية تدريس مقرر خاص بالمجتمع المدني أو استحداث برنامج أو درجات علمية متخصصة في هذا المجال. ويرتبط هذا الجدل في جزء كبير منه بالمواقف والصور السائدة عن المجتمع المدني داخل الوسط الأكاديمي نفسه، إذ يعتقد العديد من الأكاديميين بعدم وجود مجتمع مدني حقيقي في العراق ويرون فيه مفهوم غربي طبق بطريقة مشوهة[10]، وأن المجتمع العراقي لم تتوافر فيه الشروط الضرورية الكفيلة بخلق مجتمع مدني يشتمل على تقاليد العمل الجمعوي، بسبب ما خلّفته الحروب والعنف الطائفي وسيطرة قوى ما قبل الدولة، ومثل هذه الظروف لم تخلق الثقة الاجتماعية التي تتشكل نتيجة لتراكم الحريات، والكفيلة بتنمية المبادرات

[5] مقابلة مع الدكتور سامي شاتي رئيس تجمع اهالي مدينة الصدر سابقًا ورئيس مركز دار السلام أجرتها الباحثة في نيسان 2009.
[6] باسم خميس عبيد الشمري، المجتمع المدني والتنمية البشرية في العراق بين الواقع والطموح، بحث غير منشور مقدم إلى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية، 2007.
[7] موقع دائرة المنظمات غير الحكومية في العراق، على الرابط الالكتروني: http://www.ngoao.gov.iq/.
[8] الأستاذ في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 18 شباط 2020 مقابلة مع الدكتور علي طاهر حمود
[9] البرنامج الانمائي للأمم المتحدة في العراق: تمكين منظمات المجتمع المدني في العراق، متاح على الرابط:
https://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/operations/projects/democratic_governance/empowering-CSOs.html
[10] مقابلة مع الدكتور سلام العبادي مدرس مادة المجتمع المدني في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 19 شباط 2020

الجمعوية.[11] ويذهب البعض منهم إلى اعتبار منظمات المجتمع المدني ليست أكثر من دكاكين عائلية للكسب غير المشروع.[12]

وكان لحداثة المجتمع المدني في العراق أثر في تشكيل هذه المواقف[13] إذ انعكست على أمور عدة، منها الوعي بالمبادئ والمعايير التي تحكم العمل المدني وبالثقافة المدنية الواجب نشرها في المجتمع. وبالدور الذي يؤديه وطبيعة أدائه. مما أدى إلى دخول العمل المدني في العراق بإشكالية كبيرة قلصت الثقة به.

وعلى الرغم من مرور أكثر من 16 عامًا على بروز مفهوم المجتمع المدني وتراكم الإصدارات والندوات والمؤتمرات حول هذا المفهوم لفإن الفهم السائد لهذا المفهوم مازال يقتصر على أحد أشكاله التنظيمية وهي المنظمات غير الحكومية، وهناك ضعف واضح في المعرفة بمكوناته وأهمية دوره الرقابي ودوره في دمقرطة المجتمع وخصوصًا في مسار التحولات الديمقراطية التي يشهدها العراق.

ويذهب البعض إلى إقصاء وعزل بعض التنظيمات المدرجة تحت مفهوم المجتمع المدني، فالأحزاب في العراق وفقًا لأصحاب هذا الرأي لا تمثل جزءًا من مكونات المجتمع المدني لأنها تسعى إلى تحقيق الأرباح والمكاسب السياسية الاقتصادية، كما لا يمكن اعتبار النقابات جزءًا من مكونات المجتمع المدني لأن المنتمين إليها مجبرين على هذا الانتماء لكي يتمكنوا من مزاولة مهنهم فالطبيب لا يمكن أن يمارس مهنة الطب إذا إن لم يكن منتمي إلى نقابة الأطباء.[14]

أثرت الاتجاهات السائدة داخل الأوساط الأكاديمية على تبني موقف مؤيد لأهمية إدماج المجتمع المدني داخل المنظومة التعليمية. يضاف إليها عامل مهم آخر يتمثل في التيار الفكري السائد في المؤسسة التعليمية، والذي لا يعترف بالوظيفة الاجتماعية للتعليم ولم يتبنى فكرة المسؤولية الاجتماعية[15] للمؤسسة الأكاديمية مما انعكس على ضعف التعاون بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني وعدم استعداد الجامعة للاندماج والانفتاح على هذه المؤسسات، وتتعامل بحساسية عالية مع منظمات المجتمع المدني عبرت عنها تعليمات رسمية تمنع من التعاون مع أية جهة غير حكومية إلا بموافقة وزارة التعليم وذلك خوفًا من اختراق الجامعات من قبل أحزاب سياسية أو جهات أجنبية بواجهات مدنية مما يكلف الوزارة سياسيًا.[16] ولم تحقق الجامعات إنجازات مهمة على الرغم من وجود محاولات على صعيد إعادة صياغة مهمتها ورؤيتها لجعلها تتماشى مع مسؤوليتها المجتمعية من خلال برامجها ومناهجها

[11] الأستاذ في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 18 شباط 2020 مقابلة مع الدكتور علي طاهر حمود

[12] مقابلة مع المدرس سيف الحسيني أستاذ مادة حقوق الإنسان والديمقراطية في جامعة الكوفة أجرتها الباحثة في 18 شباط 2020

[13] مقابلة مع الدكتورة ريم خميس الباحثة في مركز دراسات المرأة جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 14 شباط 2019

[14] مقابلة مع الدكتور سلام العبادي مدرس مادة المجتمع المدني في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرنها الباحثة في 19 شباط 2020

[15] والمقصود بالمسؤولية المجتمعية للجامعات تسخير كل إمكانات الجامعات من برامج دراسية، وأبحاث علمية ودراسات للتعامل مع قضايا المجتمع الحيوية التي تتطلب جهوداً متكاتفة وتنسيقاً بين الجهات المعنية والجامعات. فقد أضحى نجاح كل جامعة يقاس بقدرتها على معالجة قضايا المجتمع المحلي، والمجتمع العالمي أيضاً، من خلال البحث في التحديات المحلية والعالمية. ينظر: وائل معلا: المسؤولية المجتمعية للجامعات ودورها في المجتمع المدني. موقع الوطن .3 شباط 2020 http://alwatan.sy/archives/230818

[16] الأستاذ في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 18 شباط 2020 مقابلة مع الدكتور علي طاهر حمود ا

التدريسية وأبحاثها وطرق تدريسها بما يعزز انخراطها بقضايا المجتمع.

وبشكل عام تنقسم المواقف من تبني برامج دراسية أو استحداث مقررات المجتمع المدني داخل الجامعات العراقية. مابين مؤيد ومعارض. يستند الفريق المؤيد لضرورة استحداث برامج خاصة بجملة من الأمور, في مقدمتها ارتباط المجتمع المدني بمسار التحول الديمقراطي في العراق بوصفه وسيط بين الفرد والدولة. وأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه في المراقبة والمسائلة, مما يستدعي ضرورة رفده بكوادر متخصصة ومؤهلة وقادرة على النهوض بهذا الدور. كما أن وجود مقررات وبرامج دراسية متخصصة للمجتمع المدني يمكن أن تساهم في ما يسمى التهيئة الاجتماعية socialization بمعنى غرس قيم ومعايير ورؤى المجتمع المدني عند الطلبة، خاصةً وأن قسمًا كبيرًا منهم انخرط في العمل التطوعي ونسبة كبيرة منهم لا تمتلك خلفية نظرية متينة في المجال الذي انخرطوا فيه.[17] من جهة أخرى أوجد النمو المتزايد لمنظمات المجتمع المدني بعد عام 2003 سوق عمل جديد لابد من رفده بالكوادر المؤهلة. واستندت آراء أخرى إلى ضرورة تدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية لغرض إصلاح وتقويم المجتمع المدني الذي يعاني من فجوات كبيرة فيما يتعلق بالدور والأداء والتمويل وهو ما يستدعي تهيئة كوادر متخصصة ومزودة بالمعارف والمهارات التي تمكنها من تصحيح مسار المجتمع المدني في العراق.[18]

أما الآراء المعارضة وغير المؤيدة, فقد ركزت على أن وجود تخصص أو مقررات تحت مسمى المجتمع المدني لا يمكنها أن تحقق مخرجات تؤدي بدورها إلى تطوير المجتمع المدني في العراق. إن تحقيق هذا الهدف يستدعي دمج الموضوعات المتعلقة بالمجتمع المدني في جميع المقررات لكافة التخصصات الإنسانية وبما يجعلها ذات صلة بالتغيرات والتطورات التي يشهدها المجتمع العراقي.[19]

2. الواقع الحالي لتدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية

2.1 المجتمع المدني في المقررات الدراسية

أظهرت المعاينة السريعة لواقع تدريس المجتمع المدني في الجامعات العراقية أن هذا الموضوع يقدم على نطاق ضيق إذ لا يوجد مقررات دراسية تحت مسميات المجتمع المدني في معظم الجامعات العراقية. بعض مفردات المجتمع المدني تدرس ضمن مقررات دراسية أشمل ترتبط بهذا الموضوع ويبقى الأمر مرتهن بقناعة واجتهاد الأستاذ القائم على تدريس المادة. وفي هذا الإطار دخل المجتمع المدني بوصفه مفردة من مفردات مقرر حقوق الإنسان والديموقراطية الذي يقدم بوصفه مادة اجبارية في المرحلة الأولى لكافة التخصصات.[20]

غير أن تقديم هذه المادة ضمن مقرر حقوق الإنسان لا يضمن تزويد طلاب المراحل الأولى بالمعارف والمهارات اللازمة في هذا السياق,

[17] مقابلة مع الدكتورة ريم خميس الباحثة في مركز دراسات المرأة جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 14 شباط 2019

[18] مقابلة مع الدكتور سلام العبادي مدرس مادة المجتمع المدني في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 19 شباط 2020

[19] الأستاذ في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 18 شباط 2020 مقابلة مع الدكتور علي طاهر حمود

[20] في الجامعة العراقية وفي كلية التربية للبنات لا يوجد اشارة قوية للمجتمع المدني والمادة تدرس في بعض الاحيان ضمن مادة حقوق الإنسان بحسب الدكتورة ريم خميس استاذة علم النفس في الجامعة العراقية حتى العام 2018.

بسبب تباين مفردات المادة على حسب المدرس القائم بتدريسها ولا يوجد كتاب منهجي موحد يضمن تلقي جميع الطلبة لموضوع المجتمع المدني. كما أن الساعات المخصصة لموضوع المجتمع المدني ضمن مقرر حقوق الإنسان لا تتجاوز الساعة والنصف خلال العام الدراسي وهو ما لا يسمح بتحقيق الأهداف والوظائف الأساسية من عملية التعلم والمتمثلة في التأهيل والتهيئة الاجتماعية وبناء الشخصية. خاصة مع تقليص مقرر حقوق الإنسان إلى فصل دراسي واحد وفقًا لنظام المقررات الذي بدء العمل به ابتداءً من العام الدراسي 2019-2020 بعد أن كان يُدرس خلال فصلين دراسيين[21]. من ناحية أخرى لم ينجح مقرر حقوق الإنسان في ترسيخ المفاهيم المرتبطة به وزيادة الوعي بها بين الطلبة بسبب طبيعة المادة وطريقة تدريسها مما همش هذا المقرر وأعتبر من المقررات غير الأساسية.[22]

وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين المجتمع المدني وبين مقررات كليات العلوم السياسية في الجامعات العراقية فإن هذا الموضوع يدرس كمفردة ضمن مقررات دراسية أخرى، إذ يتم تناول المجتمع المدني ضمن مادة الأحزاب السياسية التي تدرس في المرحلة الثالثة في جامعة بغداد وفي موضوع واحد لا يتجاوز 10 صفحات.

وهناك إشارة في مادة النظم السياسية لعلاقة المجتمع المدني بالسياسة لا تتجاوز الصفحات الثلاث في المرحلة الأولية.[23]

أما في كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين فيقدم موضوع المجتمع المدني ضمن مقررين لمرحلة الماجستير في قسم النظم السياسية المقرر الأول (الشراكة في الحكم المحلي) وهو مجموعة من المحاضرات التي يعدها غالبًا أستاذ المقرر وتشتمل على موضوع دور المجتمع المدني في صناعة القرار السياسي الذي يُقدم على مدى أربعة أسابيع بمعدل ساعتين في كل أسبوع، أما المقرر الثاني (صنع السياسات العامة) الذي يتناول بين مفرداته المجتمع المدني بوصفه أحد صناع السياسات غير الرسميين.[24]

ومن بين العقبات التي تقف دون استحداث أو تخصيص مقرر خاص بالمجتمع المدني في جامعات العراق، الخوف على التخصص، فإدخال مقررات إضافية خارج التخصصات الدقيقة غالبًا ما يأتي على حساب الساعات المقررة للتخصص الدقيق خصوصًا وأن النظام التعليمي في العراق يفرض مقررات كثيرة على الكليات الإنسانية خارج التخصص مثل مادة اللغة العربية واللغة الانكليزية، وعلم النفس وحقوق الإنسان والديمقراطية. وتأتي ضعف الاشارة إلى المجتمع المدني داخل الجامعات العراقية بوصفه نتيجة لتقادم المناهج المعتمدة وتقليدية البرامج التعليمية، حيث أن معظم المناهج قديمة وغير ذات صلة بالتغيرات والتحولات التي يشهدها المجتمع العراقي.[25] وثمة من يرى أن هناك مقاومة أمام استحداث مقرر خاص بالمجتمع المدني لتعارض توجهاته

[21] في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 14 شباط 2020 مقابلة مع سنان صلاح مدرس مقرر حقوق الإنسان في كلية التربية للبنات
[22] مقابلة مع الدكتورة ريم خميس
[23] في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 14 شباط 2020 مقابلة مع سنان صلاح مدرس مقرر حقوق الإنسان في كلية التربية للبنات
[24] الحسيني اجرتها الباحثة في 12 شباط 2020 سيف مقابلة مع طالب الدكتوراه في كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين
[25] على سبيل المثال كتاب علم الاجتماع السياسي لمؤلفه صادق الأسود ما يزال هو المنهج المقرر الذي يدرس منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي في كليات العلوم السياسية في جامعات العراق

(أي المجتمع المدني) مع مصالح الطبقة السياسية الحاكمة في العراق.[26]

يرجح الدكتور علي طاهر أحد الباحثين المهتمين بموضوع المجتمع المدني في جامعة بغداد سببين وراء الإحجام عن تدريس المجتمع المدني بعيدًا عن الجوانب الإدارية أو الجوانب الذاتية الخاصة بالمدرسين, السبب الأول يتمثل في أن التوجه العام للتعليم العالي في العراق هو توجه هيراركي يتبع كفاءة وتوجهات الوزير أكثر من كونه توجه نحو السوق وتأمين احتياجاته الحقيقية. وهذه الإدارة الشكلية للتعليم العالي بشكل عام تسلب المرونة والجرأة في التكيف مع مستجدات الدراسات في العالم, فضلًا عن ملاحقة التغيرات المجتمعية في البلاد. إن اعتماد التعليم العالي في العراق على ميزانية الدولة العامة جعله يستغني عن السوق, وبذلك تحول كما في باقي دوائر الدولة إلى مؤسسة تقوم بأعمال بيروقراطية شكلية نهايتها منح الشهادة, من دون النظر إلى الكيفية أو نوعية الخريجين أو المواد العلمية المُنتجة. أما السبب الثاني فيرتبط بواقع منظمات المجتمع المدني ووهميتها وإشكالياتها والذي لا يشجع على إيجاد تلك الشراكة الحقيقة الناجحة بينها وبين المؤسسة الاكاديمية.[27]

2.2 مقرر المجتمع المدني في الجامعات العراقية

في العام 2008 بادرت كلية الآداب في جامعة بغداد باستحداث مقرر منفصل للمجتمع المدني ضمن المقررات الخاصة بقسم الاجتماع لمرحلة الماجستير, لتكون أول كلية تعترف بأهمية تدريس المجتمع المدني وبجهد خاص من الدكتور سلام العبادي الذي تولى تدريس هذا المقرر منذ العام 2009/2008 وحتى الآن.

اقتصر تدريس هذا المقرر على فرع الخدمة الاجتماعية في قسم الاجتماع ولم يشمل فرعي الاجتماع والانثروبولوجي في القسم ذاته. كما لم يمتد ليشمل الاقسام الأخرى في كلية الآداب على الرغم من أن المجتمع المدني تتنازعه تخصصات عدة (اجتماعية, تربوية, سياسية, نفسية) وتتعدد زوايا النظر إلى هذا الموضوع من حقل معرفي إلى آخر, ويأتي اختيار قسم الخدمة الاجتماعية لتدريس هذا المقرر من عدة منطلقات:

من بينها الاعتقاد بأن العمل المدني هو امتداد للعمل الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية. مما يعكس محدودية الفهم للمجتمع المدني واقتصاره على أحد أشكاله التنظيمية, ولتطوير مناهج الخدمة الاجتماعية, وأيضًا لتوسيع فرص عمل خريجي قسم الخدمة الاجتماعية بعد أن أصبحت منظمات المجتمع المدني تمثل سوق عمل واعد, علمًا بأن الحاصلين على شهادة الماجستير يتم تجهيزهم ليكونوا باحثين علميين وليس مقدمي خدمات, وأخيرًا لدمج مفهوم المجتمع المدني في بحوث ورسائل طلبة الماجستير وتطوير المعرفة به.

وعلى الرغم من أهمية تدريس مقرر خاص بالمجتمع المدني غير أن حصره أو اقتصاره على مجال الخدمة الاجتماعية قد ساهم في تضييق وتحديد مفهوم المجتمع المدني, وزاد من حالة الالتباس والأزمة المفاهيمية التي يعاني منها داخل الأوساط الأكاديمية, من

[26] في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 14 شباط 2020 مقابلة مع سنان صلاح مدرس مقرر حقوق الإنسان في كلية التربية للبنات
[27] الأستاذ في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 18 شباط 2020 مقابلة مع الدكتور علي طاهر حمود

خلال جعله مقتصرًا على الوظيفة الإغاثية والإنسانية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للفئات الضعيفة.

يتألف مقرر المجتمع المدني الذي يدرس على مدى فصل دراسي واحد[28] وبمعدل 3 ساعات أسبوعيًا من مجموع محاضرات يقوم بإعدادها أستاذ المادة, ولا يوجد كتاب منهجي محدد. وشملت مفرداته:

الجذور التاريخية للمجتمع المدني، إشكالية مفهوم المجتمع المدني، المرتكزات الفكرية للمجتمع المدني، الدولة السياسية والمجتمع المدني، المجتمع المدني بين حالة الطبيعة والحق الإلهي (منظور العقد الاجتماعي)، المجتمع المدني من منظور هيغل وماركس وغرامشي و هابرماس، مصادر التمويل في المجتمع المدني، التجربة الليبرالية وخصائصها والنتائج المترتبة عليها, أصول المجتمع المدني في العراق(منظور تاريخي)، المجتمع المدني والدولة الاجتماعية، الوظائف السوسيولوجية للمجتمع المدني المعاصر، مستقبل المجتمع المدني، تدويل المجتمع المدني.

ويتضح من العناوين العامة لمفردات المجتمع المدني أن هناك محاولة لتقديم قراءة للمجتمع المدني من منظور اجتماعي بعيدًا إلى حد ما عن المنظور الفلسفي والسياسي غير أن التحرر من هذين المنظورين بقي صعبًا بحسب أستاذ المادة.[29]

يعتمد تدريس هذا المقرر على أسلوب المحاضرات وهو نمط التعليم المعتمد في الجامعات العراقية, والذي يركز على نقل المعارف إلى الطلاب بأسلوب الإلقاء والتلقين, بينما يحتاج موضوع مثل المجتمع المدني طرقًا للتدريس تعتمد على النمط التعددي الذي يتجاوز إملاء المعارف ويركز بدلًا من ذلك على تنمية قدرات الطالب على التقييم النقدي لوجهات النظر المختلفة التي تعبر عن مصالح وتوجهات سياسية وقيمية متباينة, وهو الأسلوب الأنسب تربويًا والأشد توافقًا مع الديموقراطية للتعامل مع هذه القضايا وبالاعتماد على الطرق التشاركية.[30]

ساهم استحداث مقرر خاص بالمجتمع المدني في مرحلة الماجستير فرع الخدمة الاجتماعية ولو بشكل محدود في توجيه رسائل طلاب الماجستير, إذ أنتج قسم الاجتماع ما يقرب من ستة رسائل تناولت موضوعات ذات علاقة بشكل أو بآخر بالمجتمع المدني خلال 12 سنة من تاريخ استحداث المقرر, غير أن من الصعوبة تأكيد أهمية هذا العدد, خصوصًا إذا ما أُخذ بعين الاعتبار متغير الزمن, كما لم يكن هذا التأثير واضحًا في أطروحات الدكتوراه.

وفي العام الدراسي 2019 وباعتماد نظام المقررات الدراسية بديلًا عن النظام الفصلي, أُدخل مقرر المجتمع المدني ضمن متطلبات الدراسات الأولية لكلية الآداب في جامعة بغداد بعد أن أعطى نظام المقررات نوعًا من المرونة امتلكت خلالها الكليات حرية اختيار المواد المقررة, إلا أن هذا المقرر أُدرج ضمن لائحة المقررات الاختيارية, ووُضع أمام ثلاث مقررات أخرى على الطالب أن يختار أحدها ويقتصر على طلبة فرع الخدمة الاجتماعية فقط, ولم

[28] يتألف العام الدراسي في الجامعات العراقية من فصلين دراسيين يمتد كل فصل لمدة اربعة أشهر

[29] مقابلة مع الدكتور سلام العبادي مدرس مادة المجتمع المدني في كلية الآداب قسم الاجتماع في جامعة بغداد اجرتها الباحثة في 19 شباط 2020

[30] إبراهيم العيسوي: مراجعة لكتاب تدريس التنمية المستدامة: التحديات الاخلاقية والسياسية. مجلة عمران. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. المجلد الثامن .عدد31 شتاء 2020.ص173

يتضح بعد فيما إذا كان هناك إقبالًا من قبل الطلبة على اختيار هذا المقرر.

2.3 قسم المجتمع المدني في جامعة الكوفة

في العام الدراسي 2007/ 2008 تم استحداث قسم المجتمع المدني ضمن كلية الآداب في جامعة الكوفة، والقسم عبارة عن برنامج دراسي مدته أربعة سنوات يمنح الطالب بعدها درجة البكالوريوس في تخصص المجتمع المدني.

لا يوجد أهداف واضحة من تأسيس هذا القسم، حيث كان من المخطط إنشاء قسم الاجتماع في كلية الآداب، لمد سوق العمل في محافظة النجف بكوادر مؤهلة للعمل كباحثين اجتماعيين (مرشد اجتماعي) غير أن عمادة كلية الآداب ارتأت تسميته بقسم المجتمع مدني، نظرًا لكونه مجالًا واعدًا ويمكن أن يحظ باهتمام أكبر خاصةً مع تزايد نشاطات منظمات المجتمع المدني في هذه المحافظة.[31]

أفتتح القسم وفقًا لرؤية وأهداف ومناهج قسم الاجتماع، الأمر الذي انعكس على الأهداف التعليمية و المقررات الدراسية والمخرجات بشكل واضح، فجميع مقررات القسم في السنوات الأولى لإنشائه كانت تنتمي إلى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية الأمر الذي انعكس بشكل واضح في عناوين ومضامين بحوث تخرج الدفعة الأولى من طلاب قسم المجتمع المدني في العام الدراسي 2011/ 2012، والتي تناولت قضايا بعيدة عن المجتمع المدني وأقرب إلى علم الاجتماع مثل عمل أطفال الشوارع، واقع الحماية الاجتماعية في النجف الأشرف، أثر العامل البيئي على العادات والتقاليد، ظاهرة البطالة في النجف الأشرف، البيت القضائي والعلاقات الأسريةفي العام 2013 تم تعديل المناهج بعد أن تولى الدكتور علاء شبع المتخصص رئاسة القسم واستحدث مقررات جديدة أقرب إلى حقل العلوم السياسية.

تخرج من قسم المجتمع المدني ثلاث دفعات حتى الآن حيث تخرجت الأولى في العام الدراسي 2011/ 2012 وبلغت 16 طالب وطالبة، بينما بلغ عدد خريجي الدفعة الثانية التي تخرجت في العام 2014/ 2015 43 طالب وطالبة، وبلغ عدد خريجي الدفعة الأخيرة في العام 2018/ 2019 53 طالب وطالبة.

واجه خريجي المجتمع المدني أزمة كبيرة في مجال التوظيف، إذ لم يتم استيعابهم للعمل في منظمات المجتمع المدني الناشئة والتي كانت تمثل سوق عمل واعدة بالنسبة للقائمين على إنشاء القسم. ولم يتمكنوا من إيجاد فرص عمل في القطاع العام والمؤسسات الحكومية لعدم وجود طلب على هذا الاختصاص، وقليل من خريجي هذا القسم استطاع الحصول على فرصة عمل كباحثين اجتماعيين في محاكم الأحوال الشخصية والمدارس (وهو ما لم يتم إعدادهم له). وقد أثرت هذه الأزمة على إقبال الطلبة على هذا الاختصاص إذ لم يتجاوز عدد المقبولين في قسم المجتمع المدني في العام 2018/ 2019 سوى 18 طالب.

لا يوجد مختصين بالمجتمع المدني بين الكادر التدريسي، إذ تتألف اختصاصات الكادر

[31] مقابلة مع الدكتور أحمد الناصري أستاذ مقرر الثقافة المجتمعية في قسم المجتمع المدني جامعة الكوفة اجرتها الباحثة في 21 شباط 2020

ما بين التاريخ والجغرافيا ومتخصص واحد في العلوم السياسية وأستاذ واحد في الانثروبولوجيا. ومع أن الكادر التدريسي تلقى تدريبات مكثفة وشارك في ورش عمل متعددة خارج العراق حول المجتمع المدني بمبادرة من منظمات دولية، غير أن رئيس القسم السابق يقر بأن عدم وجود متخصصين في هذا المجال هو أحد التحديات الأساسية أمام تطوير هذا القسم.[32]

شملت مقررات قسم المجتمع المدني مواد دراسية متنوعة، غير أن ما يتعلق منها بالمجتمع المدني محدود جدًا.

يدرس طلاب المرحلة الأولى في القسم اللغة العربية وحقوق الانسان (التي تعد مادة أساسية بين مقررات القسم) واللغة الإنكليزية، والإرشاد التربوي، ومدخل لدراسة المجتمع المدني، وتاريخ النجف، والحاسبات، بناء السلام، إدارة المؤسسات.

فيما تضمنت مقررات المرحلة الثانية حاسبات، أسس حضرية، مناهج البحث، مجالات خدمة المجتمع، القوى والجماعات الضاغطة، اللغة الإنكليزية، إحصاء، إرشاد تربوي، الحرية

وفي المرحلة الثالثة علم السكان، ضبط وإصلاح، منظمات دولية، ثقافة مجتمعية (الذي هو الأقرب إلى الأنثروبولوجيا الثقافية)، الشفافية، تدريب مؤسساتي، اتصال جماهيري، عولمة، صحة مجتمعية، مشكلات اجتماعية، وأسرة وطفل.

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فتضمنت مناهجها دبلوماسية، إرشاد تربوي، تنمية بشرية، النوع الاجتماعي، علم التفاوض، إدارة مؤسسات، علم الإجرام، وعلم الاجتماع السياسي.

بعض المناهج أو المقررات خاصة المتعلقة بالتفاوض وبناء السلام عبارة عن كتب مطبوعة توزع على الطلبة، وقامت جامعة المينونايت الأمريكية برفد القسم بهذه المطبوعات، في إطار التعاون بين هذه الجامعة وقسم المجتمع المدني، وأغلب المقررات عبارة عن محاضرات يقوم بإعدادها أستاذ المادة.

يعتمد التدريس على أسلوب إلقاء المحاضرات وهو الأسلوب السائد في كافة الجامعات العراقية، والاستثناء هو أن القسم به ثلاث قاعات تحتوي على أجهزة عرض البيانات، تتخلله بعض الأنشطة مثل مسابقات عرض الأفلام، وإشراك الطلبة في دورات تدريبية خارج المحافظة تتضمن استضافة ناشطين مدنيين وطلبة من الأقليات العرقية والدينية، ولم يتسن لنا معرفة عدد هذه الدورات وهل إذا كانت منتظمة أو تشمل جميع الطلبة أم عدد منهم.

وفي العام الدراسي 2019/ 2020 تم استحداث برنامج الماجستير في قسم المجتمع المدني، ومن المتوقع تخصيص أربعة مقاعد.
لا يمكن توقع واستنتاج الجدوى والأهمية من استحداث برنامج دراسي يمنح درجة البكالوريوس بتخصص المجتمع المدني، مع عدم وجود مدرسين مختصين أو مناهج دراسية تصب في مجال المجتمع المدني بشكل مباشر.

فالقسم ولكونه برنامج دراسي وليس مركز بحثي لم يساهم في إنتاج معرفة على

[32] مقابلة مع الدكتور علاء شبع رئيس قسم المجتمع المدني الاسبق في جامعة الكوفة اجرتها الباحثة في 21 شباط 2020

درجة من الموثوقية بالمجتمع المدني، كما لم يساهم في تطوير المجتمع المدني في العراق كون معظم خريجيه لم يجدوا فرص عمل في منظمات المجتمع المدني.

وكان الأجدى بالجامعة أن تستحدث برنامج دراسي يمنح درجة الماجستير والدبلوم ويستقبل الطلبة من التخصصات المعرفية المختلفة مثل الفلسفة، العلوم السياسية، القانون، والاجتماع، كما يضمن مقاعد خاصة للعاملين في مجال المجتمع المدني يمكن أن يؤهل باحثين على درجة عالية من التخصص ومن خلفيات علمية مختلفة تتناسب مع تعدد الرؤى وزوايا النظر في حقل المجتمع المدني.

وهناك حاجة إلى مؤسسات بحثية متخصصة بدراسة ومراقبة المجتمع المدني بإمكانها تطوير فهم دقيق عن المجتمع المدني في العراق.

رصد قوّة حضور المجتمع المدني في الجامعات العربية[1]

د. غادة جوني[2]

يعبّر إعلان تالوار (Talloires Declaration) الذي ظهر في العام (2005)[3] عن محطة تأسيسية للدور المدني والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي والذي نصّ على «إننا نتفانى في تقوية وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية لمؤسساتنا»، كما أشار الإعلان إلى «توسيع نطاق برامج المشاركة المدنية والمسؤولية الاجتماعية بطريقة أخلاقية، من خلال التدريس والبحث العلمي والخدمة العامة» ولفت إلى «إننا نحثّ وبقوة، أكثر من 100 مليون طالب جامعي وكذلك الملايين من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والخريجين بالإضافة إلى أعضاء المجالس الحكومية في جميع أنحاء العالم، للانضمام إلينا ومشاركتنا هذه المبادرة». هذا الإعلان وقّعه 345 رئيس جامعة موزعة ضمن 75 بلد، وضمّ خمس جامعات عربية.

عقب هذا الإعلان تبلور تحالف «مَعًا» عام (2008)[4] الّذي جمع 11 جامعة عربيّة وأصبح يضم اليوم 15 جامعة موزعة على تسعة بلدان عربية هي مصر، لبنان، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية، فلسطين، السودان، المغرب، الإمارات العربية المتحدة. ويشكّل تحالف «مَعًا»[5] منصة إقليمية للجامعات العربية تربط قياداتها وأعضاء هيئة التدريس والطلاب فيها حول رؤية مشتركة لزيادة المسؤولية المدنية في الجامعات العربية، وتتشارك مع إعلان تالوار في الرسالة والقيم.

وتكون بذلك مؤسسات التعليم العالي قد أخذت على عاتقها وظيفة جديدة إلى جانب الوظائف الثلاث من تعليم وبحث علمي وخدمة مجتمعية تتمثل في الدور المدني والمسؤولية المدنية.

من هنا انتقلنا للبحث عن مدى التزام الجامعات العربية بقضايا الالتزام المدني، سواء الحكومية أو الخاصة، الوطنية أو الدولية. والالتزام المدني يشكّل مفهومًا واسعًا ومركبًا، والبحث فيه يستوجب تتبع مجموعة من الأبعاد للإحاطة به، ومن بينها المجتمع المدني. مما يعني أن رصد قوّة حضور المجتمع المدني في جامعاتنا العربية، يأتي كمفردة ضمن سياق أوسع وهو الالتزام المدني بأبعاده المتعددة.

توقفت حدود دراستنا في مرحلتها الأولى عند القيام بعملية مسح حول الالتزام المدني بمفاهيمه المختلفة في خطاب الجامعات، ومن ضمنها المجتمع المدني في هذا الخطاب كواحد من أبعاد الالتزام المدني، لننتقل بعدها إلى تحليل المناهج في

[1] هذه الورقة أساسها مقال نشر في مجلة إضافات تحت عنوان "الالتزام المدني في الجامعات العربية" وذلك في إطار دراسة "الدور المدني للجامعات العربية" 2016-2017.

[2] مدرب بالجامعة اللبنانية

[3] http://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-ar/

[4] http://www.aucegypt.edu/academics/maan/Pages/default.aspx

[5] http://www.aucegypt.edu/academics/maan/Pages/default.aspx

ضوء هذه المحددات، والوقوف بدايةً عند البرامج التي أدرجتها الجامعات ضمن مناهج كلياتها وأقسامها والتي تعكس اهتمامها وجدّيتها في تبني الالتزام المدني بالمعنى الواسع والمجتمع المدني كأحد مفرداته، وننهي بإحصاء المقررات التي تعتمدها هذه الجامعات وتغطي مفاهيم متنوعة ضمن السياق نفسه لدى الطلاب، وما تمثله هذه المقررات من أرصدة مقابل الأرصدة المعتمدة بشكلٍ عام.

شملت الدراسة عينة من 36 جامعة في 15 جامعة عربية، انقسمت إلى 24 جامعة حكومية و12 جامعة خاصة.

وبهدف تحديد أبعاد الالتزام المدني عدنا إلى إعلان تالوار (2005)[6] الذي تضمن مجموعة واسعة من المفاهيم التي يمكن البحث فيها، والتي تدخل ضمن الالتزام المدني والمسؤولية الاجتماعية، وبناءً على مراجعته تبنيّنا المصطلحات التي تعبّر عن مفهوم الالتزام المدني بشكل مباشر، حيث نورد بعض ما جاء فيه «إننا نتفانى في تقوية وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية لمؤسساتنا، إننا نلتزم بمشاركة مؤسساتنا في النشاط المدني (...) إن من مسؤولية الجامعة أن ترعى وتعزز في أفرادها روح المسؤولية الاجتماعية والالتزام تجاه ما فيه خير المجتمعات، (...) لكنها جميعًا تتحمل واجبا ًوالتزاما خاصًا في المشاركة والعطاء لما فيه الصالح العام..»

ونكون بذلك، وانسجامًا مع إعلان تالوار وتحالف معًا حددنا المصطلحات الدالة على الالتزام المدني وهي؛ مدني، سياسات- تشريعات، المسؤولية الاجتماعية، المصلحة العامة- الشأن العام.

يبقى التدقيق في كل ما يندرج تحت «مدني» للوقوف على مدى انسجامه مع المعنى المقصود بالالتزام المدني، كذلك إن المشاركة في «وضع السياسات وتطويرها» يُشكّل تجسيد حقيقي لمسألة الاهتمام والالتزام بالقضايا المدنية، كما تبنينا «المسؤولية الاجتماعية» في مسار البحث عن مؤشرات للالتزام المدني، والتي يقع ضمنها الاهتمام بالشأن العام والمصلحة العامة.

أولًا: أبعاد الالتزام المدني

بحثنا في خطاب كل جامعة عن طريق الكلمات، ويقصد بالخطاب، النصوص التوجيهية التي تصدر عن الجامعة، والتي تعكس عمليًا فلسفتها وقيمها. وفي البحث عن الكلمات كنا نسجل الجمل التي ترد الكلمة التي نبحث عنها ونحدد السياق الذي وردت فيه الجملة.

1- مدني

ورد مصطلح «مدني» بثلاث معانٍ رئيسية: كإضافة إلى تعابير أخرى، وثانٍ بمعنى «مجتمع مدني» وثالث بصورة صفة أو بمعنى المشاركة أو الالتزام المدني.

أ. مدني

تعني القطاعات غير الحكومية، أو الاجتماعية عامة، ولا تحمل عمومًا أي قصد فكري أو

[6] http://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-ar/

نطاق محدد في المجتمع أو مقاربة واضحة، وهي تظهر في أمثلة كثيرة.

ب- المجتمع المدني

مبدئيا يُعرف المجتمع المدني على أنه مجموع المنظمات والمؤسسات والهيئات والمبادرات والحركات غير الحكومية، التي لا تبغي الربح، ولها حضورها في الشأن العام وقضاياه، وهي تعبّر عن وعي المجتمع لمصالحه وقناعات الأفراد استنادًا إلى اعتبارات ثقافية، واجتماعية، وسياسية، وعلمية وإثنية، ودينية وخيرية. وقد تكون الهيئات التنظيمية للمجتمع المدني ثابتة كالمنظمات غير الحكومية (نقابات، جمعيات، تعاونيات، أندية ثقافية، ورياضية، أحزاب...) أو هيئات ظرفية للتعاون على قضايا طارئة (كحركات الاحتجاج، أو حملات الإغاثة، أو حركات التأثير في السياسات العامة....) وينمو المجتمع المدني بمقدار استعداد أفراده للالتزام والعطاء تطوعًا بهدف تحقيق الخير العام (ضو، 2014). أحيانا كان يعني ذلك المجتمع عمومًا، كما في «تحديد الأنشطة اللازمة لتجاوز الفجوة: ربط المقررات الدراسية بمجتمع خارج الكلية، عقد دورات تدريبية لأبناء المجتمع المدني» (الخطة الاستراتيجية لكلية الآداب، جامعة قناة السويس)، أو مؤسسات المجتمع المدني، كما في الأمثلة التالية: «المساهمة في خدمة القطاع الخاص، والمؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني» (أهداف كلية إدارة الأعمال في جامعة الملك سعود)، أما المعنى المتمثل بالمنظمات المدنية فوردت عنه جمل في حالات قليلة مثل، «لاستكمال البناء العلمي لخريجي الكلية وتأهيلهم للعمل بالمنظمات العامة ومؤسسات العمل العام، فضلًا عن المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني» (كلمة رئيس قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة). وقد ورد هذا المفهوم في 55 جملة من أصل 305 أي بمعدل (1.5).

ت. الالتزام المدني

ورد في معاني متنوعة؛ مهارات- قدرات- مشاركة- مسؤولية- مبادرات. ويظهر ذلك من خلال عدة صيغ تستعمل فيها كلمة مدني تعطي مدلولًا مختلفًا عما ورد أعلاه.

2- وضع السياسات العامة والتشريعات وتطويرها

يقصد بالسياسات في موضع الالتزام المدني مساهمة الجامعة في وضع السياسات الحكومية، عن طريق الدعاية والنشر وتقديم الاستشارات والمشاركة في لجان تطوير الخطط والتشريعات (القوانين والمراسيم والقرارات)، وليس تطبيق السياسات أو عرضها وشرحها وإدراجها ضمن المقررات الدراسية المختلفة.

أما التشريع فهو القانون المكتوب الصادر عن السلطة المختصة بإصداره في الدولة، بالنسبة إلى نُظم التشريعات وسنّ القوانين فهي لم تحضر إلا في مواد كليات الحقوق، في حين يُتوقع من الجامعات أن تعبّر عن دورها في الالتزام المدني من خلال المشاركة في تطوير القوانين واقتراح تشريعات تواكب متطلبات العصر، ووقعنا على مشاركتين فعليتين تقوم بها الجامعات في سبيل تطوير التشريعات وحسن ممارستها.

يهدف فريق بحثي في الجامعة الأميركية في بيروت إلى «توجيه صانعي القرار نحو أفضل الممارسات في مراقبة تشريعات وسياسات مشتقات التبغ».

كما يهدف المركز العربي الإقليمي للقانون البيئي في جامعة الكويت إلى جمع المعلومات لحفظ وتطوير التشريعات البيئية في جامعة الكويت إلى «إنشاء بنك معلومات لحفظ وتطوير التشريعات البيئية والاستفادة من خدمة الإنترنت في القانون البيئي باللغة العربية والإنكليزية للمنطقة العربية».

3- المسؤولية الاجتماعية

تُعرف المسؤولية المجتمعية في إطارها الواسع على أنها أي نشاط تقدمه المؤسسات الحكومية أو الأهلية لخدمة المجتمع. فقد بُني مفهوم المسؤولية المجتمعية على نظرية أخلاقية تركز على أن لكل كيان في المجتمع دورًا يجب أن يُقدم لخدمة هذا المجتمع، والكيان قد يكون جهة حكومية أو غير حكومية، ربحية أو غير ربحية، وحتى أفراد المجتمع أنفسهم من خلال مواطنتهم الصالحة[7]. وتكون بذلك الجامعات كمؤسسات اجتماعية مطالبة أكثر من غيرها بتبني المسؤولية الاجتماعية في رؤيتها ورسالتها وخططها وبرامجها، وأن تتخطى مفهوم تقديم الخدمة التطوعية للوصول إلى مفهوم أشمل وأوسع يقوم على تبني مفهوم المسؤولية المجتمعية؛ فالمسؤولية المجتمعية هي ثقافة والتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

والجدير بالذكر أنه من خلال كل هذه الأمثلة لم نفهم ماذا تعني الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية على وجه التحديد، وفي معظمها تبنّت هذه المسؤولية ضمن منظومتها القيمية، وبذلك يكون المعنى المقصود من وراء المسؤولية الاجتماعية للجامعات مفتوح على عدة معاني واحتمالات.

4- الشأن العام/ المصلحة العامة

إن الشأن العام (ضو، 2014) هو المجال الذي تتقاطع فيه مصالح الأفراد تكاملًا وتناقضًا، وحيث تُنظم هذه المصالح عبر القوانين والمؤسسات التي تعمل على تحقيق القرارات المشتركة التي تُعبّر عن الإرادة الشعبية ومصالحها العامة. أما المصلحة العامة فهي العمل على تحقيق خير الجماعة الوطنية وحياتها المشتركة، ما يحقق خير الأفراد من الناحية الاجتماعية ويعزز فرص تحقيق مصالحهم الخاصة. وهي بذلك تشكّل هدف الأنظمة والمؤسسات السياسية والاجتماعية. لذلك تعبّر الدولة في هذا السياق عن مصلحة الجميع في الخدمات أو في المؤسسات العامة أو في المشاريع، سواء للأجيال الحاضرة أو المقبلة، حيث تبيّن أن الاهتمام بالمصلحة العامة والشأن العام ليس بالمستوى المطلوب حتى تكون الجامعات حاضرة وتؤدّي وظيفتها على هذا المستوى.

ثانيًا: الخطاب المدني في الجامعات العربية

1- توزيع مصطلحات الالتزام المدني في جملة الخطاب الجامعي

تمّ إحصاء الجمل التي ورد فيها الالتزام المدني تبعًا للمعاني التي تحملها كل منها. وقد تبيّن أن (3.7) من هذه الجمل تتعلق بالمساهمة في وضع السياسات وتطويرها. والجمل الباقية موزعة على المعاني الأخرى، حيث لم يحظ معنى المسؤولية الاجتماعية

[7] http://www.qou.edu/arabic/conferences/socialResponsibilityConf/dr_mohammadShaheen.pdf

سوى بمعدل (1.6) ومجتمع مدني بمعدل (1.5) مقابل (0.3) للشأن العام والمصلحة العامة بمعنى أن هذين المصطلحين يحتلان مكانة هامشية, وتظهر جميع هذه المعدلات أدنى من المعدل العام والذي يبلغ (6.9) بما فيها المسؤولية الاجتماعية التي جاء ترتيبها في المقدمة التي يقلّ معدلها عن المعدل العام بأقل من النصف تقريبًا.

جدول 1: توزيع جمل الالتزام المدني بحسب المعنى

المعنى	عدد الجمل	المعدل	%
مدني	50	1.4	16.5
مجتمع مدني	55	1.5	18
المساهمة في وضع وتطوير السياسات	130	3.6	42.5
المسؤولية الاجتماعية	59	1.6	19.3
الشأن العام والمصلحة العامة	11	0.3	3.7
مجموع الجمل	305	8.5	100
الاقتصاد	44	19	25

2- توزيع المعاني بحسب الجامعات

غاب الالتزام المدني بشكل كلّي عن خمس جامعات من أصل 36 جامعة, وحضر المفهوم ما بين جملة واحدة أو جملتين في تسع منها, مما يعني أن ثلث الجامعات لم تقدم مساهمة جدّية في هذه القضية.

3- ترتيب الجامعات بحسب اهتمامها بالالتزام المدني

للوقوف على مدى حضور الالتزام المدني في مختلف الجامعات المدروسة عمدنا إلى عدّة معالجات؛ المدخل الأول من خلال عدد الجمل, والثاني كان بالاستناد على عدد الكلمات, والثالث والأخير جاء وفق عدد كلمات الالتزام المدني إلى مجموع عدد كلمات الخطاب, وجاءت النتائج موزعة على الشكل الآتي:

عدد الجمل	عدد الكلمات	نسبة كلمات الالتزام المدني إلى مجموع كلمات الخطاب الجامعي:
الجامعة الأميركية في بيروت (53)	**الجامعة الأميركية في بيروت (1040)**	**الجامعة الأميركية في الكويت (13.8%)** **عدد كلمات الخطاب (1177)**
الجامعة الأميركية في القاهرة (39)	**الجامعة الأميركية في القاهرة (789)**	جامعة الجزائر (9.2%) **عدد كلمات الخطاب (617)**
جامعة الأمير سلطان (21)	جامعة الأمير سلطان (554)	**الجامعة الأميركية في القاهرة (8.4%)** **عدد كلمات الخطاب (9432)**
جامعة قطر(14)	الجامعة الأردنية فقد بلغت (270)	جامعة الأمير سلطان (6.8%) **عدد كلمات الخطاب (8143)**

عدد الجمل	عدد الكلمات	نسبة كلمات الالتزام المدني إلى مجموع كلمات الخطاب الجامعي:
الجامعة الأردنية (13)		**الجامعة الأميركية في بيروت (5.4%) عدد كلمات الخطاب (19121)**
الجامعة الأميركية في الكويت (6): المرتبة	**الجامعة الأميركية في الكويت (162)**	

هذه النتائج تؤكد أن الجامعات الأميركية في كل من بيروت والكويت والقاهرة قد أشارت إلى الالتزام المدني بقوة في خطابها، وإن كان بمستويات تتقدم وتتأخر على بعضها بحسب المقياس المعتمد.

4- توزيع المعاني بحسب البلدان

يتبيّن من النتائج المعروضة أن البلدان التي جاءت في المقدمة بحسب المعاني جاءت في طليعة البلدان التي ذكرت فيها كلمات وجمل تعليم الالتزام المدني وإن كان باختلاف بسيط في الترتيب، وهي: لبنان، قطر، السعودية، عمان، ومصر، والكويت. وهذه النتائج تنسجم مع بعضها، فالبلدان التي جاءت في الترتيب الأول، ومتوسط عدد كلمات الالتزام المدني في خطابها فاق المتوسط العام في معدل الكلمات والجمل هي نفسها، حتى لو اختلف الترتيب قليلًا، وهذا يعني أن هذه النتائج منسجمة، والواحدة تؤكد صحة الأخرى، ويمكن البناء عليها.

الدولة	عدد الجامعات	عدد الجمل	المتوسط	المعدل
لبنان	4	65	16.25	316
قطر	1	14	14	265
المملكة العربية السعودية	3	33	11.0	258.3
عمان	1	7	7	170
مصر	8	64	8.0	151.625
الكويت	2	13	6.5	144
المجموع	36	250	6.9	140.2

5- القطاع الخاص أكثر اهتمامًا بالالتزام المدني من القطاع العام

	عدد الجامعات	المجموع الإجمالي لكلمات الخطاب	مجموع كلمات خطاب الالتزام المدني	% خطاب الالتزام الى المجموع
القطاع الحكومي	24	446255	2184	0.4
القطاع الخاص	12	95902	2863	2.9
المجموع	36	542157	5047	0.9

كان من المتوقع أن تقوم الجامعة العامة الحكومية بنشر ثقافة الالتزام المدني لتضمن تنشئة أجيال لديهم مواقف إيجابية تجاه المجتمع المدني، ويلتزمون المسؤولية الاجتماعية ويهتمون بالشأن العام والمصلحة العامة أكثر من الجامعات الخاصة، لكن النتائج جاءت مخالفة لهذا التوقع.

6- مقارنة بين الجامعات الأعضاء في «معًا» وغير الأعضاء

إن العينة المعتمدة في البحث تضم جامعات ضمن عضوية «تالوار» وعددها ثمانية، ومجموعة أخرى ضمن عضوية «تحالف معًا»؛ وهي سبع جامعات.

وتبيّن بنتيجة المقارنة المستندة إلى معدلات عدد جمل الالتزام المدني أن معدل جامعات التحالف أعلى من معدل الجامعات غير الأعضاء وهذه نتيجة متوقعة. وعند التدقيق في النتائج وتوزيعها على الجامعات نجد أن ارتفاع المعدل في مجموعة التحالف يعود إلى جامعتين فقط؛ الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة الأميركية في القاهرة. وإذا استثنينا نتائج هاتين الجامعتين ضمن المجموعة لانخفض المعدل إلى مستوياته العادية. وهذه النتائج تعني أن الانضمام إلى تحالف معًا لم يحمّل الجامعات أية التزامات تجاه قضايا الالتزام المدني.

7- خطاب الالتزام المدني في مختلف الكليات

في محاولة للتعرّف على دور الكليات في جامعات الدراسة في نشر التوعية بأهمية الالتزام المدني، وما إذا كان وجود هذه الكليات ترك أثرًا على اهتمام الجامعة ككل في بلورة خطابها حول الالتزام المدني، تُظهر النتائج حضورًا خجولًا جدًا للالتزام المدني في حال استثنينا نتائج بيانات الجامعة الأميركية في بيروت والقاهرة، وهذا لا ينسجم مع التوجه العالمي الذي عبّر عنه إعلان تالوار (Talloires) عن الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي.

أما النتيجة التي تحتاج إلى الوقوف عندها كانت غياب معنى الالتزام المدني بالمعنى العام عن جامعات الحقوق وأقسام القانون، مع الإشارة إلى أن مفهوم المجتمع المدني غاب كليًا، مع العلم أن (10) جامعات فقط ضمن العينة ليس لديها كليات للحقوق، فقد ورد الالتزام المدني مرتين فقط، الأولى في كلية الحقوق في جامعة الإمارات بمعنى واحد: «المساهمة في مراجعة وإعادة النظر في سياسة الجامعة ونظامها الداخلي»

Contributing to reviewing and revising the UAEU policies and bylaws. (College of Law /other)

والثانية في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت من خلال عبارة «التحليل النقدي والارتقاء بمستوى السياسات والبرامج القائمة».

ثالثًا: الالتزام المدني في مناهج الجامعات العربية

1- الالتزام المدني في مناهج الجامعات العربية

توسَّعنا لتتبع الالتزام المدني بكل أبعاده ومن بينها الالتزام بقضية المجتمع المدني في مناهج هذه الجامعات، والتحقق من مدى اتساق خطاب هذه الجامعات مع مناهجها. هنا نوضّح أنه لم يكن متاحًا أمامنا الحصول على مناهج جميع الجامعات المدرجة في عينة الدراسة، بحيث تصبح العينة في هذا القسم 32 بدل من 36 جامعة.

2- الالتـزام المدنـي فـي مقـررات الجامعـات العربيـة

عنـد النظـر فـي النتائـج نجـد أن (131.5) رصيـد تنـاول موضوعـات وعناويـن تنـدرج تحـت الالتـزام المدنـي مـن أصـل (678286.5)، وهـذا يعنـي أن النسـبة ضئيلـة جـدًا ولا تتجـاوز (0.01%). وبالعودة إلـى هـذه المقـررات نجدهـا موزعـة بيـن سـبع جامعـات، تضـمّ جامعـة القديـس يوسـف فـي لبنـان (51)، والجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت (42.5)، ليعـود بعدهـا جامعـة القاهـرة (15)، وجامعـة الملـك سـعود (9)، جامعـة الإمـارات (6) والجامعـة الأميركيـة فـي القاهـرة (5)، وجامعـة نـورة بـن عبـد الرحمـن (3)، وتغيب هـذه المقررات كليًـا عـن الجامعـات الأخـرى. وعنـد التدقيـق فـي عناويـن هـذه المقـررات ومـدى تقديمهـا لمفاهيـم تعـزز الالتـزام المدنـي نسـتنتج الآتـي:

- **مدنـي:** هـو مقـرر واحـد فـي جامعـة القديـس يوسـف فـي لبنـان «المسـرح والحيـاة المدنيـة» (Le théâtre: théâtre et vie civique - 4 crédits)، وهـو اختيـاري متاح أمـام عـدة اختصاصات فـي برامج ماجسـتير مختلفـة فـي كليـة علـوم التربيـة.
- **مجتمـع مدنـي:** لـم نقـع علـى مقـرر واحـد يحمـل فـي عنوانـه مصطلـح المجتمـع المدنـي.
- **رسم السياسـات وتطويرها والتشريعات:** إن كل مـا جـاء ضمـن هـذا العنـوان يقتصـر علـى تعريـف الطـلاب علـى التشـريعات والقوانيـن والأخلاقيـات والسياسـات التـي يحتاجهـا كل اختصـاص لوضـع إطـار قانونـي سـليم للعمـل ضمنـه، ولـم نقـع علـى أيـة مقـررات تتنـاول شـأنًا مـن شـؤون الالتـزام المدنـي، علـى تعريـف الطـلاب علـى التشـريعات التـي تنظـم اختصاص معيـن، أو السياسـات التـي تحكـم قطـاع محـدد، مثـال: سياسـة الإسـكان، سياسـة النقـل.
- المسـؤولية الاجتماعيـة: وردت فـي المقـررات الاختياريـة ودلّـت علـى المسـؤولية الاجتماعيـة للشـركات والتـي حقيقـة لا تحقـق المسـؤولية الاجتماعيـة المقصـودة فـي الالتـزام المدنـي، لأنهـا عبـارة عـن تخصيـص جـزء مـن أربـاح هـذه الشـركات لبرامـج وأنشـطة اجتماعيـة يطغـي عليهـا الطابـع الخيـري التطوعـي.
- الشـأن العـام والمصلحـة العامـة: ولـم نقـع علـى أي إشـارة بهـذا المعنـى.

3- الالتـزام المدنـي فـي برامـج الجامعـات العربيـة

يظهـر مـن خـلال نتائـج البيانـات أن هنـاك 3 برامـج فقـط تعـزز الالتـزام المدنـي فـي ثـلاث جامعـات مـن الجامعـات المدروسـة؛ حيـث أدرجـت الجامعـة الأميركيـة فـي بيـروت برنامـج فرعـي هـو السياسـات العامـة (Minor in Public Policy)، أمـا جامعـة الإمـارات فأقـرت برنامـج ماجسـتير فـي كليـة العلـوم الإنسـانية والعلـوم الاجتماعيـة (Master of Governance and Public Policy)، وبرنامـج آخـر هـو عبـارة عـن ماجسـتير فـي تطويـر الممارسـات (MA Development practices) ضمـن كليـة الأميـر حسـين بـن علـي الثانيـة كليـة الدراسـات الدولـة فـي الجامعـة الأردنيـة.

وهـذا يعنـي أن الجامعـات لـم تعكـس اهتمامهـا بالالتـزام المدنـي مـن خـلال إنشـاء برامـج خاصـة لهـذا الهـدف، ممـا يضعنـا أمـام تسـاؤل حـول مـدى جدّيـة هـذه الجامعـات مـن خـلال تبنيهـا الالتـزام المدنـي بمفهومـه العـام والمجتمـع المدنـي علـى وجـه الخصـوص.

رابعًا: خلاصة ومناقشة

إن الاستنتاج العام حول حقيقة الدور الذي تقوم به الجامعات العربية في سبيل تنشئة جيل ملتزم تجاه قضايا مجتمعه المدني، يفيد أن موضوع الالتزام المدني بمعناه الواسع مازال هامشيًا، وأن حضور الالتزام المدني بمختلف أبعاده غير منتظم حيث تبيّن تضاؤل تدريجي لورود هذه المعاني ومن بينها المجتمع المدني عند الانتقال من الخطاب إلى المناهج ومن ثم المقررات والبرامج، حيث لم نقع على مقرر تدريسي واحد في مفهوم الالتزام المدني بمعناه العام أو المجتمع المدني على وجه التحديد، وهذا لا يعكس توجهًا جدّيًا أو تبني فعلي لهذه القضية التي تمّ الإعلان عن مناصرتها.. ومن الواضح أن الالتزام المدني بأبعاده المختلفة لايزال غامضًا، ففي حالات ورود معاني الالتزام المدني، تبيّن أن هذه الجامعات لم تدلّ بالضرورة أنها تقصد هذا المعنى أو تعنيه على وجه الخصوص، الأمر نفسه عند الكلام على المجتمع المدني. كما أنه لم يتجسّد إعلان تالوار إجرائيًا على المستوى المطلوب لتحقيق أهداف هذا الإعلان، كذلك بالنسبة إلى تحالف معًا إذ لم يُرتب على الجامعات أية التزامات جدّية تؤدّي إلى تقديم نموذج عن الجامعة الملتزمة مدنيًا. كما أن جامعات القطاع الخاص أظهرت اهتمامًا بمعاني الالتزام المدني أكثر من جامعات القطاع الرسمي.

إشكالية المدني والتنموي في منظمات المجتمع المدني اللبنانية[1]

د. ماريز يونس[2]

مقدمة

شهد العالم، منذ مطلع التسعينيات، جملة من التبدلات السياسية والاستراتيجية العميقة التي طالت مختلف مجالات المجتمعات وحياتها، مما أدى إلى تغييرات عميقة طالت الفكر التنموي على المستوى العالمي والمحلي على حد سواء، وشكل مفهوم «الشراكة المثلثة» بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي برز دورها كشريك أساسي في التنمية الوطنية الشاملة، أحد أبرز تلك التغيرات.

في هذا السياق، شهد لبنان خلال العقود الماضية المنصرمة نشأة العديد من منظمات المجتمع المدني التي تشكلت وفق قواعد الفرز الطائفي والمذهبي المتنامي، وأعطت مجمل واقع هذه المنظمات صفات تتناقض مع هويتها المدنية الأساسية وهوية المواطنة التي يُفترض أن تنشدها، وأن تستهدف من خلالها العمل في سبيل تطوير حياة المواطن اللبناني وتحسينها بمعزل عن هويته الطائفية والمذهبية والاجتماعية والمناطقية.

في المقابل، وفي المشهد الموازي لهذا الواقع المذهبي المتنامي داخل منظمات المجتمع المدني في لبنان، هناك العديد من المنظمات التي تقدم تجربة تاريخية مستمرة تذهب في اتجاه معاكس للتيار السائد، وتعمل وفق أُسس مدنية مواطنية ديمقراطية طوعية تشاركية، ووفق صيغة وطنية شاملة عابرة للمناطق والطوائف.

تهتم الورقة البحثية بقراءة تجربة منظمات من المجتمع المدني الناشطة في لبنان، والتي تعمل وفق قواعد **المواطنة**، ويتسم عملها بـ **«اللامناطقي واللافئوي واللاطائفي»**، فقمنا باختيار ثلاث منظمات ذات حضور تاريخي ومجتمعي كبير، بدايةً من قبل الحرب، في المرحلة الشهابية بالنسبة إلى إحداها، وفي المرحلة التي سبقت العام 1975 بالنسبة إلى الثانية، وخلال الحرب بالنسبة إلى المنظمة الأخيرة، وهي:

- منظمة الحركة الاجتماعية (المرحلة الشهابية).
- منظمة النجدة الشعبية (قبل الحرب مباشرة).
- منظمة عامل (خلال الحرب).

إن هذه المنظمات الثلاث تنشط باعتبارها منظمات تعمل وفق معايير مدنية مختلفة عن تلك التي تسود معظم منظمات المجتمع المدني، سواء كان ذلك على مستوى عملها وبرامجها ومشاريعها ووظائفها الخاصة، أو على مستوى المساهمة التي يمكن أن تؤديها في تحقيق التنمية المجتمعية العامة في لبنان. **فإلى أي مدى تمكنت هذه المنظمات من تقديم نموذج مواطني**

[1] هذه الورقة البحثية هي ملخص من أطروحة دكتوراه بعنوان "منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية المحلية: قراءة في تجارب ثلاث منظمات مدنية لبنانية.

[2] أستاذ مساعد بمعهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية

ديمقراطي يذهب في الاتجاه المعاكس لواقع الانقسام والفرز المستمرين، ويلتزم قواعد العمل المدني وأُسسه بكافة مؤشراته ومعاييره؟

اعتمدنا في قراءة تجارب هذه المنظمات، طريقة **دراسة الحالة التي أتاحت لنا التوقف عند** مستويين اثنين:

المستوى الأول: التوقف عند البعد المواطني لواقع تجارب هذه المنظمات ذات الهوية المدنية اللاطائفية واللامناطقية واللامذهبية، التي تؤكد في سياق تجربتها التاريخية على **خيارها المدني المواطني في مواجهة تيارات ومنظمات الانقسام والتشرذم الطائفي والمذهبي، وأنها منظمات تستهدف الإنسان اللبناني، وتعمل في سبيله وفي سبيل تحسين حياته في مختلف مستوياته.**

المستوى الثاني: التمييز في ما بين المنظمات الثلاث نفسها، من ناحية عملها وبرامجها وآليات اشتغالها، إذ أن التقاء هذه المنظمات الثلاث في خياراتها العامة القائمة على عناوين **المدنية والمواطنة والديمقراطية والإنسان،** لم يُسقط أبدًا واقع التفاوت القائم بينها لجهة تجربتها وسياساتها وعلاقاتها وبناها وآليات عملها. لذلك توقفنا، خلال دراستنا هذه، عند واقع التفاوت في ما بينها.

كما اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على **التوثيق** من جهة وعلى **التحقيق الميداني** من جهة أخرى، عبر استخدام المقابلات شبه الموجهة، **فضلًا عن اعتماد تقنية الملاحظة المباشرة بالمشاركة.**

1. الإطار العام للتشكل بين الظروف المؤاتية والمبادرة الفردية المناسبة

بالنسبة إلى المنظمة الأعرق بين المنظمات الثلاث، كان للظروف الموضوعية التي عايشتها انطلاقة «الحركة الاجتماعية» خلال المرحلة الشهابية، والتي حملت برنامجًا إصلاحيًّا تنمويًّا، أثر بشكل كبير في تشكيل هويتها باعتبارها منظمة تنموية ديمقراطية تعمل في سبيل تقدم المجتمع اللبناني وتحقيق العدالة الاجتماعية فيه. كما أتاحت التجربة الفردية لصاحب المبادرة الأولى في تأسيس «الحركة» المطران حداد، وهويته العلمانية والديمقراطية اللاطائفية، الفرصة أمام هذه المنظمة الناشئة لكي تؤدي عملًا متقدمًا لجهة دورها الناشط في العمل التنموي والديمقراطي، وضمن عناوين منفتحة على مناخات التقدم الاجتماعي.

لقد اختلفت ظروف تشكل منظمتي «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» عن تلك التي أحاطت بتشكل «الحركة الاجتماعية»، حيث أن «النجدة الشعبية» تشكلت في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الحرب. وهي مرحلة تميزت بالصدامات السياسية والأمنية المتفرقة، وبزيادة مستويات الاستقطاب السياسي والحضور الطاغي للعناوين الوطنية والقومية في الحياة السياسية العامة. أما «مؤسسة عامل» فقد تشكلت خلال سنوات الحرب وانحكمت كليًّا بالظروف المختلفة

التي فرضتها هذه الحرب على طبيعة هذه المنظمة والتحديات التي واجهتها، وعلى طبيعة البرامج والمشاريع التي جرى تنفيذها ربطًا بذلك.

تتشابه تجربتا «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» بنسبة كبيرة من حيث العوامل المباشرة المرتبطة بالجهة التي أطلقت مبادرة تشكيلهما. وقد تأثرت هذه العوامل بما شهده لبنان في مطلع السبعينيات لجهة الحضور الفعّال والأوسع لليسار اللبناني وللقوى الاشتراكية ضمنه. وقد سعى الحزب الشيوعي ومنظمة العمل الشيوعي، إلى تبني ورعاية المبادرتين اللتين أطلقهما طبيبان لبنانيان درسا في فرنسا وأطّلعا على تجربة الحزب الشيوعي واليسار الفرنسي في مجال العمل الشعبي والإنساني والصحي.

2. التجارب الثلاث ومعايير خريطة الانتشار

تميزت المنظمات الثلاث، ومنذ بداية انطلاقاتها، بانتشارها الواسع والسريع في مختلف المناطق اللبنانية. فقد توزعت مراكزها على الكثير من هذه المناطق باختلاف نسبي بين كلًا من هذه المنظمات وذلك تبعًا للظروف الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي ميزت كل مرحلة من مراحل تشكل كل منها.

ففيما توزعت مراكز «الحركة الاجتماعية» منذ بداياتها على المناطق اللبنانية الأكثر فقرًا إذ شكل العامل الاجتماعي والمعيشي واحدًا من المعايير الأساسية المعتمدة في قرارات تأسيس المراكز لدى قيادتها، نلاحظ أن «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» تركزت مراكزهما في بداياتهما في مناطق الشريط الجنوبي الحدودي التي كانت تتعرض للاعتداءات الإسرائيلية حيث شكلت ميدان المواجهة المباشرة والأساسية للصراع الوطني اللبناني والفلسطيني ضد القوات الإسرائيلية على مدى سنوات عديدة.

تؤكد خريطة انتشار مراكز المنظمات الثلاث الطابع الخارق للمناطق والطوائف والمذاهب. وعلى الرغم من ظروف الحرب وانعكاساتها، وما رافقها من تداعيات عنيفة طالت بعض مراكزها بالحرق والنهب والإغلاق، فقد استطاعت هذه المنظمات الثلاث المحافظة على هذا الطابع اللامناطقي اللاطائفي اللامذهبي اللافئوي لجهة انتشارها وحضورها.

3. التجارب الثلاث بين الظروف العامة والخيارات التنظيمية المواكبة

اعتمدت المنظمات الثلاث منذ بداياتها المزاوجة بين المركزية واللامركزية في إداراتها الداخلية، إلا أن «الحركة الاجتماعية» تميزت في هذا المجال من «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل»، بأنها أظهرت مرونة لافتة على هذا الصعيد ربطًا بتقدير قيادتها لأهمية السماح بحرية الحركة النسبية على مستوى اللجان والفروع بفعل انتشارها الواسع والسريع، وبخاصة في المرحلة الأولى بعد تشكلها وقبل الحرب اللبنانية.

أما في مرحلة الحرب، فقد تقاطعت المنظمات الثلاث في خيار المركزية، فنتيجة لتأثر المتطوعين بعمليات الفرز المناطقي

الحزبي الطائفي المذهبي والسياسي الذي دخلت فيه البلاد, اعتمدت «الحركة الاجتماعية» المركزية الشديدة, وحصرت معظم الصلاحيات بيد المسؤول التنفيذي لـ «الحركة» للمحافظة على البعد اللاطائفي اللاسياسي اللامذهبي في عملها. كما شهدت تجربتا «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» بعض مظاهر هذه المركزية خلال مرحلة الحرب وما تقتضي ظروفها على هذا الصعيد. أما في ما بعد الحرب, فواكبت كلًا من «الحركة الاجتماعية» و«مؤسسة عامل» التحولات التي طالت عمل منظمات المجتمع المدني، وخصوصًا الأدوار التنموية منها, وقامت بوقفة تقويمية شكلت المحطة الأساس للانتقال إلى «المأسسة» والبرامج التنموية الممولة من الجهات المانحة الدولية. بينما انحصر تطور عمل «النجدة الشعبية» وانتقالها إلى المأسسة في مراكز متفرقة وضمن الإطار الصحي (مستشفى حكمت الأمين تحديدًا), فيما لم تشهد مراكزها الأخرى أي تطور على هذا الصعيد, وأية نقلة على مستوى المشاريع التنموية؛ نظرًا إلى ما واجهته من إشكاليات وصعوبات ربطًا بالأزمة العامة التي عايشتها, والتي نتجت من تداخل بين العمل الحزبي السياسي وعمل الجمعية في تلك المرحلة, والذي انعكس على مجمل الأوضاع التنظيمية فيها.

بالمقابل, تمكنت «مؤسسة عامل» من الإفلات من القبضة الحزبية, وخلقت توازنًا في هذه العلاقة أفضى مع الوقت إلى تعزيز هامش استقلالية قيادة مؤسسة عامل عن وصاية الجهة الحزبية الراعية.

4. التجارب الثلاث في مواجهة إشكالية التمويل واستقلالية القرار

تميزت «الحركة الاجتماعية» عن منظمتي «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» في اعتمادها على التمويل الذاتي في المرحلة الأولى من انطلاقتها. وقد شكل ذلك عنوانًا استراتيجيًّا وأساسيًّا في إطار عملها, وشددت عليه كخيار حاسم لتحقيق التنمية في لبنان، وكشرط لضمان استقلاليتها عن أية جهة خارجية.

أما في ما يخص عملية التمويل الخاصة بـ «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل», فمنذ البداية, تأسستا ومولتا من خلال دعم الأحزاب الراعية لهما من جهة, ومن علاقاتهما مع الجهات المانحة الخارجية العربية والدولية من جهة أخرى. فاعتمدتا بشكل أساسي خلال انطلاقتهما في تمويل أنشطتهما الخدماتية على التمويل الخارجي بالإضافة إلى اعتمادهما على اشتراكات الأعضاء وأنشطة المراكز الصحية.

أما فترة ما بعد الحرب اللبنانية, فبالرغم من إعلان توجهات «الحركة الاجتماعية» ونواياها في استعادة خيار التمويل الذاتي ووقف المشاريع الممولة من الخارج, فإن المنظمات الثلاث انخرطت في عملية استقطاب تمويل الجهات المانحة الدولية, واختيار المشاريع التي تلقى قبولها. وفيما نجحت «الحركة الاجتماعية» و«مؤسسة عامل» في عملية الانخراط هذه, إلى حد اعتمادهما على المشاريع الخارجية في تمويل برامجهما وأنشطتهما الذاتية وسد عجز مراكزهما لتأمين استمراريتهما, نرى تعثر انخراط «النجدة الشعبية» في هذا التوجه نتيجة

لتأثرها بالخلافات والانقسامات التي حصلت بين قيادة الحزب وقيادة النجدة، ما انعكس على علاقاتها مع تلك الجهات.

5. طبيعة التجارب الثلاث في مواجهة تحديات التطوع

تقاطعت المنظمات الثلاث بصدد تقديرها لأهمية العمل التطوعي ودوره الحاسم، واعتباره ركنًا أساسيًّا في عملها. وبطبيعة الحال، فإن هذا التقاطع أتى في ظروف مختلفة لدى كل منها، وحكمته اعتبارات متفاوتة في التجربة المحققة التي عاشتها ووفق ارتباطات وعلاقات مختلفة.

تميزت المنظمات الثلاث في المرحلة الأولى من انطلاقاتها بوجود حركة تطوع واسعة في صفوفها، إلا أن ما ميز «الحركة الاجتماعية» في هذا المجال هو العناوين التي انضوى تحتها المتطوعون كعناوين التنمية والتغيير والعدالة الاجتماعية. بينما التجربة التطوعية، في عمل «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» لم تكن مفتوحة إلا بالحدود التي تتحملها الخيارات العامة لهاتين المنظمتين في علاقتهما السياسية والوطنية والحزبية. أما في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية، فتتشارك منظمتا «الحركة» و«عامل» في واقع انحسار حركة التطوع لدى كلًا منهما، وصولًا إلى ما يشبه حالة انعدام التطوع فيهما وفق المفهوم الذي سبق لـ «الحركة الاجتماعية» والذي اختبرته عند تأسيسها، فيما يستمر التطوع لدى «النجدة الشعبية» أكثر حضورًا في معظم مراكزها وهيئاتها الإدارية وهو ليس حال المنظمتين الأخريين.

من اللافت محاولة «الحركة» مطلع التسعينيات استعادة حركة التطوع التي تعتبرها ركنًا أساسيًّا في تجربتها السابقة، كما في مشروعها التنموي وتحقيق أهدافها التأسيسية العامة، فعملت على العديد من البرامج لاستقطاب الشباب وتفعيل مشاركتهم المجتمعية، إلا أن التجاوب كان ضعيفًا ولم تتمكن من استعادة مرحلتها الذهبية في التطوع.

6. البرامج والمشاريع: البعد التنموي بين الشعار والتجربة

تميزت «الحركة الاجتماعية» في مرحلتها الأولى عند منظمتي «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» بتركيزها على البرامج ذات الطابع التنموي التغييري الحقوقي. وتنوعت برامجها بين برامج صحية وتنموية للأطفال والمشردين بالتشبيك مع مؤسسات الدولة اللبنانية، وعملت على تغيير القوانين والتشريعات الرسمية ونشطت بصورة ملحوظة في مجال الدراسات والأبحاث، واستطاعت تحقيق ذلك وفاق خطة تنموية ذاتية.

أما «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل»، فتشابهتا في المرحلة الأولى من انطلاقتهما، في برامج الخدمة الصحية التي فرضتها ظروف الحرب اللبنانية وأولوياتها على حساب أية برامج أخرى.

أما في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية، فاستطاعت «الحركة الاجتماعية» و«مؤسسة عامل» مواكبة المرحلة الجديدة لجهة العمل في بعض البرامج ذات البعد التنموي، والتي تندرج في إطار عملية التمكين والمشاركة وتستهدف بعض الفئات والمجموعات. غير

أن برامج التمكين هذه تتوقف مع انتهاء عملية التمويل المحددة لها عند انطلاقتها، وهذا ما يُفقدها دورها المنشود في توفير العناصر التي يمكن أن تعزز عملية المشاركة المجتمعية التي تستلزم المتابعة والاستمرارية والاستدامة. أما «النجدة الشعبية» فقد بقيت برامجها محصورة في إطار العمل الصحي، وغابت عنها البرامج التنموية ذات البعد التمكيني التغييري، باستثناء تجربة تنموية أحادية في الشمال، هي بيت الموسيقى، أسهمت ولو بصورة محدودة في تحقيق أنشطة متنوعة طالت الأبعاد التربوية والثقافية في التنمية المحلية.

7. التشبيك والتنسيق ومعاييره في عمل منظمات المجتمع المدني

تمايزت «الحركة الاجتماعية» عن «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» في مجال التشبيك والتنسيق في مرحلة انطلاقتها. فقد انخرطت في عملية تنسيق وتعاون عميقين مع الدولة اللبنانية لم تعرفهما أية منظمة من منظمات المجتمع المدني في تلك المرحلة.

أما في مرحلة ما بعد الحرب، فقد تميزت «مؤسسة عامل» و«النجدة الشعبية» من «الحركة الاجتماعية» في توطيد علاقاتهما مع مؤسسات الدولة الرسمية، فعملتا على أكثر من مستوى على توقيع عقود لبرامج مشتركة مع أكثر من وزارة لبنانية، بينما لم تتمكن «الحركة الاجتماعية» من استعادة دورها على صعيد التشبيك مع مؤسسات الدولة الرسمية، فقد بقي دورها محدودًا في هذا الإطار، ضمن عقود مشتركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل، لكنها لا تحمل طابع الاستمرارية.

أما بشأن التنسيق مع منظمات المجتمع المدني، فكانت «الحركة الاجتماعية» رائدة فكرة التنسيق منذ البدء، وأطلقت دعوتها من أجل إنشاء «هيئة تنسيق» في ما بينها منذ عام 1962، ثم أسست في سنة 1980 «التنسيقات الاجتماعية الانمائية»، ليتحول في عام 1990 إلى ما يعرف اليوم بـ «تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في لبنان» الذي ضم حينها 14 منظمة غير حكومية و9 منظمات أجنبية مساندة.

اللافت في هذا المجال، تراجع دور «الحركة الاجتماعية» في هذا التجمع، وتعزيز دور كل من «النجدة الشعبية» و«مؤسسة عامل» فيه. حيث ترأست التجمع كل من «النجدة الشعبية» ثم «مؤسسة عامل»، التي لا يزال رئيسها د. كامل مهنا أمينه العام، والذي يحاول تشكيل قوة ضاغطة لتصويب السياسة الحكومية لا سيما في المجال الاجتماعي، إلا أن هذه المحاولات كافة لم تخرج عن نطاق التعاون الشكلي وتبادل الاتفاقيات النظرية، بحيث لم نشعر بأية مشاريع تنسيقية مشتركة. وذلك يعود إلى تبعية منظمات المجتمع المدني لمرجعيات متعددة لكل منها أهدافها وتوجهاتها، ما يخلق صعوبات في إيجاد قواسم مشتركة في ما بينها.

أما على مستوى التشبيك خارجيًّا، فقد تميزت «الحركة الاجتماعية» في المرحلة الأولى بأنها استطاعت إقفال أبوابها أمام تلقي المساعدات من الجهات المانحة الخارجية، وقد جاء ذلك في إطار قناعاتها بأهمية تحقيق

التنمية المحلية بواسطة التمويل الداخلي الذي تشترك فيه الدولة مع الشعب.

غير أن الظروف الموضوعية للحرب، أملت على المنظمات الثلاث الانفتاح على المساعدات الخارجية، والتنسيق والتشبيك مع مختلف المنظمات الناشطة في هذا المجال، وتلقي الدعم المادي منها. وقد تفاوتت مستويات التعاون مع تلك الجهات لدى كل منظمة من هذه المنظمات.

أما في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية، فقد تشابهت منظمتا «الحركة الاجتماعية» و«مؤسسة عامل» في مسألة التشبيك مع المنظمات المانحة الدولية، إذ استطاعتا تفعيل هذه العلاقات والحصول على مشاريع وبرامج مشتركة. وقد احتلت هذه البرامج النسبة الأكبر من البرامج والمشاريع العامة لهاتين المنظمتين. أما «النجدة الشعبية» فلم تستطع تفعيل علاقاتها مع هذه الجهات الدولية المانحة، نتيجة انخراطها في بعض المشاريع المشتركة مطلع التسعينيات، والتي لم تتمكن من متابعتها واستكمالها نتيجة للأزمة الداخلية التي واجهتها كما سبق أن ذكرنا، مما أساء إلى علاقاتها مع تلك الجهات، وتوقفت بذلك مختلف أنواع التنسيق والتشبيك في هذا المجال.

لقد كان من اللافت، في جملة التجارب الغنية التي قدمتها المنظمات الثلاث، على مدى العقود الماضية، أنها لم تلحظ أي اهتمام في مسألة التوجه نحو القطاع الخاص، أو بعض مؤسساته، لجهة التشارك أو التعاون أو إقامة أية علاقات بما يساعدها في متابعة برامجها ومشاريعها على اختلافها.

خلاصة

لقد تميزت كل من المنظمات الثلاث عن منظمات المجتمع المدني الأخرى المسماة «أهلية» بأنها منظمات عابرة للمناطق وللطوائف وللعصبيات العشائرية والعائلية. وكان لكل منها مسارًا تخللته تجارب غنية أسهمت في وضع المجتمع المدني في لبنان ومنظماته في مواقع متقدمة، ولو بصورة متفاوتة لجهة التأثير في تعزيز دور هذه المنظمات في رسم مسارات محتملة أمام عمليات التنمية المنشودة في لبنان.

وقد كشفت الدراسة عن أهمية الظروف الموضوعية في التأثير في أدوار منظمات المجتمع المدني، وأهمية التقاطع بين الظروف الموضوعية والمجتمعية العامة وبين المبادرة التي يمكن أن يطلقها فرد أو مجموعة في إطار منظمة من المنظمات، مما يعطي دورًا أساسيًا وحاسمًا في إعطاء هذه المنظمة الإمكانات والقدرات على أن تنطلق وأن تنجح في أداء دورها ومواجهة تحدياتها وتحقيق برامجها ومشاريعها على اختلافها.

تواجه المنظمات الثلاث في المرحلة الراهنة تحديات كبيرة تعطل من إمكانية تحقيق استقلالية قرارها في إنتاج سياساتها وخططها وبرامجها ومشاريعها، إما بسبب ارتباطها بجهة حزبية داعمة، كـ «النجدة الشعبية» تفقدها استقلاليتها في تحقيق برنامجها التنموي الذي أعلنت عنه منذ بداية تشكلها، أو بسبب عدم قدرتها على الإفلات من تمويل الجهات الدولية المانحة، وهو ما تسجله تجربتي «الحركة الاجتماعية» و«مؤسسة عامل»، اللتين تتعاملان وتتحركان في إطار العمل على مشاريع تنموية متفرقة

مُسقطة ومفروضة من خارج الواقع اللبناني ووقائعه وأولوياته وتناقضاته وتحدياته, مما يحصر برامجهما ومشاريعهما ضمن المقاربات التنموية المجتزأة وخارج أي رؤية تنموية شاملة مندمجة.

إن الصعوبات الراهنة التي يواجهها لبنان هي صعوبات كبيرة ترتبط بطبيعة التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية التي يواجهها, وما يرافقها من فرز مناطقي وطائفي يترافق مع تراجع مؤسسات الدولة لمصلحة الانتظام واللجوء إلى المؤسسات الطائفية والمذهبية. إن كل هذه العوامل والتناقضات والصعوبات, تحاصر وتضغط على مختلف منظمات المجتمع المدني التي تقدم نفسها وفق الهوية اللامناطقية واللاطائفية واللامذهبية, كما تعطل مختلف إمكاناتها المتاحة في إطار عملية تحقيق مشروعها التنموي التغييري.

بناءً على ما تقدم, نسجل بعض الاستنتاجات, وأبرزها:

- نحن أمام ثلاث تجارب لمنظمات من المجتمع المدني, التي تستمر خارقة للطوائف وخارقة للمناطق, وتقدم نموذجًا يكسر ويقاوم الاتجاهات السائدة في لبنان, التي تتعامل مع مختلف أُطر التنظيمات المحلية باعتبارها منظمات تقوم وفق المعيار المناطقي والمصالح الشخصية والحزبية والطائفية والمذهبية.
- تستمر المنظمات الثلاث في تقديم نموذج مغاير يذهب باتجاه يتناقض موضوعيًا مع محاولات فرض وقائع جديدة تحاصر المجتمع المدني في لبنان وتأسر منظماته في استراتيجيات, تعطل لها كل مفاعيلها المحتملة في إطار العمل التنموي التغييري ذي البعد الوطني والديمقراطي الذي يخرق المناطق والطوائف والمذاهب وينتصر للإنسان المواطن وليس لعضو الطائفة أو المذهب.
- إنها منظمات تقاوم مناخات التطييف التي تسعى العديد من المنظمات إلى فرضها ونشرها في العمل المجتمعي والأهلي.
- تمثل هذه المنظمات نموذجًا يعيش أعمق أزماته وأصعبها, وهو في مسار متراجع نسبيًا قياسًا بأدواره التاريخية التي سبق له أن سجلها في مراحل سابقة. وبالتالي، فإن حضور هذا النموذج المأزوم لا يسجل حضورًا متناميًا وفعالًا ومتقدمًا بقدر ما هو حضور يراوح مكانه.